بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليم الحكيم والصلوة والسلام على خاتم المرسلين وآله المعصومين

قول المص قدس سره المقصد الاول في اثبات الصانع فيه
اشارة لطيفة ... العالم بالاستقلال الصنع واليه ...
... الى ... الصرف في الاس ... العدم
الثابت في الوجود وفي ان في اثباته مسلكا ... مفيدا
للعلم اليقيني المضاعف لا انما محضا غير مفيد له وغايته
... اشارة ... ان المستدل ... ان الصانع موجود ...
... ان الواجب موجود ... قضية اولية
ان يكون مسئلة علم من العلوم النظرية اذ من حيث ... ما يكون
وجودا انما الضرورة موجود البتة وقضاده ...
للموضوع في العلم الالهي هو الموجود الخارجي مطلقا ... موضوع
لا يكون محمولا الا ... ان موضوع كل ... من
مسائله ... ما قيل في توجيه العرض من ان القضية ...
مصورة ... المتصور اي مفهوم الواجب المتصور في
الوجه الكلي ... موجود في الخارج وهذا الكلام ... يحتاج الى
... وذلك لان العرض ... هذا الموجود ان ...
الا انها ليست مسئلة من الالهي ولا يخفى ... عليه ...

حمل الموجود

انتقل لنفسي

حمل الموجود محمولا فقد برهنه ما لا يحتاج ضرورة ان موضوع
العلم الالهي انما هو الموجود المطلق بما هو موجود مطلق وهو موضوع
علم الكلام وان كان لا مطلقا بل من حيث يبحث عنه على
قانون الاسلام ومطالبه الامور التي تلحقه من حيث هو او
بما هو كذلك ثم عقد المسائل اثبات خصوصيات الموجود المطلق
او المقيد وقولهم الواجب موجود مثلا مرجعه الى ان بعض
الموجود واجب كما حقق في مظانه فلا يلزم حمل موضوع العلم
محمولا في شيء من المسائل او يكون قول المصنف قدس سره
ههنا ناظرا اليه ولذا اقول موجه العرض بكونه محمولا على المسئلة في
العلم ... النظرية مفيدة فحاصله في البيان بلا مجال
لتلك التوجيهات الواهية باطل قوله المصنف قدس سره الفصل
الاول في وجوده اي في اثبات وجود صانع العالم اي اثباته
مخرج من العدم الصريح واللبس الصرف في الوجود والاس بالنظر
في نفس الوجود بانه واجب او ممكن قوله اختار المص قدس سره
في اثبات الواجب منهج الحكماء الخ واعلم ان في اثبات الواجب
... وعظم برهانه مسلكان مشهوران احدهما بالنظر
في نفس الوجود وهو منهج الحكماء الالهيين فانهم يستدلون بالنظر
في الوجود بانه واجب بالذات على ... عن ... في غيره او

ممكن في وجوده مفتقر في وجوده الى غيره على اثبات واجب الوجود بالا
ثم بالنظر فيما يلزم الوجوب والامكان على صفات كماله
وسمات جلاله وثانيهما بالنظر في الخلق ... وهو منهج جمهور
المتكلمين فانهم يستدلون بالنظر في العالم بانه ممكن محدث
مفتقر الصنع بابرز على اثبات الصانع ثم اليهم بالنظر في
بدائع الخلق وعجائب الصنع على اثبات صفات كماله وسمات
جلاله واكثر المتكلمين لما نفوا تعلق القدرة بل تعلق الايجاد
والجعل بالقديم اعتبروا مع الامكان الحدوث فمنهم من اعتبره
شرط الامكان ومنهم من اعتبره شطر الامكان ومنهم
جعل الحدوث مستقلا بكونه علة للافتقار وجعله طريقا مستقلا
في اثبات الواجب تعالى ثم ان الحكماء الالهيين واعلام
ائمة المتكلمين اتفقوا بعد ابطال علية الحدوث للافتقار
على ان الامكان هو علة الحاجة واثبت الحكماء الالهيون
وجوب الواجب تعالى بالنظر في الوجود والمتكلمون بالنظر في
الممكن وهنا منهج ثالث وهو منهج الحكماء الطبيعيين فانهم يستدلون
بالنظر في وجود الحركة على وجود محرك وبامتناع اتصال
الحركات لا الى نهاية على وجود محرك اول غير متحرك ثم استدلوا
بذلك على وجود المبدأ الاول للكل الواجب بالذات واما

اختيار المص

اختار المص قدس سره مسلك الالهيين لانه اظهر واوثق و
اشرف كما قال المحشي ره اما كونه اظهر فظاهر ضرورة انه قليل
المقدمات غير محتاج الى اثبات الامكان والحدوث و
ابطال الاولوية الذاتية واما كونه اشرف فلكون الوجود اقوى
واما كونه اوثق فلما قال المحقق في شرح الاشارات بان
اولى البراهين بان يعطي اليقين هو الاستدلال بالعلة على المعلول
واما عكسه وهو الاستدلال بالمعلول على العلة فربما لا يعطي اليقين
وهو اذا كان للمعلول علة لم يعرف بها كما تبين في علم البرهان ثم
جعلوا ما جاء في الكتاب الالهي من قوله عز وجل اولم يكف بربك
انه على كل شيء شهيد اشارة الى مسلك الالهيين الذين
يستشهدون بالحق لا عليه وقوله عز من قائل سنريهم اياتنا في
الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق اشارة الى مسلك
المتكلمين الذين يستدلون باثار الافاق والانفس على وجود
الحق تعالى شانه وجل برهانه وههنا مقامان الاول ان
برهان الالهيين انما هو برهان اللمي المفيد لليقين المضاعف
لا الانى الذي هو غير مفيد له كما يفهم من كلام المص في شرح
الاشارات ونص عليه كثير من اعلام المتاخرين والثاني
انهم الصديقون الذين يستشهدون بالحق لا عليه كما صرح به المص

الا ... اذ الكتاب ... الاول الاسبق ... والطريق ... الاجل ... ان نظرهم ... [illegible] ... استدلوا ... بعض العلماء [illegible]

في شرح الاشارات والعلامة الدواني في اثبات الواجب
في الجديدة وتبعهما كثير من المتأخرين وجعلوا اوله عرض قائل
او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد اشارة اليه وفيه كلام
لانه تعالى منزه من ان يكون معلولا لشيء بل هو علة لكل ما سواه
ابتداء وانتهاء ومعتبر وجوده ومعطي كمال وجوده فكيف يصح
قولهم ان برهانهم هذا برهان لمي لا اني ثم اذا لم يفد البرهان
الاني اليقين المضاعف فكيف يصح معرفته وكيف يمكن
التكليف واجبا وطريق المعرفة منحصر في اللم والان وفي كتاب
ان لا كمالات انما يستدل بها على اثبات غيره وجل بالوجه المطلق
وهو غيره شيء وبدونه فكيف يصح دعواهم انهم الصديقون
الذين يستشهدون بالحق لا عليه قلت اما ان البرهان الاني
لا يفيد اليقين المضاعف فهو على اطلاقه ممنوع ولا نعلم
ذلك من قولهم وعبارة ما قالوا لو ابن الشيخ قال في برهان الشفاء
ان العلم اليقيني بكل ما له سبب انما يكون من جهة العلم بسببه
وهو وان كان بعد بظاهره الا ان الان لا يفيد
اليقين الا ان قال انه في ذلك الفصل من برهان الشفاء
ظاهر الخطاء ان الشيء اذا كان له سبب لم يتيقن به الا من
سببه وان كان الاكبر للاصغر لا لسبب بل لذاته لكن
ليس

ليس بين الوجود له الاوسط للاصغر كذلك الا انه بين الوجود
للاصغر ام الاكبر بين الوجود للاوسط فيعقد برهان يقيني
ويكون برهان ان ليس برهان لم انتهى وهو صريح في انه
ان لم يكن لثبوت الحكم في الخارج سبب يعمل البرهان على انه
انه ماخوذ من سبب الحكم او من امر اخر ويؤيده ما قال في
ثامنة الهي الشفاء بعد كلام طويل انه تعالى ... ولا حد له و
لا برهان عليه بل هو برهان على كل شيء بل انما عليه الدلائل
الواضحة واما قولهم ان برهان الالهيين انما هو برهان اللم
لا الان فلعله ناظر الى ما قال المعلم الاول في الميزان من ان الحد في
برهان اللم انما هو علة الاوسط لوجود الاكبر او لوجوده
للاصغر لوجوده او لوجوده في نفسه وصرح به الشيخ في
الاشارات حيث قال واعلم انه لا سواء كان الاوسط
علة لوجود الاكبر مطلقا او معلولا له مطلقا او ذلك انه علة
او معلولا لوجود الاكبر في الاصغر وقال المحقق في شرح العلائي
مؤلف ولكل مؤلف مؤلف فان الاوسط هو المؤلف
وان كان معلولا للاكبر وهو المؤلف فانه علة لوجود الاكبر
في الاصغر وهذا برهان لمي لا اني وقال كذا في برهان
الشفاء في مثال ذي المؤلف نص على ان الاستدلال

بالمعلول على ان العلة ما ليس استدلالا بالمعلول على العلة بل هو
استدلال بالعلة على المعلول ولهذا قال العلامة الدواني
ان الاستدلال لانه يحال مفهوم الموجود على ان بعض واحد لذاته
لا على ذات الواجب في نفسه الذي هو علة كل شيء و
كون طبيعة الموجود مشتملا على فرد له واحد لذاته حال من
احوال تلك الطبيعة وهو مقتضى تلك الطبيعة فالاستدلال
بحال تلك الطبيعة على حال اخرى انها معلولة للحال الاولى لما
وان شئت قلت ليس الاستدلال بحال اسباب وجود الوا
جب في نفسه بل على اثبات هذا المفهوم وثبوته له على نحو ما ذكره
الشيخ في الاستدلال بوجود المؤلف على وجود في كونه
موجود الواجب في نفسه علة لغيره مطلقا واثبات هذا
المفهوم معلول له وقد يكون الشيء في نفسه علة لشيء وفي وجه
الى الرابطي واثبات الى معلولا له كما حقق في موضعه او
عليهم ان الاستدلال لانه هذا لو كان لكان ان موضوع المسألة
بعض الموجود ومحموله هو مفهوم واجب الوجود بالذات
فحد الاوسط ان كان علة لثبوت هذا المفهوم له في نفس الامر
والخارج معا لزم منه كونه معلولا لغيره اذ الدليل انما
يدل على ان وجه هذا المفهوم معلل بذلك وقد يورد في مطالبه
ليس

الى ليس للمحمولات وجود في انفسها الا وجودها لموضوعاتها و
قد صرح به رئيس الصناعة في برهان الشفاء فلو كان ثبوت
مفهوم الواجب بالذات الذي هو محمول في مسئلتنا
هذه لمفهوم بعض الموجود معللا بعلة كان وجوده في نفسه كذلك
ولو سلم عدم معلوليته وجوده في نفسه فانما لزم معلوليته وجوده
الرابطي ومعلولية وجوده الرابطي ليس بمحذور وما المعلولية وجوده
في نفسه فلا يكون الدليل معطيا لما هو المطلوب بعينه وبانه
ان مقتضى مفهوم الموجود لو كان هذا الفرد لزم ان لا يكون
له فرد ممكن والتالي باطل فكذا المقدم وجه اللزوم ان مفهوم
الموجود اذا كان مقتضيا لذلك لا يكون في تحققه احتياج الى
غيره فيكون ذاته غنية عن الغير فلا يكون ممكنا محتاجا الى غيره
وكذا الحال في قوله فان شئت قلت لما ذكره القائل ان يقول
ان احد هذين الوجودين ان كان غير وجوده لزم ان لم يكن
الثابت بالبرهان ما هو المطلوب اذ الثابت انما هو
المعلول على ما هو مقتضى البرهان اللمي وان كان عينه كان
معلوليته بمحذور وما المعلولية انتهى فهو ظاهر الدفع مما لا يخفى
وفيما ذكرناه او تركناه خوفا من الشيخ وغيره كفاية في تحقيق
المقام بما لا حاجة فيه الى زيادة بيان في دفع هذه كلام
ام

بما لا ستره فيه فقد ثبت صحة قولهم ان الاستدلال بهذا البرهان لمن
مقصد للصديقين لا انه مخصوص بمقصد اعلى الامجال فى هذه الموارد
الواهية وقلنا في المقام الثانى ان للصديقين اطلاقان فانهم
قد يطلقون على الاعاظم من اهل البحث والنظر والبرهان وقد
يطلقون على المتوغلين في التأله من اهل الكشف والعيان فان
اريد بهم المعنى الاول فلا اشكال فانهم يستدلون على وجود
الواجب جل جلاله بالنظر في الوجود المطلق وهو الحق فان الحق
مطلق عليه كما نص عليه الشيخ في الهيات الشفاء ومقتفى
حواشى الاشراق في المطارحات فهم يستدلون بالحق لا عليه
بالوجود الامكان او الحدوث او بهما وان اريد بهم المعنى
الثانى فلا اشكال ايضا فانهم يستدلون عليه بالوجود الحق
المتشخص بذاته العالم بذاته وهو الواجب بالذات بالنظر
الحقيقى وسنحقق ما يؤيده عند قول المحشى ره وهذا احق بان
يكون برهان الصديقين الذين يستشهدون به لا عليه و
قال بعضهم نحن نثبت الحق اولا ونستدل به على الخلق وهم يستدلون
بالخلق اولا ثم يستدلون به على الحق وطريقتنا اشرف واوثق
اوثق فان كان مراده به ما ذكرنا فقد عرفته وان كان
مراده غيره فعليه تعيينه وبيانه حتى ننظر في صحته وفساده

ما وصل اليه

ما وصل اليه في بحث المغالطات عند تحرير هذه المسئلة ولعل عند
غيره ما هو اوفى واعلى واولى ابل الحق ان الحق انه قوله يمكن تقرير
هذا الدليل ايضا ان كان المثبت [illegible] بهذا الدليل طريقه الاكابر
مطلقا فلا امكان لا يدل على الحصر وان كان المثبت [illegible]
المصرح انه هو الكامل هو الظاهر المثبت [illegible] اشكال الحصر
لا يخفى على المتأمل المتفطن فلا يرد عليه ما قيل انه لا وجه
للحصر [illegible] هذا الدليل في الاربعة وقد ذكر عدة وجوه
في بيانه [illegible] قوله احدها ان الموجود او افراده بالبداهة
لا يخفى ما فيه فالبداهة في اول النظر هو ان في الخارج موجود
اما انها ممكنات باسرها او واجبات او لا كذلك بل منها
معلوم بالبداهة بل انما يظهر ذلك بالنظر والاستدلال لا بالبداهة
ويمكن الموضوع بعض الموجود واجب بلا تكلف فلا يرد عليه
الترديد فيه اذ المعلوم بالبداهة انما هو الممكن ولا يحتمل الوجوب
اصلا وهذا التقرير او رده بعضهم على انه حجة حال لا شك
في وجود موجود ما وما اجاب به المحشى الفخرى بانه كما لا شك في وجود
ممكن كذا لا شك في وجود موجود ما اذ موجود الممكن الموجود موجود
مطلقا وعلى هذا يجرى جميع البراهين وموجود يحتمل ان يكون واجبا
بلا شبهة فلا قبح في الترديد فيه مع ان فيه تكلف ظاهر لا يظهر وجه

موجده الا بالدليل والبطل الدوري فلا تحسن فيه التردید او
البطلان قوله يمكن حمل كلام المصنف ره لا يخفى انطباق ظاهره
المصدق على هذا التقرير وكذا على تقرير المحشي ره وعدم انطباقه
على التقريرين الاولين الا ان الاولى كان له ان يتعرض في تقرير
الدليل على وجه يناسب طريقة التصديق ليعين الذي يشهد وان
لا علية ولعل ما ذكرناه يمكن ان يوجه كلام المصنف ره بما يناسب
طريقتهم بلا اعتبار عليه وسيجيء ما يؤيده ويعينه بحيث لا يبقى
لبعض الوساوس والخواطر مجال ان شاء الله قوله لزم الدور
واعلم ان لهم في اثبات الواجب مسلكين احدهما ما يتوقف
على ابطال الدور والتسلسل معا وثانيهما ما يتوقف على ابطال
الدور فقط ومن زعم ان جميع البراهين في هذا المطلب موقوف
على ابطال الدور والتسلسل فقط ذهل عن الحق الحقيق بالتصديق
فانه لا مجال للتسلسل في هذا المسلك كما تعلم عن قريب ان شاء الله
عند تحرير دلائل هذا المسلك ويغنيك التامل الصادق فيها
عن مؤنة زيادة بيان … ما قال
بعضهم من ان هذا انما نشأ من عدم الفرق بين اللزوم الدليل
ومن انحصار الدليل علم منع انه بين باطل قوله اذ تحقق موجود ما
اي لو كان الموجودات منحصرة في الممكنات لزم الدور اذ
تحقق

تحقق طبيعة الوجود في هذا التقدير يتوقف على تحقق طبيعة كل احد
بالضرورة وتحقق طبيعة الآحاد موقوف على تحقق طبيعة الوجود
وهو ظاهر فتحقق طبيعة الوجود دائر من الممكنات يتوقف على تحقق
الآحاد واذا لا يتصور الآحاد الا من الموجود ولا تحقق لطبيعة
الوجود الا بذلك الوجود فلا محالة يتوقف ايجاده على وجوده في
وجوده على ايجاده فيلزم الدور فلا مجال للتسلسل في هذا الوجه و
هو مراد المحشي المحقق هنا بقوله لزم الدور اذ تحقق موجود ما و
بعبارة اخرى ان لم يتحقق الواجب الوجود بالذات لزم الدور
في تحقق الممكنات لان ثبوت طبيعة الوجود لكل واحد من الممكنات
اي يتصور بتحقق طبيعة الآحاد وتحقق طبيعة الآحاد لا
يعقل الا بعد تحقق الوجود واذ لا تحقق لطبيعة الوجود الا به فلا
محالة يتوقف وجوده على ايجاده وايجاده على وجوده ولا مجال للتسلسل
وبعبارة اخصر لو توقف تحقق الوجود المطلق على الآحاد و
الآحاد على ما يتوقف على الوجود فلا يعقل ولا يتصور تحقق الوجود
اصلا فلا مجال للتسلسل هنا ايضا كما لا يخفى قوله منها الموجود
المطلق بما هو موجود مطلق يمتنع ان يكون له مبدأ اذ لو كان له
مبدأ لكان مبدأه فبالضرورة يتقدم العلة على المعلول
بالوجود والوجوب فيلزم ان يكون الوجود المطلق قبل نفسه

٧ وهو ممتنع بالضرورة فالوجود المطلق بما هو هو لا مبدأ له
الممكن يجب ان يكون له مبدأ قوله وبذلك ثبت وجود واجب
الوجود بالذات اذ الموجود المطلق الذي لا مبدأ له انما هو
الوجود الحق الواجب لذاته المتشخص بذاته وهو مبدأ
كل ما سواه كما يشهد به ذوق المتألهين آونا
تعالى ان الموجود المطلق الذي لا مبدأ له انما يفارق الموجود
الممكن الذي له مبدأ الوجود والواجب بالذات تعالى شأنه
كما ثبت بالبرهان الفاصل قوله هو الحق كما حقق واشتهر
بين الفلاسفة المتألهين من اهل البحث والنظر وبين المحققين
من اثار الذوق من اهل الكشف والوجدان ان حقيقة
الواجب الوجود بالذات انما هي الوجود البحت المتشخص
بذاته القائم بذاته الحق المحض بحيث انه لا يمكن ان يكون
عرضا ولا معدوما ولا ماهية موجودة او مع الوجود بما
هو كذلك من الخارج والتركيب الظاهر وليس هو الوجود الذي هو
لازم ان احد مع المطلق من ذلك او مجرد العروض فيحتاج
مضافا ضرورة احتياج المقيد الى المطلق ضرورة لزوم
ارتفاع الكل بارتفاع المطلق فالوجود المطلق الممتنع
بطلانه ذاته انما هو الموجود الحق الحقيقي المتشخص بذاته
الواجب

الواجب لذاته يعبر عنه تارة بواجب الوجود بالذات وتارة
بالوجود الحق وهو منزه عن المبدأ اعني بالذات جواد مطلق ووجود
الممكنات انما يتحقق بانتسابه الى حضرة هذا الوجود الحقيقي الواجب
بالذات وارتباطها بجناب ربوبيته العلى وان كان
كيفية ذلك الانتساب غير معلومة لنا قال الحق واهل التحقيق يعرفون
سواد قصائرهم وجهه الكريم من كل شيء ويسمون هذا كل
شيء هالك الا وجهه من كل شيء وهم الصديقون الذين
يستشهدون بالحق لا عليه ويوضح ان الموجود المطلق الذي
لا مبدأ له انما يفارق بما هو هو الموجود الممكن الذي لا محيص
ولا مناص له عن المبدأ الوجود الحق الواجب لذاته فلا يستدل
به ويستدل بالحق لا عليه بالباطل والى هذا يشير قوله عز وجل اولم
يكف بربك انه على كل شيء شهيد وعليه دل ما جاء في الحديث
المشهور من قوله عليه السلام انما عرف الله من عرفه بالله ومن
لم يعرفه به فليس يعرفه بل انما يعرف غيره ونطق به بعض خطب
سيد الوصيين امير المؤمنين عليه السلام وتواترت به اثار
اهل الكشف والشهود وثبت رأي ارباب التأله و
الحكمة وتلقيه بالقبول اكثر اهل البحث والنظر من الحكماء
الالهيين والمتكلمين المحققين وقال السيد الشريف في الكلام
يحرم عن ادراكه الا اولو الابصار الذين خصوا بعناية لطيفة

٨ تابعة عالمه او لوازمه لانه حكم بالوكالة وتمكن ان يكون ما عامله
المعلم الثاني فخصوصه فصل اذا عرفت اولا الحق عرفت الحق وعرفت
ما ليس بحق وان عرفت الباطل اولا عرفت الباطل ولم تعرف الحق
فالنظر الى الحق اولا فانك لا تحتاج الا قليلا بالنظر الى الوجوه قوله
وبعبارة اخرى مجموع ما اى مجموع الموجودات من حيث هو مجموع الموجودات
من دون ملاحظة الوجوب والامكان ومن دون اخذه شرطا
الوحدة وكونه مقيدا به قوله ليس مبدا اولا لا لزم تقدم الشيء على نفسه
ولم يكن الموجود جميعا جميعا ويكون الشيء باعتبار واحد داخلا و
خارجا وكل ذلك محال ومجموع الممكنات من حيث هو مجموع الممكنات
لم يبدا وهو ظاهر وبذلك ثبت واجب الوجود بالذات والفيد
ان الفرق بين الطريقين ان الاول بالنظر الى نفس الوجوب
والثاني بالنظر الى افراد الوجود ولعل هذا المسلك اهل النظر الا
فقد عرفت ان الاول خصوص مسلك الشهود والثاني مسلك اهل
البحث من الاذهان ويسمونه بعد قوله مجموع الموجودات
اى مجموع الموجودات من حيث هو موجود من دون ملاحظة الوجوب
والامكان واخذه شرطا للوجود او مقيدا به بل مجموعا من
حيث هو موجود مطلقا يمتنع ان يصير لاشيئا محضا اى يمتنع ان
يعدم بالكلية بان لا يوجد الكل ولا واحد من اجزائه وافراده
اذ ما لم يمتنع جميع انحاء عدمه لم يجب وما لم يجب لم يوجد كما حقق

وبه

ونفس هذا ان الشيء ما لم يمتنع عدمه لم يجب وما لم يجب لم يوجد واذ
قد وجد فقد امتنع جميع انحاء عدمه ووجب وتحقق فيمتنع ان يصير
لاشيئا محضا ومجموع الممكنات الصرفة لا يمتنع ان يصير لاشيئا محضا
اذ لا شك في جواز انعدام مجموع الممكنات وارتفاعه بالكلية بان
لا يوجد شيء لا الكل ولا واحد من افراده لجواز انعدام كل واحد
واحد من افراده متناهية كانت او لا متناهية مترتبة او لا
مرتبة بالنظر الى نفسه وبالنظر الى انعدام الكل وارتفاعه عن
ان جميع الممكنات وان كان كل واحد من افراده علة لاخر و
ما لا نهاية له فرضا جائز الارتفاع والانعدام لامكانه
وجوازه الذاتي ويشهد بهذا وشيء منها انه لا يحيل هذا المجموع الحكم
لا لذاته ولا لغيره والاصح من الامكان الذاتي الوجوب الذاتي
ولزم الانعدام بجميع الممكنات لا يمتنع ان يصير لاشيئا محضا و
بذلك ثبت واجب الوجود بالذات ثالثها [illegible] برهانه
ضرورة ان ما به يفارق جميع الموجودات عن جميع الممكنات
انما هو الواجب الوجود بالذات او ان ما به يمتنع العدم ويجب الوجود
انما هو واجب الوجود بالذات فلا يرد ما قيل من ان للقائل
ان يقول ان امكن ان انتفاء الاحاد وانعدامها لا يوجب
عدم انسداد كل واحد منها بالعلة وانما يكون كذلك لو كان

من الامكان الذاتي والوجوب الغيري منافاة ذاتية او عرضية او
ليس فليس فالجواب ان عدم وجود الجملة وعدم وجود كل واحد منها ممكن بالذات
وممتنع بالغير اما الاول فلان احاد هذه الجملة ممكنة ذاتا وصفاتا وكذا
ما هو المركب منها واما الثاني فلان الكلام في جملة فرض ان لكل واحد من
احادها واجزائها واجب بعلة فيكون عدم كل واحد منها ممتنعا بالغير
وكذا عدم الكل من حيث هو كل اذ لا يتصور عدمه الا بعدم شيء
من الامور المعروضة انها ممتنعة بالغير والبديهة ضرورة ان علة امتناع
عدم الكل ليس يجوز ان تكون نفس ذاته ولا اجزائه وان كانت
مترتبة لجواز انعدامها في ضمن انعدام الكل وارتفاعه بالاسر لامكانه
وجوازه وما قيل انه يرجع الى دلائل الحدوث فيها ابطال التسلسل والدور
فعلم ما لا يحصى او لا امتناع لاحتمال ... على هذا المسلك وفيما وجهنا
البرهان كفاية عن مؤنة زيادة السؤال مع ما فيه قد ولعلك ايضا تعلم
بتميم جميع البراهين التي لا يوجد فيها ابطال التسلسل مبنية على مقدمة تقتضيه
وهي ان جملة الممكنات الغير المتناهية كانت او المتناهية مترتبة
كانت او لا مترتبة ممكن واحد في جواز العدم واللاوجود بدون
الامر وصحة طريان الاستعداد على الوجود والنور وقبول الكل الفرض
لعدد الآيس ضرورة ان عدمها غير ممتنع بالنظر الى نفسها والنظر
الى اجزائها لجواز عدمها وعدم اجزائها في نفسها وفي ضمن عدم الكل

لامكانها

لا امكانها وجوازه بالذات وامكان الكل وجوازه بالذات وهو ظاهر
... عن جميع جملة الممكنات من حيث لا يشذ عنها شيء ممكن واحد
في جواز العدم واللاوجود وبعبارة اخرى ان جملة الممكنات
الغير ممكن واحد في جواز العدم اذ ليس علة امتناع عدمها نفسها
هو ظاهر ولا اجزائها لجواز عدمها في ضمن عدم الكل لامكانه الذاتي
فيجوز عدمها من غير لزوم عدم واجب بالذات ولا بالغير ولعل
الى سيظهر ما قيل من ان جملة الممكنات لامكانها تحتاج الى علة
تمنع عدمها وتجب وجودها وهي وان كانت نفسها او اجزائها
لكن لا تحتاج الممكن الى علة وجوده وعدمه وان كانت خارجة
عنها تكلم ... المعروض ... فالجملة ممكن واحد في جواز العدم
وصحة الارتفاع من غير لزوم محذور لا بالذات ولا بالغير وعلى فرض
ما قيل ان عدمها انما يمتنع بالعلة التامة لا بالعلة الواجبة بالذات
والعلة التامة موجودة هناك ان اجزاؤها كل واحد منها
واجب بالاجزاء ما لا نهاية له فلا بد من ابطال التسلسل والدور
فما احسن تدبره ولا يمكن من الحق ... لا يحصل الا على
لو كان هناك شيء ولم يكن دعوى البداهة مسموعة على المحجوج
من قبيل الاولوية الا ... ويستمع ... وبعكس ما
في كفاية المكتفي وشفاء المشتفي ... وما قيل

الممكن بعلة ما فالواو العطف على الوجود ولا العدم بدا به اختصاصا بما وكونه
ان العطف دائر الوجوه مع شرط عدمي او وجودي غير مستند بالذات
او يكون اختصاصه بالوجود غير تام ويتم بانضمام امر آخر او يكون
بدا الاختصاص لافادة الرجحان كافيا قوله ولانه يصح الى اخره اذ قد
يحكم كل عاقل بعد ملاحظة تلك المقدمة بان ليس شيء وشيء من الممكنات
امتناع عدم شيء منها وايجاب وجوده او ليس فليس شيء وشيء منها
ان يكون مبدا لشيء منها فلا بد من ان يكون لها مبدا خارج عنها
والمبدا الخارج عن جميع الممكنات انما هو الواجب الوجود بالذات
وبعبارة اخرى ان جملة الممكنات اما يمتنع عدمها او يجب وجودها
بامر خارج عنها ضرورة انها بعينها لا يمتنع عدمها ولا يجب
وجودها ولا لشيء من اجزائها لان انعدام الجزء ممكن انعدام الكل
مستوعب لها فانه يحصل الجزء وان يحصل الكل فاما يجب بوجود
خارج عنها وهو الواجب بالذات قوله مع ان جواز الممكنات
لا شبهة في صحة ما قيل من ان جواز الممكنات الصرفة لا يمكن ان يكون
علة موجدة لها اذ علاحظ ان جواز العدم وصحة الانتفاء مستوعب
لجميع احاد الممكنات بحيث منها شيء او لا احاد بها وليس شيء وشيء
شيء منها ان يكون علة لشيء منها يحكم كل عاقل بانه لا بد من ان
يكون لها علة بالذات اي يكون كل واحد منها بتاثيره في وجوده

دون

دون ان يكون لشيء منها علة بالوجوب وبالواسطة وعلى الاطلاق
اي يكون الجملة وكل واحد من احادها بتاثيرها مستبدة دون ان يكون
لغيرها بتاثيرها في شيء منها او غيرها في تاثيرها فيه فلو كان جواز الجملة
الممكنات الصرفة علة لها لكان علة لاجزائها واحادها بالاسر
فلزم ان يكون علة لنفسه ولعلله وهو محال فلا بد من ان يكون
علة جميع الممكنات خارجة عنها واجبة الوجود بالذات قوله
ولانه يصح ما قيل الخ اي لا شبهة في صحة ما قيل من انه لا يمكن ان يكون
ممكن من الممكنات منشأ لامتناع العدم ولا منشأ لايجاب
الوجود اذ جواز العدم والهلاك مستوعب لجميعها بالاستواء
الشمولي سابقا او لاحقا فليس شيء وشيء منها علة لشيء منها
فلا بد من ان يكون علة الممكنات خارجة عنها واجبة بالذات
قوله ولانه يصح الخ اي لا شبهة في صحة ما قيل من انه لو لم يتحقق واجب
الوجود بالذات لم يتحقق موجود اصلا اذ ليس شيء وشيء من الممكنات
ان يترجح بنفسه ولا بممكن اخر اذ هو في حكمه فاني يحصل ممكن حتى
يحصل ممكن اخر وبعبارة اخرى اذ جواز العدم والهلاك
مستوعب لجميع الممكنات بالاستواء الشمولي لا يجوز ان يستقل
شيء منها لا بنفسه ولا بغيره من الممكنات لا في الوجود ولا
في الايجاد واذ لا وجود ولا ايجاد فلا موجود بدا به ولا بغيره

ترجيح

وقد حرر بعض هذا الدليل بهذا الوجه لكن ما هو الواجب بالذات لم يتحقق
موجودا اصلا والا لزم احد طرفي الممكن بلا اولوية لعلة اذ علة
هذا التقدير لا يجوز ان تكون واجبا بالذات لانه خلاف
المفروض ولا الممتنع وهو ظاهر فيكون ممكنا حكمه حكم معلوله و
لزم الدور او التسلسل والكل ملزوم لترجح احد طرفي الممكن بلا مرجح
لا لعلة وهو باطل بالضرورة ووجه اللزوم ان علة هذه الممكنات
المتسلسلة او عين المتسلسلة على هذا التقدير يجب ان يكون اما
تلك السلسلة او جزءا منها وكل واحد منهما لا يمكن ان يكون علة
لوجود المحقق الممكن بلا علة والا لزم تقدم الشيء على نفسه ولا نعني بترجيح
احد طرفي الممكن بلا اولوية علة الا هذا اعلم ان تحصل الموجود في
الممكن لم يتحقق موجود ولا امتناع عدمه ومتى لم يتحقق موجود ما وقع العدم
بلا علة اذ علة عدم الممكن عدم علة وجوده وليس لوجوده علة
حتى يكون عدمها علة لعدمه **قوله** ولا اثبات هذا المطلب منهج
آخر ولعل هذا هو منهج المتكلمين المحققين الذين يستدلون بالممكن
الوقوعي على اثبات الواجب تعالى وشأنه يهتدون بانوار
بصائرهم من كل ممكن وجهه الكريم يسعون بما ادانهم الواجب
من كل ممكن انه يشهد بلسان حاله لوجود واجب الوجود
بالذات **قوله** بان تعالى لم يمكن لم يوجد ممكن ما من الممكنات القدم

بالامكان

بالامكان الوقوعي ويستدل به على وجود الواجب لذاته اذ لو لا ممكن
وقوعه الا بامتناع عدمه ووجوب وجوده ولا يتصور ذلك
من نفسه ولا من ممكن آخر اذ جميع الممكنات متساوية كانت اولا
متساوية في حكم في العدم الثابت والهلاك الصرف وليس وقع
شيء منها ان يترجح او يرجح شيء منها فضلا عن ان يكمل ذلك
العدم ويمنع ذلك الهلاك المستوعب لجميع افرادها بالاستغراق
بسويتها فلا بد من ان يكون ثمه واجب الوجود بالذات تعالى وتقدس
ولعل الى هذا المسلك ما قال بعض اعاظم المتألهين من المتكلمين الممكن
الموجود بما هو ممكن الوجود ادل على وجود الواجب بالذات
منه على وجود نفسه وانا ارى في كل شيء الواجب بالذات اولا
قوله باحدى الطرق اه اولا اظن احدا يتأمل تلك المقدمة على ما
وجهناها او يتأمل تلك الطرق بفكرة الصائب فيشك في اثبات
الواجب بالذات تعالى ما حررناه في هذا المنهج ويبحث بنظره
ويقعد محسورا وقد قال شأنه سنريهم آياتنا في الآفاق
وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق فلا نطول الكلام في هذا المقام
وارجو من الله تعالى ان لا يبعث فكره في اندفاع ما اورده
المحشي النحرير عليه بالاطناب وتفصيل اذ لا مجال لشيء منها
لا يخفى ثم ما قال والظاهر ان هذا المستدل تفطن بما يوجه

على الدلائل المذكورة حتى قال أجود الوجوه هذا التطويل إلى جملة
ولو قال كلا منها كسلسلة ما خطر بالبال وهو على ما ترى إذ لعل هذا
دفع توهم ربما يتوهم من أنه لما كان كل واحد سلسلة فاقطعوه نا
بت طرف في إثبات هذا المطلب الكلي فإن كل واحد منها كاف
في تحصيل العقل المستفاد في هذا المطلب العالي ولم يكن حاجة إلى
هذا التطويل والإطناب بل ربما يحصل بالمراد فقد يتوهم أن
الإطناب خلاف ذلك فدفع ذلك التوهم وأكد بقوله إن
كلا منها كسلسلة وفيه إشارة لطيفة إلى أن النفس بعد مرتبة العقل
المستفاد تصير مرتبة على النفس بل حين النفس تكشف له كل
واحد من تلك الدلائل على ما قررناه كالشمس في رابعة النهار و
ما ذكر بعضهم أن فيه إشارة إلى دلالة على أن الأعمال بفعل
السلسلة والكشف كما هو مذهب بعض المتكلمين فلعل له وجه كل
ومما يستدل على هذا المطلب في رسالة معقودة له هو أن جميع
الممكنات المعروفة يكون نسبة العدم المحض والوجود إليه وفي كل واحد
من أجزائه على السوية ويكون باعتبار جميعها غير متصف بالموجودية در
فلم يتصف شيء منها بالموجودية فلو لم يرتبط المنتهية الممكنات بالوجود
الحقيقي الذي هو واجب باعتبار ذاته لم يتصف بالموجودية و
من ذلك ظهر وجود الواجب لذاته وكونه عين الوجود الحقيقي انتهى على أنه

بعبارة

بعبارة وأولى بحث ظاهر إذ كون نسبة الوجود والعدم إلى
جميعه كل ممكن على السوية لا يستلزم أن لا يتصف شيء منها بالوجود
وعبارة ما يلزم أن لا يتصف واحد منها بالموجودية بداهة
بداهة في أن يكون كل منها معلولا لآخر كما في التسلسل وبطلانه
غير ما نحن فيه فلم يلزم عدم اتصاف شيء منها بالموجودية في نفس
الأمر فلم يلزم وجود الواجب بالذات انتهى كلامه بعبارته وهو
على ما ترى إذ قد أخذ هذا المحشي المحقق مقدمات في نسبة
الوجود والعدم إلى كل واحد واحد من آحاد الممكنات الذاهبة
ولو في جانب لا نهاية له بالاستواء إلى السوية فكيف يتصور شيء منها
ترجيح شيء منها وإنه يترجح ومن أين يحصل له الترجيح حتى يتأتى
له أن يرجح شيئا آخر ويرجح كل منها لآخر في جانب لا نهاية
له إنما يكون العقل إذا اعتبر إسناد بعض الممكنات إلى بعض
مفصلا وأما إن لم يلاحظ ترجيح هذا من ذاك وذاك من ذلك و
هكذا إلى ما لا نهاية له وإن لم يبلغ النظر بل لاحظ جميعها بالعدم بينها
فلا يظهر الخلف عنده أصلا إذا لاحظ جميعها إجمالا كما كان واحد
المحشي المحقق وعلم أن شيئا منها لا يحصل بالعقل ما لم يحصل واحد
آخر منها بالعقل فلا شك أنه ما دام للطرف حكم الوسط لا يحصل
شيء منها بالعقل حتى يحصل له آخر فلا يوجد شيء من الممكنات أصلا

كيف وانه لا بد لذلك وقد يحقق لنا الممكن الموجود ملابسة ما بالقوة لا بالفعل
من التأثير في الوجود والكلام في الممكن وهو بعد ما تم رائحة كونه موجود
ولهذا قالوا ان التأثير في الاشياء انما يتأتى عما هو البرزخ
ملابس ما بالقوة اصلا وهو صرف الاول الواجب بالذات
… ثم الحكم لم يكن دعوى البداهة في تلك المقدمة مسموعة لا بد من
ابطال الاولوية الذاتية اذ لو كان احد طرفي الممكن راجحا على
الآخر لذاته رجحانا غير منته الى حد الوجوب سلم بتلك المقدمة و
لم يتم … المقام على اثبات الواجب … لجواز
وجود الممكن بتلك الرجحان … لا بعلة وجود الواجب … بل وجود
ممكن راجح وجود غير علة ولا يظهر استحالته باول النظر وكلام
من ترجيح الراجح لا الترجيح بلا مرجح وقد ابطلوا الاولوية الذاتية
لوجهين احدهما انه اذا كان وجوده مثلا راجحا على عدمه
بالذات وانه كان عدمه مرجوحا بالذات وانه بالضرورة
فيكون عدمه بالذات وانه ممتنعا لان رجحان احد الطرفين
يستلزم مرجوحية الطرف الآخر ومرجوحيته تستلزم امتناعه لان
امتناع ترجيح المرجوح بديهي فرجحان الوجود بالذات وانه
يستلزم العدم بالذات وانه وهو يستلزم وجوب الوجود … ضمنا
عن … الوجوب فيكون ممتنعا … مع انه المطلوب

ابطال الاولوية الذاتية

امتناع ح

علم

على امور منها النقض بتساوي طرفي الوجود والعدم بحسب الذات
فيه ويتخلف مقتضاه عنه ومنها انه ان اراد ان طرف المرجوح
ما دام مرجوحا ممتنع كعصمة لا مرجح فهو مسلم ولكن لا يلزم كون الطرف
الآخر واجبا بالذات كما لا يلزم امتناع وقوع احد الطرفين
لا لمرجح عند التساوي ووجوب الطرف الآخر وان اراد
ان الطرف المرجوح ما دام مرجوحا ممتنع كعصمة مرجح رجحه فهو ممنوع
او الكل يمكن علة … عدمها ممتنع فجاز ان يرتفع امتناعه
… لا انفعال الترجيح … ان الممكن مع ان … مقابلة انه يمنع
لم ارتفاع المقتضى والا لم يجوز ارتفاعها والكل باطل
واما النقض فجوابه ممنوع يتخلف مقتضى الدليل عنه اذ ليس مقتضاه
الا امتناع وقوع التساوي وهو كذلك عند واضع قال الممكن
ممتنع … على التساوي لانه في نفس الامر اما مع وجود علته
او مع عدمها فيجب وجودها او عدمها فكذا اما هو معلول واحد
منها فلا يمكن فيهما تساوي احدهما الآخر ولكن لنا ان نقول لم
التساوي لما جاز ارتفاعه بالغير فلم لا يجوز ارتفاع الاولوية
او التساوي ليس مقتضى ذات الممكن لتكون في ارتفاعه بالغير حجر
بخلاف الاولوية فانها لما كانت مقتضى الذات للممكن لم يجز
ارتفاعها بالغير والالزم تخلف مقتضى الذات عن الذات وهو …

[illegible]

[illegible]

فظهر ان ما نقول اولاً انا لا نم ان ارتفاع احد الطرفين الذي
هو الراجح ملزوم لجواز ارتفاع النقيضين وانما يكون كذلك لو كان
امكان وقوع كل واحد من الطرفين ملزوماً لامكان تحقق
الطرفين معاً وليس كذلك اذ كل واحد من الوجود والعدم محال التحقق
لكل ممكن وليس تحققهما معاً ممكناً لواحد اصلاً فلا يلزم من امكان
تحقق الطرف المرجوح وعدم تحققه وجواز ارتفاع الراجح جواز
ارتفاع النقيضين وثانياً ان ما ذكره منقوض بالاضافة
بين الوجوب او الامتناع الغيري وبين الامكان الذاتي و
ان الممكن اذا وجب وجوده او امتنع كان كل كان باعتبار
امكانه والا لزم الانقلاب فهذا ان لو تم الدليل لدل على ان
المذكور الذي هو الامتناع يحقق تساوي الطرفين يخلف عنه
وانما يكون كذلك لو كان يحقق تساوي الطرفين ملزوماً لارتفاع
الامكان الذاتي الذي هو تساوي المذكور وليس كذلك وثالثاً
ان كلامنا ليس الا في الممكن الذي كان احد طرفيه اولى بالنظر الى
ذاته فيجوز ان يكون كذلك اذ لا معنى للممكن الا ما يقتضي ذاته
وجوده وعدمه فكما ان التساوي ليس معلولاً للذات كذلك الاولوية
لاحد طرفيه ليس معلولاً لما يقتضي ذاته فلا يلزم من زوال الاولوية
الذاتية تحقق الطرف المرجوح بخلف مقتضى الذات كما لا يلزم

زوال التساوي بعد احد الطرفين تخلف مقتضى الذات كما عرفت
على ان هذا انما يوجب ذلك لو كانت الاولوية الغيرية ملزومة لزوال
الاولوية الذاتية وليس كذلك لما عرفت من ان الوجوب او الامتناع
الغيري ليس ملزوماً لامتناع الامكان الذاتي الثاني من الوجهين
ان ذلك الممكن الراجح احد طرفيه بالنظر الى ذاته اذا وقع وجوده
مثلاً الذي هو اولى بالنظر الى ذاته فان كان هو علة لزم تقدمه
على نفسه ضرورة ان الشيء ما لم يوجد لم يوجد وهذا ايضاً مردود لعلية
بالاستتباع وجوازه لاستتباع الوجود المعدوم وما يعكس فلا يلزم
من علية الشيء تقدم المحذورات والجواب بالفرق بين الفاعل المؤثر
وبين سائر العلل ان قصد اذ البديهة شاهدة بان الموجد المؤثر
في الشيء لا بد ان يكون متقدماً عليه بالوجود بخلاف سائر العلل
لا يجري في شيء اذ دعوى البداهة في مقام هو معركة آراء العقلاء
غير مسموعة هذا وان لم يكن علة كان موجوداً بلا سبب وهو جائز
العدم لامكانه فيلزم جواز انعدام الشيء من غير سبب معدم كما قال
الفاراب لو حصل سلسلة الوجود بلا وجوب ويكون مبدؤها ممكناً
حاصلاً بغير لزم انعدامه واشتراك في نفسه وذلك فاحش واما صحة عدمه
وبهذا محض وهذا ان اراد صحة عدمه بعد امكانه الذاتي مع
قطع النظر عن تحققه في نفس الامر فلا نم انه فاحش فصلاً عن كونه محض

وان اراد به صحة وقوعه في نفس الامر فلا نم ان هذا الوجه ادعى الى ترك

كون الشيء امكان لذاته ومع ذلك يسع تحصيله في نفس الامر لا مساغ

يحقق علته كعدم العقل الاول وما اورد عليه العلامة الدواني بقوله

وربطا اما اولا فلان وجهه لي فرض لرجحانه في اعدم فلا يحكم

في سبب لا استناده في الرجحان الناشي عن الذات من غير افعال

في علة واما ثانيا فلان وجهه لما كان مستندا الى الرجحان فقد لا

انما يكون بزوال ذلك الرجحان عن الذات وقد يكون ذلك الزوال

بسبب بعض الوجود وعلى فلا يلزم صحة عدمه بعد الالتفات الى الرجحان اذا

كان مقتضى الذات لم يجز زواله بحدوث سبب وان لم يمكن لك بطلان

الكلام الى لانا نقول يجوز ليس يكون الرجحان مستندا الى رجحان الحال

وهكذا الى غير النهاية من غير ان يتحقق وجوب شيء في المراتب اذ بين

بعد ان الشيء ما لم يجب لم يوجد فكما انه يوجد رجحان الوجود من غير

وجوب كذلك يوجد الرجحان لرجحان من غير وجوب ولا يخفى

تتميم ما ذكره لا يكون وجهه مستندا الى الرجحان الذاتي فقط بل الى

مع انتفاء المانع في ادعى تجويز ليس يوجد بالرجحان وانتفاء المانع

حينئذ باب اثبات الواجب فضلا عن قوله لا احتياج في سبب لا استناده

في الرجحان الناشي عن الذات من قبل ذلك ليس هذا الاحتياج في علته

لا استناده في علة اخرى وهو كما ترى وان الرجحان الناشي عن الذات

ليس

ليس بنفس الذات ولا جزئها فيكون غيرها فلو كان الذات مستندة اليه

لم يكن المفروض منتهى سلسلة الموجودات الممكنة منتهاها والمفروض خلافه

ثم لو سلم اقتضاء الذات الرجحان انما هو بالرجحان وهكذا الى

ما لا نهاية له لزم التسلسل وهو مناف لما يحكم به من ان الى ان يوجد

الممكن بدون الواجب من غير لزوم الدور والتسلسل وان هذا الممكن

ان لم يكن محتاجا في علة كان موجودا بلا سبب وهو عين ما

في السؤال المشتمل الترديد وفيه في الكلام ما يوجب بطلانه فلا تحكم

الاول من هذين الشرطين مزاحم للكلام لكون اعراض علاته

ان الرجحان الناشي عن الذات ان جاز زوال الرجحان وجودي

او عدمي يمكن ان يوجد دخل في تحصيله فلم يكن ذاتيا والمفروض خلافه

هف وان لم يمكن ذلك الا بزوال الذات لزم منه كون عدم

الذات الذي لا يمكن زوالها الا بها سببه وهو المطلوب ومحصله

ان الكلام في ممكن يوجد بلا علة خارجة عنه فهو ان كان يوجد

~~بلا علة خارجة عنه فهو ليس كان يوجد~~ لكون ذاته علة لوجوده

لزم انعدام الشيء بنفسه وان كان يوجد لا لعلة لزم وجود ترجيح

المرجوح على الراجح بلا مرجح اذ مرجح السلب عدم هذا الممكن لو

كان علة لكان له دخل في وجهه فلا يكون المفروض منتهى سلسلة

منتهاها هف وفيه ان الامكان الذاتي للشيء ليس علة وما لو

ع

المعرفة المبهم من حاشية المشاء(؟) ومن تحت المنقلبة عن الهمزة او بضم الميم الثانية مفعلا من المؤامرة بمعنى المشاورة
او من الامارة والامارة بالفتح بمعنى الوقت والعلامة والموعد او من الامرة بالتحريك بمعنى النماء والزيادة والبركة
او بمعنى العلم الصغير من الاعلام في المفاوز ونحو من حجارة ونحوها او من الامر بفتح الهمزة واسكان الميم واحد الامور تقول
امر فلان مستقيم وامور القوم مستقيمة او بمعنى الامر بكسر الهمزة بمعنى العجب والنفس والعقل او من الامرة بمعنى الامارة
وكلتيهما بالكسر الولاية والرياسة والايتمار والاول اكثر شيوعا عند الادباء منه

بحث الزمان كما هو كذلك من ان ندحل(؟)

لا مؤثر في الوجود سوى انه كان واحدا كان الكف في المحيط
المركز كاين واحد فكيف يتصور تخلف العالم او شيء منه عنه سبحانه
وكيف يتصور تعاقب الممكنات في الوجود وعدم جوابا قلت(؟)
الوجود في الكل وقد كما قال المعلم الاول في الميمر الثالث
من كتاب اثولوجيا ان انه في احدث انيات الاشياء
وصورها كلها وفعل ما فعل دفعة واحدة وغيره مما يدل
على وجود الكل في الازل فكيف يتصور تجدد علمه فهو لنا
علمنا والترقد ان الموجود لما كان اجل واعلى من ان يدخل
تحت المكان فصلا عن البارئ سبحانه وهو في اعلى مراتب
التجرد فلا محالة تكون نسبة الكل اليه في نسبة واحدة متعالية
عن الزمان وذلك لا يصادم تعاقب الزمانيات والمعراة(؟)
تعاكس بعضها في بعض وتخلف بعضها وعدم قبوله الوجود
في بعض الزمان دون بعض آخر ووجود كل منها في حد او
وشرط اخر من الامتداد الزماني ولهذا قالوا الزمان وما
فيه من الازل في الابد قار الذات والوجود بحسب اعتبار
حصوله بالفعل في ظرف ثبات الوجود بعد العدم الصريح في
الخارج وهو الدهر وغير قار الذات والوجود بحسب اعتبار
قطر الامتداد الزماني الذي هو ظرف المتغيرات كما حقق في

في نفس الامر ولا يجوز ان يوجد فلا بد من جواز عدم الدليل جواز عدم
في نفس الامر بلا علة كما مر ثم ما قال من قوله والحق انه يجب بعد وجود
بالامكان يكون متصفا بالوجود ولا يكون عينه ويكون الذات مستقلا(؟)
بالامكان لا اتصاف به فيكون علة اذ لا معنى للعلة الا ما يرجح المعلول
فيكون علة لاتصاف نفسه بالوجود ولو فرض عدم طرو عدم الحد
الوجوب يجوز عدمه مع بقاء الامكان اذ لو لم يجز مع بقائه كان
بالغا حد الوجوب وقد فرض عدم بلوغه اليه فيجوز عدمه مع غير(؟)
بيانه هو محصل كلام المعلم الثاني وما اسلفناه كلام جدلي على ان
وقد ان اراد بقوله لم يجز عدمه مع بقائه كان بالغا حد الوجوب
انه لو لم يمكن العدم لذاته كان واجبا لذاته فهو ممنوع اذ لا يلزم
من كونه ممكن التحقق بدون علة وان اراد به انه لو لم يمكن
الوقوع لا لذاته ولا لغيره فلا كلام فيه ذلك مفهوم او امتناع
عدم الشيء لامتناع علته ليس ملزوما للوجوب ووجوده الذاتي
والا لكان العقل الاول واجبا بالذات فان قلت علية الشيء
لنفسه جائز بل واقع كما في مجموع المركب من الواجب والممكن فانه
ممكن لافتقاره في الاجزاء ولا علة له سوى نفسه لان جزءه لا
يكون علة لافتقاره في سائر الاجزاء ولا خارج عنها فتعين
ان يكون نفسه فلا يكون علية الشيء لنفسه محالا قلنا انه لو تم بالعلة

سبب م

التام

١٧ مطلقا و اما طول الكلام لئلا يتوهم في هذا المقام مجال
و يظهر جليا الحال في المقال لأن ذلك التوقف اه ذلك التوقف
سند اجزاء مستلزم والجار والمجرور اعني لمحالية هذا الحدوث
مع ما في حيزه متعلق بقوله ممنوع في سند المنع فالكلام مشتمل على
تحسين الاول ان توقف الحادث على الشرط الحادث وان
كان امرا ظاهرا في نفسه وعدم توقفه عليه امرا مستحيلا الا
مع فرض حدوث الفعل المطلق على تقدير كذلك يعني ان منع
الانفكاك ممنوع لانه محال بالضرورة فيجوز ان يكون مستلزما
لمحال آخر وهو عدم توقفه على شرط لامكان استلزام المحال
للمحال والثاني ان توقف حدوث الفعل المطلق على الشرط
الحادث مستلزم لتوقف الشيء على نفسه بل هو هو بعينه مع انه
ثم مستلزم لعدم توقف الشيء على نفسه وهو محال ويمكن توجيهه توجيها
احسن الاول ان قوله لكان امرا لا اشارة اليه اشارة الى
سند المنع والجار والمجرور مع ما في حيزه متعلق بقوله مستلزما
فهو ايضا مشتمل على تحسين الاول ان توقف الحادث على الشرط
الحادث غير مسلم بينهما عند المصنف واكثر المتكلمين ولا لازما
لفرض الانفكاك بالمعنى المذكور فلانم توقفه عليه بل يجوز ان يكون
مستلزما لعدم توقفه عليه لمحالية هذا الحدوث والثاني ان حدوث

الفعل المطلق

الفعل المطلق مع فرض الانفكاك بالمعنى المذكور محال بالضرورة فيجوز
ان يكون مستلزما لتوقف الشيء على نفسه مصححا لامكان استلزام
المحال للمحال فيكون شرط نفسه والثاني ان قوله لكان امرا لا
اشارة اشارة الى سند المنع والجار والمجرور اعني لمحالية هذا
الحدوث خبر للمبتدأ اعني ذلك التوقف وقوله لامكان
استلزام المحال للمحال مستند او خبره مسلم فالكلام مشتمل على
ابحاث الاول ان توقف حدوث الفعل المطلق
على الشرط الحادث غير مسلم عند المصنف واكثر المتكلمين
فلانم توقفه عليه بل يجوز ان يكون مستلزما لعدم توقفه عليه لمحالية
هذا الحدوث والثاني ان ذلك التوقف انما يستلزم لمحالية
هذا الحدوث اذ لو امكن وصح لم يمكن ذلك التوقف فيصح و
اذا استحال هذا الحدوث صح ذلك التوقف لامكان استلزام
المحال للمحال فلا يكون توقف حدوث الفعل المطلق على
الشرط محالا في نفسها والثالث امكان استلزام المحال
للمحال مسلم ولتوقف الشيء على نفسه فلا يتمشى السهو هنا الا على تقدير
استلزام الدور ... ومع ما فيه لا يخلو كلام الشارح وقد ان الخط
ان الشارح لما في كلامه على حدوث العالم الجسماني على سبيل
التنزل والاستظهار وحمل لزوم التخلف المحال على تقدير

۱۸

حدوث العالم مطلقا امر ظاهر اذ الكلام في كونه هو ما في
ضمن الكلام لانه قد اشتهر ان للقائل ان يقول المصنف قد ذكر
انما اثبت حدوث العالم الجسماني فقط فمجرد ذلك لا يقتضي ان البحث
لو اراد ان يكون لا مرجح لتصورات مشتركة كل سابق
على لاحق بناء ان يشبه في تصوره هو شرط لحدوث العالم فلا
يلزم المحذور الذي ادعاه من ان الابحاث يحصل دفعة لانه لو قدر التنزل
فكأنه قال سلمنا ان المراد حدوث العالم الجسماني فقط
فلا محذور في توقف حدوثه على شرط حادث لئلا يلزم التخلف عن
الموجب التام فيلزم ... فالحاجة في هذا التطويل والقول
بانه غير مناسب فكلام او فلا يرد عليه شيء مما اورده عليه
مطلقا فكيف على هذا السبيل فان المصنف اثبت حدوث العالم
وجعله مبدأ للسلاسل في الابحاث فلا يتصور حينئذ اصلا
والمحال الذي نشأ من فرض الابحاث اقوى حجة على نفيه انه ليس
ذا بهم في شيء يستحيل الافتراض وجوده مع امور ممكنة واذا
عرض هناك محال لم يتجه اسناده الى شيء من الامور الممكنة
نعم لو سلك هذا المسلك وقال ان الظاهر من كلام الشارح ان
توقف حدوث الفعل المطلق على الشرط الحادث وهو ... تقدم
كما انه توقف الشيء على نفسه وهو محال بالضرورة فيجوز ... ابدا
فتح

للمنع لمحالية او المحال قد يستلزم نقيضه وكذا المحال يجوز ان يكون مستلزما
لنقيضه وذلك التوقف المحال مستلزم لنفسه وكذا استلزمه او رد عليه
كما ان له وجها ويمكن حمل كلام المحشي عليه بادنى عناية ويجب عنه
بما ذكرنا ان تامل لم يرد عليه شيء او هو انه لما كان من القائلين بان
بين انه ليس اول حدوث العالم استعداد ام هو ما هو مقدمة
كما صرح به في حاشية ... قول المصنف احتمل الحدوث ...
ونفهم ان المص تحقق اتخاذه الشرائط مستقبلة بما يجوز توقف حدوث
اول العالم المتصور وكذلك لعدم ذلك الاستعداد الذي انتهى اليه
كيف لا وقد ذكر ذلك اكثر المتكلمين جوابا عن شبهة القائلين بالقدم
فلا يتصور الاتمام دليل المص في نفي الابحاث اولا لجاز
هنا لجواز ان يلزم الا انه يبطل به مذهبه هذا مع انه لم يأت بما هو قوله
لا حاجة في هذا المقصد الى ما تحقق في كلام الشارح هذا انما هو مبني على
تسلسل الشرائط والمسلم على ان حدوث العالم الجسماني بشرط ...
فلا بد من هذا المقصد وحمله على حدوث العالم مطلقا ولا يراد
عليه حالة عن قانون التحصيل قوله لان الموجب ...
... واعلم انه قد ثبت وتحقق انه لا خلاف بين الحكماء والمص في
تجدد وحدوث من اعلام المتكلمين في اثبات القدرة والاختيار
ولا في وجوب المعدوم الرابطة الاولى وامتناع معدوم الرابطة

وان القدرة والاختيار سابقة لوجوب تعلق المشية لا تحادا
كان الفاعل القادر بعض وان علمه الارادة بالنظر الى علمه بانتظام
العالم وصلاح الوجود فكلما كان اصلح بنظام الكل مستتبع الفعل كرم
اراده بل يجب لئلا يكون من العدم على الوجه الاكمل والطريق الافضل
الاصلح لو بعض الوجود علمه اما ازلا وابدا كما هو مذهب الحكماء
او في الوقت الذي اصلح واولى فيما لا يزال كما هو مذهب المتكلمين
ومن يحذو حذوه من المتكلمين ومع ذلك يصح الصدور والا يلزم
المعتبر في حد القدرة بتفسيره بالقياس الى ذات الحق در المعلل
عن النفوس فلا خلاف في الايجاب الخاص الذي يحقق القدرة والاختيار
بينهم الا باعتبار العدم والحدوث كما لا خلاف بينهم في نفي الايجاب
الذي هو مناف القدرة والاختيار فيجب حمل كلام المحشي عليه بتعميم
قوله والله المحقق قد سمى عمره ان كلام المص هذا انما هو في
حدوث العالم الجسماني واثبات الواجب تعالى وحده ونفي الشريك
المتناقض ولا يلزم تخلف المحال وبحث اعتبار توقفه على شرط
حادث على ما هو مراده وحمل كلامه على حدوث ان المطلق مع
ونفي الايجاب بالمعنى المذكور خارج عن قانون التحصيل بل فانه
مع وضوحه لا يخلو عن ذم **قوله** على هذا التقدير كما ذكره او قد سبق
مراد المص من هذا الكلام انما هو حمل حدوث العالم الجسماني فقط

مناف للايجاب على سبيل البدل فلا يلزم القدم عن الحدوث لما
نقلنا عنه من جواز تصورات متعاقبة للجود ويكون حدوث كل واحد
منها شرطا لحدوث اخر حتى ينتهي الى تصور يكون شرطا لحدوث
العالم الجسماني بحد التسليم والتنزل انما يلزم قدم الفعل المطلق قدما
زمانيا وهو لا ينافي الحدوث الدهري وهو المراد ههنا **قوله**
يلزم تخلف المعلول اذ يمكن ان يكون مراده من كون الشرائط مجموعة
ان يكون كل واحد منها شرطا لوجوده او بعد استكمال الاستعداد
من عدم ان يتعدم بل يجامع وجوده او الشرائط يحتمل ان يكون على
وجهين احدهما ان يكون كل واحد منها شرطا لا جرم عن ان يجامع
وجوده كالمعدات والثاني ان يكون شرطا في معنى لوجوده ثم عن
ان يتطرق عليه العدم فلا يلزم التخلف المحال بل انما يلزم العدم على
هذا التقدير على ما قاله المحشي على تقدير الاول انه وجه ما سبق
انه فلا يجد ورد اصلا فاما **قوله** لا يخفى عليك انه انما اخذ
هذه الى اسم عن الحوادث الى اله مع القدم عنوانها على عنوانات
تلك الحوادث وما حواها عن لانه قدا ورد على كل واحد منها بخ
بخصوصه واراد القسم الاسنو بوجه لكلام المص وغرضه على عدم ورد
لسكوته هذا المسلك دافع للجميع لكن ارادات والاتحاد الى الاو
عليه فاوجب لسعة اراحه وتحت ام لبيتم كلام على المص فتدبر

ذكره موجود عن جميعها وحصل قوله اولو كان حادثا معنى انا لا نسلم
الحصر وذكر فيه ما هو ملاك المرام في المقام توطئة للتوحيد والعدل و
تمهيد الا لاجل ذلك التوحيد وانضمام ذلك العدل **قوله** مراده
من العدم اي بيان للتوحيد والعدل وحاصله انه يجوز ان يكون
مراد المصنف من قدم العالم بالشخص اي الفلك الاقصى مثلا
من الاجسام والاعراض وما يتعلق به من النفوس والارواح و
الطبائع والقوى على هذا الترتيب والنظام المسمى بالآن
الكثير او من عدم جميع اجزائه توهم والراشد يقوله اولو كان
حادثا اي اولو كان العالم حادثا بالشخص او بالجزء الموقوف على
شرط حادث وتوقف حدوث العالم بالشخص او بالجزء على شرط
حادث وجوازه على تقدير الايجاب بالمعنى المذكور من الظهور
بحيث لا يمكن لاحد انكاره او منعه ولا يتصور لاحد الغفول
بعينه هذا الحدوث على تقدير فرض الايجاب بالمعنى المذكور و
اذا كان مراده من الموقوف هذا لم يتوجه عليه شيء من الايرادات
التي وجهها المحشي [illegible] علم ضرورة انه لا يمكن مع هذا الموقوف نفي
هذا الحدوث ولا القول بجواز ذلك الموقوف والتزامه وكونه
مسلما عند الخصم اي على تقدير [illegible] لا يمكن استلزام المحال للمحال و
لا غير ذلك مما اورده عليه وهو ظاهر لا ستره فيه **قوله** ولا يستلزم [illegible]

واذ لا وكان ش

باقي الذي ارادهم لذلك التوحيد وانضمام لذلك العدل وحاصله ان
العالم اي جميع ما سوى الله تعالى حادث سواء كان بالشخص او
بالجزء او بالنوع باجماع اهل الملل والشرائع وشهادة نزول
الوحي الذي عليه اعتماد المتكلمين بل بشهادة الدليل العقلي ايضا
فلا يجوز لاحد ان يلتفت الى مثل هذا التوحيد والعدل المخالف
للاجماع والمنافي لضروريات الدين بل يجعل الله واحدا لا شريك له
بوجه على جميع ما اورده المحشي عليه وهو ظاهر [illegible] ان الشارح
انما سلك هذا المسلك استظهارا على [illegible] المرام والسلم
ذكره في توجيه الاستدلال على نفي الايجاب فلا يستقيم صحة مثل
هذا التوجيه واستقامة هذا العذر لا حاجة لاحد في عود
اذ لا مجال لشيء من ايراداته [illegible] **قوله** فالوجه هو اي الوجه
في تحرير الاستدلال على نفي الايجاب هو ما مر سابقا انه
به تمام [illegible] المعنونة بقوله على معنى انه يصح منه فعل كل العالم
وتركه [illegible] وفيه ما فيه ووجهه [illegible]
توجيه [illegible] يشفي العليل ويروي الغليل
فلا يرد عليه ما اورد عليه من الكثير والقليل **قوله** والواسطة
غير معقولة والظاهر ان مراد المصنف من قوله هذا الغاية هو
دفع هذا الايراد الذي اورده الشارح عليه بعينه لا ما ذكره لانه هو

المراد في هذا الشرط المهم وهو بهما وحاصله ان المصنف قدس سره
لما نفى الايجاب واثبات القدرة على وجه العالم بوجه علمه
بطريق ما ثبت ان العقل والنقل مما بعد الرسل بطريق الاثبات
ان لا بد للعالم من فاعل واجب بالذات والوجوب الذاتي
يدل على كمال القدرة الدال على كمال علمه بذاته وبما صدر عنه
الذي هو على القدرة والارادة فلا يمكن توهم صدور
المعلول الاول عن الواجب بالذات بالايجاب منافيا للعقل
فلا يمكن ان يكون غير معقول فان قلت فعلى هذا الامر نفي الايجاب
واثبات القدرة على مذهب الحكماء لا على مذهب المتكلمين
فلا يعرف ان الاختلاف بينهم في نفي الايجاب واثبات
القدرة كما نص عليه المحقق والفاضل الرازي في المباحث
المشرقية والعلامة الدواني وغيرهم من المتكلمين المتاخرين
فان قلت فعلى هذا اثبات القدرة بالحدوث الذاتي على
طريقة الحكماء لا بالحدوث الدهري على طريقة المحقق فلعل الغرض
منها انما هو اثبات القدرة وبيان ان الواسطة غير معقول
وقد سبق وظهر لك بما ذكرنا ما لا يشك فيه اصلا لو ... ذلك
منع ذلكم كيف وقد ثبت عند المحقق ومن تبعه من اعلام
المتكلمين حدوث العالم باسره حدوثا دهريا واقام عليه استاذنا

بان السلطان

[illegible]

[illegible]

بان السلطان قدس الله روحه والتلميذ المذكور في كتبه احدهما
انه ان ليس في مرتبة الامكان الا ان يحصل الوجود والا لزم
ان يمتنع فان ذاته بواسطة ابى ان يكون موجودا الا بعد العدم
الصريح الحسي وما سواها اذ ثبت به وجوب تاخر المعلول عن الواجب
بالذات والتعاقب كغيره وحدوث الفلك كانا خارجيا ووجوب
تقدم الواجب بالذات عليه بتقدم ما خارجيا واذا ثبت هذا فنقول
بداهة العقل ان العالم انما افاض الله عليه الوجود بعد عدمه
كان محدثا وما لا يتناهى في الخارج ينفك عنه وجوده لا بالقدرة
والاختيار ضرورة ان العالم اذا كان حادثا وما تحقق في الخارج
ولم يكن شيء من اثره الا عن ان وكان الى ... منها
عن ان ... حال في حال ولا يوجد شيء الا بالارادة ...
وتخصيص شيء لا يخص قدرته واختياره وهل يكون توهم الواسطة
الا توهما باطلا غير معقول بالضرورة ومنه يعلم استغناء حكم
الاستاذ باستبداد كل من السلطان والتلميذ في نفي الايجاب و
يظهر صحة ما اشار اليه المحشي غير مرة من قول اهل الحق ... وقد نفى
المصنف نفي الايجاب بالكادة في العالم ... سلطان المحققين
انواع من العدم الخارجي باصطلاح القوم كيف يتصور كون المعلول
اثرا من العالم القادر المختار فهو من الموجب المحض ...

الفعل الصريح مع ان العلم واحد بالذات وجميع الكمالات منفية
عن الوجوب بذاته والمعلول ممكن في الكل بغير معقوله وجهه
كمال وجهه الذي في مفهوم الواسطة ان هو الا توهم باطل غير
معقول وقال بعض الشارحين في توجيهه ان الواسطة بين
كون موجد العالم قادرا او بين كونه موجبا غير معقول بين الذات القدرة كما
توهم بعضهم من ان الباري تعالى ليس قادرا ولا موجبا اذ لو
كان لزم الايجاب او اختيار لتوقف صدور الفعل منه على كثرة
لا يمكن ان يتحقق الا بتعدد ما اشار اليه المصنف قدس سره في مسئلة
العلم بقوله وليس فعله تعالى موقوفا على كثرة انما هو بسبب وجود
الكثرة فلا يتصور هناك ايجاب ولا اختيار وقال بعضهم بل المراد
نفي ما يتوهم بعضهم من ان نفي الايجاب لا يوجب القدرة التي
اي مجرد ثبوت ان افعاله ليست كافعال الطبائع لا يلزم
ان يكون افعاله صادرة عنه بقدرة واختيار كافعال القادر
المختار منا فقال انه لا واسطة بين الموجب والقادر بالضرورة
وما يقال ان القدرة زائدة فينا وعين الواجب تعالى فهو الذي
يؤيد المصنف فان القدرة التي هي عين الذات اعلى درجة
واشرف مرتبة من الوجود الزائد وقال بعضهم اشارة الى
بطلان ما توهم الاشاعرة من ان القدرة القديمة زائدة على

من القدرة الزائدة كما ان
الوجود العيني اعلى واشرف

الذات

الذات صادرة عن الواجب تعالى بالايجاب لا بالقدرة لبطلان التسلسل
وان سمي تعالى بصفة زائدة بالايجاب وقادر عليه بما سواها
من الممكنات المفارقة فيكون واسطة بين الايجاب والقدرة
فاشار المصنف الى بطلانه بقوله والواسطة غير معقول وقال
بعض الشارحين في توجيهه اما ان يتخلف عنه اثره او لا يتخلف عنه
اثره والاول قادر والثاني موجب واذ ثبت الحدوث ثبت
القدرة وبطل الايجاب واحتمال كونه لا موجبا ولا قادرا
بمعنى الفعل فقال المصنف والحدوث ينفي الايجاب والواسطة
غير معقول فاعترض الشارح على المصنف بان ما ذكره مراده
اسمي ومحصله ان دعم اندفاع الاعتراض السابق عن المصنف بتوجيهه
بما لم يسقط بايراده عليه وان وجه بمثل هذا التوجيه الذي
السابق يوجه الشارح اولا ارادة عليه بعدل عليه وكيف بتوجيه
السابق في وروده دون توجيهه لا يجدي نفعا اصلا على ان
في كل من هذه التوجيهات اهمال للمهم ومراعاة لغير المهم لانه لا
يتم هذا الدليل الا باندفاع اعتراض الشارح الذي زعم وروده
على المصنف واستصعبه كثير من المتاخرين ولم يحكم على المعنى الا بالاجماع
والحدوث بخلاف تلك الوسائط فان الشارح منها في بيان تلك
الشيخ والصفوية بل هي ظاهرة الاندفاع كما لا يخفى وما قيل

مع ان خطابه اعم كما قال عنايت المدقق عن مقصود الصحيفة
فلا يختص بما ذكر بل بالكل ولا ينحصر وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه
من اهم عقائد الاسلام ولكن زعموا من صار من كبراء الافهام
فيكرمون الاقدام ولهذا قال الاستاذ مالك الملك بعد ذكر التسلسل
المحمدين المجيدية الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا
الله **قوله** العمدة اي العمدة الوثقى التي لا انفصام لها اثبات بينة
سلك اصلا عند المتكلمين في حدوث العالم ما لا نسبة لها اجماع
اهل الملل من الانبياء عليهم السلام واطباق اهل الاسلام والحديث
المشهور عن قوله عليه السلام كان الله ولم يكن معه شيء الذي لا يعلم
دليل عقلي وغيره من محكمات التنزيل والاحاديث المتواترة
ولو بالمعنى الوارد القاطع للقول بل فيجوز ان يكون مجرد دارك مخالف
لهذا الاجماع وهذا الحديث وهذه المحكمات والاحاديث
عن ملتقف الرسل عن معقول عند المتكلمين والتشارك المطلقون
والواسطة عن معقول عند ان اسباب النبوة موقوف على اثبات
القدرة والاختيار لكن العلم فاثبات القدرة وهي الاختيار
بالاجماع والحديث مستلزم للدور ويمنعه بما قيل ان اسباب صدق
شخص من الاشخاص يمكن بالمعجزة بان يدعي الصدق ويشهد
امور خارقة للعادة على وجه يطمئن به القلوب ولا يسمع

الكلام الا ان يقال ليس مراده لا بعد ان يقال انه ان اراد به نحو
هذا الاعتراض اذ انما لكمه كما يشعر ظاهر كلامه فيه نظر لان المص ليكون
قدم المجرد دليل وجهه وعدم قدمه ما يدل على انه بعد من وحققه حادث
حيث قال لا قديم سوى الله تعالى وان اراد لوجهه تحقيقا فيه
ان اجماع اهل الملل من الانبياء عليهم السلام وغيرهم دل على حدوث
العالم بجميع اجزائه فالمجرد ان كان من العالم فهو حادث فلا يعلم
الواسطة كما افاده المص انتهى فيه انه ما لا يكون ضرورة انه
يمكن الحكم عنده دليل على امتناع المجرد فلا يلزم على جواز وجوده
لكن لم يقم عنده دليل على حدوثه على مقتضى ظاهر كلامه في الكتاب
الذي هو مبني الكلام معه واجماع اهل الملل ليس منه قطعي ولا
اثر فلا يلزم عليه جواز قدمه وقوله لا قديم سوى الله لا يكون نفي
اذ المص لما لم يثبت عنده سوى عالم الاجسام اطلق القول
بحدوث العالم وقال لا قديم سوى الله فهو مجرد دعوى من
غير دليل يتوجه عليه هذا الاعتراض بتة تامل وما قيل في الجواب
ما حاصله انا او لا نقول قد سلم لا يمتنع الوجود فلو كان
مجردا واسطة لم يكن مبطلا وهو منع بالدليل وانا نقول
قد ثبت بالتطبيق الحكمي ان صح الوجود فلو كان مجردا واسطة
لم يحصل فعل المص نظرا الى والواسطة عن معقول

قوله

فلك

ربه صدقه فاذا قال هذا الصادق انه موجود نحكم به بالفعل فانا
بالعلم والقدرة وسائر ما جاء فهو على ما ترى ضرورة ولكنا
حصول الاطمينان لبعض الناس لا يتم به الحجة ولا يحسم به العذر عن
سائر الناس وقول المصنف في شرح النمط التاسع جوابا عما
اورده الفاضل الرازي على الشيخ بان قولكم المعجزة دالة على
كون الشارع من قبل الله تعالى غير لائق بكم لان نسبة المعجزة عندكم
امر طبيعي تحصل للانبياء وللاصفياء من السحرة ونظائرهم
عن صدقه مدعوة في الحجر دون النثر والتمر في الحجر والرعي
فاذن لا دلالة للمعجزات على كون صاحبها نبيا وانتم قولكم
المعجزة دال على صدقهم مبني على القول بالفاعل المختار العالم
بالجزئيات الرعاية وانتم لا تقولون به اما عن الاول فبان
الامور الغريبة التي منها المعجزات قولية وفعلية والمعجزات الخاصة
بالانبياء عليهم السلام ليست فعلية محضة فاذن اقتران الفعلية بالقولية
خاص لهم وهو دال على صدقهم واما عن الثاني فبان القول بها قائما
على ما مر من القول في العلم والقدرة ان مشاهدة المعجزات
التي هي آثار نفوس الانبياء عليهم السلام دال على كمال تلك النفوس وهي
مقتضية لتصديق اقوالهم التي هي الاسلام فظاهر جواب لا يفيد التسليم
الاستظهار اولا فالشيخ صرح في كتبه بانه لا يعزب عن علمه

مثقال

مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اكبر منها ولا اصغر
فاي دليل في كلامهم على ان اصول الحكماء وفروعهم يقتضي
صدق الانبياء دون التصديق بالقادر المختار العالم
بالجزئيات الرعاية كيف يتيسر التصديق بالاقرار الا به
واستقلال القول مضافا الى ما اذا مع انه لا حاجة لنا الى
تصديق الحكماء وما يقال ان اثبات النبوة انما تتوقف
على العلم والقدرة لا على العلم بها فهو مع انه خلاف مذهب
المصنف واكثر المتكلمين لا يتم به الحجة ولا يحسم به العذر بل
ربما يؤدي الى الحجام الانبياء عليهم السلام وهل يتم نظام
مدينة الفاضلة وهل يليق بالحكيم العليم ان يبني التكليف على
ولعل لهذا لم يكتف بل يتمسك بالدليل العقلي النقلي قوله
بان المتكلمين اذا حدث الحكم ان الجهات المحتملة تجب
طباع الامكان الدال في حيز النسبة الضرورة واللاضرورة
الانسلاخ المحضة لان حقيقة الامكان اللازم للجهات الممتنع الانفكاك
عنها بحال ما اصلا هي سلب الضرورة سلبا بسيطا فهي
لا تتحد بعد نسبتها بالوجه يكون من وجه من صحتها بالقوة
ومعنى ما بالفعل ولهذا قال الشيخ الرئيس لا شيء عن الواجب
بالذات يتعرى عن ملابسة ما بالقوة وهو الوجود واما قوله

فروع تركيبي وفي التعلقات يعلق الحق بها وحققه من دار فلك
البارئ هو الحق وما سواه باطل وقد حققوا ان الماهيات
هالكة بالقياس الى انفسها وموجودة بالقياس الى باريها و
لعل المراد ما اشتهر من اهل التحقيق ان الممكنات ليست الا صرفة ما شمت
رائحة الوجود وبالجملة فدعوى ان الممكن الموجود لا يخرج عن حد البط
ما بالقوة الا لانه في مرتبة الحادث شيء والا لزم كون العدم
موثرا فقد صح ما نقل عن بعضهم ره وقوله البرهان الدال
على ان ايجاد الجواهر والاعراض المفارقة الا العلل بحصر على
المقابلة لا التخصيص ضرورة انه لم يذكر سابقا بعد ذلك
والبرهان لو تم لدل على ان لا تاثير لقدرة العبد بل كلما
وقع او يقع فانما يقع بتاثير قدرة الله تعالى وان لم يخص
لا يعد تخصيص الجواهر والاعراض المفارقة بالمبدا الاول
تعالى شانه الصد ولا يكاد ينقل هنا نفعا وما قيل المراد
من الاعراض المفارقة عن الصفات النفسية فان منهم من يقول
انها ليست صادرة منه تعالى بالايجاب وما سواه بالقدرة
فهو مما لا يخفى ضرورة ان الصفات النفسية اذا كانت زائدة
على الذات كانت قائمة بذاته الاحدية وكانت محكومة
دوائها لا فتقارها الى الذات وبرهان التوحيد وما قيل

الها لا هو

لا بالايجاب ولا بالقدرة
ومنهم من قال انها صادرة
عنه

الها لا هو ولا غيره فهو باطل اذ الكلام في الحقائق والمعاني
لا في مجرد القول والتسمية وما قيل بالطريق ظاهر ولو فهم
لا يتم انه المراد بها افعال العباد الصادرة على ايديهم
بقدرتهم واختيارهم عن المفارقة عن ذواتهم فهو وان
كان مناسبا للمذهب الحق ومن يجوز وجوده الا ان البرهان
المنقول لتصادر وسابقا اذ الامر دائر بين الامرين مطلقا
اما ان يقول بمقتضى البرهان الدال على امتناع كون المؤثر
غير الواجب بالذات تعالى او لا فعلا يعد اختصاص الجواهر
والاعراض المفارقة بالمبدا الاول تعالى الصد فلا تاثير
للعباد في افعالهم الصد وهو لا يكاد ينقل نفعا اصلا وقد
اقتدا فيه اشارة لطيفة الى ولا زم ترجيح على ان افعال
العباد صادرة بقدرة الله تعالى مقارنة لقدرة العباد
ودواعيهم كما يرشد اليه اختصاص غيرها بقدرته وعدم
منافاته لقدرة ولا فعال غير العباد ثم اقتدى فرق اخر
بين مقتضى التوحيد وكون موثرا فيه وبين كونه مباشرا للفعل
وآخر ما يستتم به العلة التامة وهو كونه آخر ما يتوقف عليه
الوجود والاول هو المسمى بالاثر والثاني هو المقصود بالتوحيد.
بالقدرة والاختيار لا المؤثر فهو المقصود لا غير وعلم

جواز التكليف مع الثواب والعقاب وقد اراد ان كان لقدرة
العبد واختياره تاثير في الوجود بطل حكم البرهان وان لم
يكن لقدرة العبد تاثير اصلا لم يكن لها مجرد مقارنة
غير مؤثرة لا يصح التكليف مع انه كما في مطالب على
مذهب الاشاعرة والقول بان الاشاعرة يقولون بتعدد
الافعال بجري عادة الله على ربط الفعل وهكذا لا نقول
لا يصح التكليف ضرورة اذا لم يكن لقدرة العبد تاثير اصلا
وتجرد مقارنتها لا يقصد عند العقل بل عند التحقيق لا بد
الفرق بربط الفعل وجرى العادة ضرورة وادنى
تاثير في الفعل يكون ربط للفعل كربط الارض باضاءة
الشمس ولو تخلف في احدهما لقول كان ربطا وذلك كربط
[illegible] باضاءة الشمس فيعاقب به او يثاب فتأمل وما اورد
على البرهان المنقول بانه ان اراد نجح ما بالقوة الصفة
المحققة في الواقع سلمنا الملازمة في الواقع لكن لا ان الفعل
كذلك لا بد عندهم من ان ليس لها حالة منتظرة وان اراد
الاعم من ذلك فهي سلب الامكان الذاتي الذي ينزع عنه الفعل
من حيث ملاحظة ذات الممكن فنمنع الملازمة مستندا بان ليس
للقادر الذي ينسب الفعل ذات الممكن الى [illegible] الوجود الملاحظ
يحكى

و مما ذكرنا ظهر [illegible] المحقق بعد قبول الوجود يجوز ان يكون مؤثرا ولا حاجة [illegible] التحصيل [illegible] الفعل بحيث الوجود [illegible]
يكون [illegible] ان يكون وجوده [illegible] ما بالقوة [illegible] بالفعل [illegible] ما بالقوة لا تاثير له اصلا [illegible]
[illegible] التقدس عن شوب القوة [illegible]
[illegible] لا يصح كونه مؤثرا [illegible] القوة والعدم [illegible] القوة
[illegible] الوجود [illegible] ضرورة [illegible]

يحوج في بعض الامر حتى يكون له اثر في افادة الوجود وكان ما
له ما بالقوة المحضة اثر في اخراج الشيء من القوة الى الفعل وهو
المستحيل فحاصله ان القول لم يلزم مما نقل في الواسطة بالبرهان
العقلي انتهى فهو مندفع بما ذكرنا وظهر ما فيه من الخلط اذ
ملابسة معنى ما بالقوة يطلق على معنيين احدهما ما هو محض
بالهيولى ولا ثبات حقا انها عري عن كل الا تهيأ الشيء في العطاء
الاول ولم يتحلا بها في العطاء الثاني وتعرى عن هذا المعنى على
معنى ما بالقوة على سبيل الوصف في القصد لا على سبيل الكمال
والعقول المجردة بمعزل عنها وثانيهما ما هو شامل لجميع
الممكنات حتى الجواهر النورية حيث لم يتمكن بالنظر على سبيل
مهيئة وتحسين حقيقته بالقوة الصرفة وبحسب جوهر ذاته عرية
عن الفعل وتعرى عن هذا المعنى ايضا علاقة تصحيح ما بالقوة على سبيل
الافتقار وكما ذكرت اولا وان اراد ان ما لا يصح ان
ما بالقوة بهذا المعنى لا يصح للتأثير في الوجود وكان بمعارض
على انا لا نحتاج في نفي الواسطة بالبرهان العقلي على هذا
الدليل لا انه الدليل العقلي على حدوث العالم قوله
المنتسب الى ما ليس ذاته الاحدية متعالية التقدس
عن الكثرة بوجه من الوجوه وان صفاته الكمالية على [illegible]

وان اراد [illegible]
بهذا المعنى لا يصح للتاثير [illegible]

وحققوا عينية الصفات لذاته باعتبار انه مبدأ الانكشاف
وانه لا يحتاج في ذاته الى صفة علم وعالم ومعلوم وباعتبار
صحة الصدور واللاصدور عنه قادر وباعتبار انه
يعلم نظام الخير وصلاح الغير ويقتضي وجوده على الوجه الاصلح
الاكمل اراده وكذا غيره من سائر الصفات الكمالية و
ليس هناك الا الذات الاحدية او تحصيل كلامهم في نفي
الصفات واثبات الغايات وتنبيه بالبرهان العقلي
القطعي اراده ولما امر ان يكون صفاته زائدة على ذاته
الاحدية فلا يناسب مذهبهم هذا وقوله عن انضمام الارادة
بل انما الانسب ان يقال باعتبار الارادة كما قال المحقق
المحشي والقول بان المراد بانضمام اعتبار الارادة لا
يخرج عن تعسف ظاهر مع ان يقال المراد ترتيب وقع في
اعتقاد على ما هو الظاهر المشهور من مذهب الملة ومحقق
المحشي في شرحه ما في عبارة الشارح قوله فان قيل الى اخرها
سبك مشهور هو ان الفاعل القادر التام لما كان
نفس ذاته الاحدية علة الارادة التي هي علم بالمصلحة
وعلى الداعي فكيف يمكن انفكاك فعل العالم الذي هو
مراد الله تعالى في الازل عن ارادته مع حكم بحدوث العالم

وحمله ليلا

وحمله ولعله على معنى الايجاب الذي هو كون فعل العالم لا
لذاته في الازل واختصه بانه لما كان مراد الله تعالى هو
ايجاد العالم على الوجه الاصلح بنظام الخير والنحو الاكمل للصلاح
الغير وكان مرجح الايجاد علمه تعالى بذلك النظام والصلاح
فلا جرم تعلقت ارادته بايجاده في الوقت الذي اوجده
فيه بالنظر الى علمه بالنظام الاعلى والصلاح الاكمل الاوفق
فيما لا يزال لكونه اصلح واولى به فكون الفاعل بنفس ذاته
علة للارادة بالنظر الى ذلك لا ينافي تخصيصه وتعينه لا
النظام الاكمل والصلاح الافضل انما يقتضي تخصيصه وتعيينه
فلا يلزم انفكاك المراد عن الارادة كما ان الارادة
الزائدة على الذات القديمة تعلقت بايجاد العالم في الوقت
الذي اوجده فيه فيما لا يزال اما من غير مرجح كما هو مذهب
الاشاعرة او بمرجح هو صلاح العالم بالطريق الاولى
كما هو مذهب المعتزلة القائلين بعدم حدوث الارادة في عرض
او في شيء من الانفكاك اصلا وهذا الحكم الملة بان حدوث
العالم بمعنى الايجاب ولعل بعد ملاحظة كلام الوجه لا
محال هنا لهذا السلك اصلا فتأمل قوله لقائل ان يقول في
حدوث وتحقيق بالبرهان العقلي القطعي ان عالم ليس مرجح للفاعل

المؤثر لأثره ايجاباً ورجحان الأثر به وجوباً لم يكن الفاعل
فاعلاً ولا أثره أثراً موجوداً بالفعل أصلاً ولهذا
أجمع العقلاء الذين لم يتجاوزوا عن حكم العقل الصريح على
أن الشيء ما لم يجب لم يوجد ضرورة أن ما هو متساوي
الطرفين لا يتعين أحدهما أصلاً والأكثر الراجح بلا مرجح
وهو مع استحالته غير مصحح للصدور وكذا الأولوية الغير البالغة
حد الوجوب على ما هو مذهب المعتزلة لا يغني عن مجيد به أصلاً
في قطع السلسلة الإمكانية ولا ثمرة لحصول الوجود إذ هي غير
بالغة حد الوجوب فهو وطلب الترجيح جدع على تحويج الأمر
رأس على أولوية أخرى فإذا هي غير بالغة نصاب الوجوب
لا يستطيع أن يتم بها طرف الوجود فيتمادى الأمر وإنها
على ما لا نهاية له والأولويات المتسلسلة على لانهاية
إذا لوحظت بأسرها بلحاظ إجماله على شبه حكم الأولوية
الأولى في حكم عوز الإغناء وعدم الإجداء أصلاً
فلا بد حينئذ أن يكون نسبة الفاعل القادر إلى معلوله بالقدرة
والاختيار بالوجوب كيف لا والقدرة والاختيار
إنما يتأكد بل إنما يتحقق ويتعين بالوجوب لا سيما إذا كان
الفاعل القادر المختار بنفس ذاته الكاملة علة القدرة و

الاختيار

والاختيار فكيف لا يجب قدرته واختياره بالنسبة إلى مراده و
مختاره بالقدرة والاختيار على النسبة الوجوبية بالضرورة
فإذن نسبة إرادة الباري الفعال لنظام الخير والعالم
لصلاح الحق لا سيما إذا كان بنفس ذاته الأحدية التي بعينها
الإرادة بالنظام على نظام الخير وصلاح الكل كيف لا
يكون على الجهة الكاملة الوجوبية على أنه قد ثبت بالبرهان أن
كل ما هو كمال مطلق للموجود بما هو موجود فهو واجب الثبوت
لذاته الأحدية من كل جهة بحسب مرتبة ذاته وأن الواجب
بالذات واجب من جميع الجهات ولا يصح لذاته الواجبة
جهة إمكانية بوجه من الوجوه فإذن إرادة نظام الخير
واختيار صلاح الكل على الوجه الأكمل إنما على الأجمل يكون
على الوجه الوجوب إما أزلاً وأبداً على ما هو مذهب الحكماء
لدلائل لا حيلة لهم في العدم أو في الوقت الذي أصلح
وأولى بذلك النظام الأكمل والصلاح الأفضل فيما
لا يزال على ما هو مختار الملية قد سلكوا وجرى طبقهم المتكلمين
ببراهين قد قامت على الحدوث وكون الفاعل بنفس
ذاته الكاملة الواجبة عين العلم بالمصلحة والإرادة لا بأنها
بالحكم وبعينه لأن الحادث في ذلك الوقت إذا كان

اصلح واولى بنظام الاكمل للعالم وعلمه بذلك اراده فلا محالة
الحادث في ذلك الوقت يكون من مستوجبات نظام الخير و
مستدعيات صلاح الوقت الحادث في ذلك الوقت
ومع ذلك يستم صحة الصدور واللاصدور بالنظر الى ذات
الفاعل مع قطع النظر عن اعتبار علمه تعالى بذلك النظام الاكمل الذي
هو عين الارادة فاي محذور لكون الوجوب بالاختيار
والارادة التي هي عين الذات منافيا للاختيار الذي
هو مراد المتكلمين اذا كان هذا الوجوب متحققا للقدرة
والاختيار وذلك الاختيار الذي هو مراد المتكلمين
مع انه عين مصحح التصور في القدرة والاختيار ليس
جواز وجود ضده ما اراده الفاعل القادر المختار و
امكان حصول ما اختاره خلافه في القدرة والاختيار
وقد نص وقد نص عليه المحقق وذكرنا من سابقا زايدا
على ما في الكفاية مع انه قطري العقول غني عن الشهادة
والبينة وهذا يعني انه قدس سره بهذه العبارة وصحة الفعل
والترك انما اعتبار ان تحكمي في تفسير القدرة صحة عدم
خلاف منها اصلا وقد نص به المحشي على التلازم بين
معنيها وان الخلاف بينهم والحدوث لا لايل او

لا حاجة لهم

لا حاجة لهم لا يوجب سد احدى العبارتين قدره والاولى
الحاجة اليه والسكوت عنه كيف قال بحدوث العالم مع قوله
بعينية الصفات للذات لا لاجله الكلام التام وفوق الهم
قد اجاب عنه في الحاشية الصغرى بما لا فاصل لها فليس ذلك كما
يوجب طرح هذا الكلام خلف قاف والقول انه ثابت
بالدليل العقلي حدوث العالم وكون ذلك الوقت الذي
اوجده فيه اصلح واولى به ليس قولا جديدا ينافي هذا
المقام وقد التصريح اثبات حدوث العالم المشهور لان
الكل من سبيل البرهان اللمي مسلك العقل الصرف ولعل في قوله
فالاولى اشارة الى ما ذكرنا فليتامل قوله قال قيل في
حاصل هذا التشكيك هو ان يقال ان تقدم العلة التامة
على المعلول يجب ان يكون بالزمان لا بالذات فقط ولا
على الحكمي القول بضرورة ان الحادث الزماني يجب ان
يكون له علة تامة في آن حدوثه [illegible] لا حدها كما
متقدم عليه بالزمان [illegible] وان كان [illegible] بالزمان
كان لها علة تامة اخرى والا لزم حدوث المعلول [illegible] دون
علة وهو باطل بالاتفاق [illegible] الكلام اليها ويتسوق
فيخص فاما ان يلزم تقدم العلة على المعلول بالزمان وهو المطلوب

او يتمادى الامر فيما لا نهاية له لعدم اجتماع علل غير متناهية مرتبة
وهو باطل بالاجماع فتعين الاول وهو وجوب تقدم العلة
التامة على المعلول بالزمان ويلزم على الحكماء الالزام والقول
به فسقط تشنيعهم على المتكلمين القائلين بجواز تخلف المعلول
عن العلة التامة بالزمان وهو المطلوب ههنا قوله ولعل تقدم
العلة التامة بالذات الحقيقي بتقدم العلة على المعلول وحاصله
ان تقدم العلة التامة على المعلول بالذات اى وجوب
وجود المعلول اما يكون من العلة من دون عكس بحيث لا يتخلل بين
تحققهما امتداد زمانى اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب
التوهم وبهذا التقدم واجب عند الحكماء وعند الجمهور عن آخرهم
واما تقدم العلة على المعلول بالزمان اى بحيث يتخلل بين
تحققهما امتداد زمانى ولو بحسب التوهم كما لزم على المتكلمين
القائلين بان بين الله تعالى وبين حدوث اول
العالم امتدادا ممتدا امتدادا متناهيا او بحسب التوهم فيما لا
نهاية له فى جانب الازل مساوقة عند حدوث اول العالم
فيما لا يزال عن الحكم بان الذات الاحدية الواجبة مع كون ارادة
القديمة علة تامة تعلق ارادة القديمة بايجاد اول العالم
وذلك لحدوث الامتداد فيما لا يزال فباطل بالضرورة لان
يتخلل

يتخلل الامتداد الزمانى بين العلة والمعلول ولو بحسب التوهم
مما يستحيل النظر فيها على استحالة الترجيح بلا مرجح وهو مستحيل
عن صحيح الشعور فلا بد من بيان الفكرة حتى يلزم الحكماء الالزام
والقول به واذ هو عند صحيح الشعور مع كونه فطرى الاستحالة
فكيف يلزم الحكماء القول به بل يجب على المتكلمين بعد والحكم على
استحالة بحكم العقل الصريح وفى كلامه من الاشارة الى هذا
اشارة الى جواب هذا الشك وحاصله انه قد يتعلق الارادة
الفعال لنظام الخير وصلاح الغير دائرة قد يقتضى ان يعقل الوجود د
على مصنوعاته ويجعله على الترتيب الذى يجعله خيرا ونظاما
الحكمة على الفصل بحال الوجود والكل وجوده النظام الذى
لا يوازيه نظام خير غيره بل لعله انه فصلا عن ان يحصل علاوة
ليس يخرج عنه هذا الحكم شيئا منها سواء كان الصادر الاول
او اخر ما ينتهى الى السلسلة نظام الخير النظام الاحسن لان الكل
بل لو شئت قل العالم بل لا استواق الشوق فكل شيء يقع اخر وكل
نظام الكل فى حده وحده فى وقته الذى هو اصلح واولى
به وبالترتيب والنظام الذى يجعله خيرا وصلاحا وعلى ذلك
على ارادته من غير شائبة تعليق و وحدة غرض فهو مرجح له
لاحداثه وهو مستوجب لايجاده فى ذلك الوقت فلا يلزم تخلف

المعلول عن علته التامة في شيء من الحوادث كما لزم المتكلمين القائلين
بحدوث اول العالم في ذلك الحد الذي احدثه فيه من ذلك
الامتداد الموهوم من غير مرجح او بمرجح لا يصلح مرجحا حد الجواز
على انه قد ثبت في العلم الالهي ان كل ما يصح على البارئ
جل مجده وتعالى جده بالامكان العام فهو حاصل له بالفعل وا
لا بالذات وليس بمتصور له تغير وحركة وانتقال من شأن الى
شأن بعد ان لم يكن بل ان ذاته الاحدية في مرتبة ما عداه كانت مجعولات
نسبة ابدية احاطية متقدسة عن التجدد والتكثر والتعاقب
في محاذيات الفاعل بل انما التجدد والتكثر والتعاقب في حاق
المجعولات بقياس بعضها الى بعض فجعل احوال نظام الجمل للوجود
من مجعولاته التي في درجة الازل الى الابد فجعلها دفعة في الدهر
وافاض عليها الوجود دفعة واحدة دهرية على الوجه الذي
علم انه اوسط ما يمكن وعلم نظام الخير وصلاح الوجود على ارادته
لا يكاد يتأتى على ذلك الوجه الاعلى الاكمل الافضل الذي اوجده
عليه فلا يلزم تخلف المستحيل في شيء من معلولاته التي دهره وليعلم ان
هذا الجواب على المقام انه ان بنور هذا المسلك هكذا
ان الجاعل للعالم بأسره هو البارئ سبحانه وتعالى وهو تام فوق
تمام لا يجوز عليه التغير والحركة والخروج من حال الى حال ومن شأن الى

في شان

في شأن فلم يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة بالزمان في الحوادث
الموجودة وان لم يمكن هو جل مجده علة تامة لها فلا يكون عدم الحادث
في الازل لعدم علته التامة فلا يجوز ان يوجد شيء بعد في تمام
العلة التامة ان حدوثه وخروجه من العدم الى الوجود على قانون
الحكمة فينتقل الكلام اليه ويسوق الفحص فالمآل لعدم العلة التامة
في شيء منها او تمادي الامر الى ما لا نهاية له فيلزم اما
المحال ضرورة ان تلك الحادثات كلها اما موجودة في الخارج
او معدومة فيه كلها او مشتبكة بعضها موجودة وبعضها معدومة
واذ لم يمكن شيء من الطرفين جميعا فيلزم اما عدم حدوث
الحادث او قدمه وهذا المسلك يعم جميع الحوادث واذا
المحال وفاق فيلزم بعدم العلة التامة على المعلول ويسقط
تشنيع الحكماء على المتكلمين في جواز تخلف المعلول عن علته التامة فصحح
بالجواب المذكور وعلموا من هذا الجواب انما يصح للمتكلمين
القائلين بالعلم بالاصلح لا للحكماء الالهيين القائلين به والشبهة
عليهم فهو ساقط عن درجة الاعتبار لان هذا الجواب مخالف
اصولهم وقوانينهم المقررة في العلم الالهي كما لا يخفى
على من له ادنى تمرس في كلامهم وقد صرح به الاستاد في رسالته
المعلمين في مصنفاته الشريفة وقولهم في ربط الحادث بالقديم

يوجب وجود المادة قديمة يتعاقب عليها الصور التي لا تتناهى
لانه احوال الحركة السرمدية وان كل حادث مسبوق بالمادة
والمدة لافتقار الحوادث الى الامكان الاستعدادي لانا قد
نامل فارتفع وصوره لا تخرج عن حدوده ولم يقوض المحشي للجواب عن هذا
الشك بهذا الوجه اكتفاء بشهرته واجاب بذلك الوجه
عن لا يناسب مذهب اهل الملة والمحققين من المتكلمين القائلين
بالحدوث اشارة الى ان هذا الجواب ليس مما اخرج عن الملة
ومن يجد وجدوه في الجواب عن حدوث العالم بل هو مستنبط
من قواعد الحكماء وسعي المتكلم المعول به ولو في الحوادث اليومية
وانه غير مختص بالصادر الاول بل يعم الحوادث كلها قوله
فنا زع في الخلاف اي نازع في الخلاف الواقع بينهم في
التركيب بل هو هل يصدر من الفاعل القادر بارادته او عدم
فعل والعدم لا يصح اسناده الى الموجد لانه نفي صرف
ولا شي محض لا يتصور فيه الجعل والتاثير فلا يصح اسناده
الى الفاعل القادر لانه تؤثر على وفق مشيته ويفعل بحسب
ارادته وذلك لا يتصور في العدم فانما يستند الى عدم علته
لا غير والقه ان العدم ازلي ولا شي من الازلي اثر القادر
فالقائلون بتعلق القدرة بالطرفين اعني هو المتهم قال التركيب

فعل لا عدم فعل فيصح اسناده الى القادر بان يريد الترك
ويخلو متحققا بارادته ويؤثر فيه بحسب مشيته ومنهم من قال انه
عدم الفعل وكونه لا شيئا محضا وبقاء صرفا وكونه ازليا لا
ينافي اسناده الى القادر بمعنى الاستتباع فانه تابع لعدم
ارادته ومن يعلم علم بسببه بان لا يريد الفعل ولا يشاء
فيبقى العدم ويترتب عليه او يريد الفعل فينتفي العدم فهو معدوم
لانه تابع لمسببه لا بمعنى ان يؤثر فيه ويفعله فيشامل بمعنى الترتيب
والاستتباع والحاصل بمعنى الاستتباع فيستند اليه ولو محال او كونه
يستند اليه الحصر في عدم العلة لا ينافيه بل تحققه ليس عدم
الفعل من مستتمات علة عدمه لو لم تكن علة وتحتج فيه بالزيادة تحقيق
عموم الثبات اليقين واذا عرفت هذا فاعلم ان محل الخلاف
هو جواز عدم اسناده الى الوجود بل الى العدم وجهان اقوى شيء
للرد عن معقول قوله هذه العبارة اي عدم مناسبة العبارتين
لمذهب الملة ومناسبتها لمذهب بعض شيوخ المعتزلة القائلة
بحدوث الارادة وجواز الارادة التي يذر ظاهره لا يكره
فيها ضرورة ان الحكم بوجوب الفعل الى وقت عند حصول الارادة
فاصل ظاهره بحدوث الفعل عند حدوث الارادة وكذا الحكم
بوجوب حصول الارادة كالصريح فيه ولا يتصور ذلك الا بتجويز الترجيح

في الارادات الحادثة واما حدوث الارادة لحدوث العلم
بالمصلحة الحادثة وذلك الحادث وقت حدوثه سواء كانت
الارادة عين العلم بالمصلحة كما هو مذهب الكعبي او لا كما هو مذهب
الاشعري اذ لم يكن له قائل فيهم لم يلتفت اليه ويعلم من نزع
الاشارات ما قال المصنف لا يسترعى احد وجه حكم
بهذه المناسبة لا غير قوله فيجب الفعل بالنظر الى ارادة الذات
اي بالنظر الى علمه بصلاحه وخيريته وكونه اولى نظام الكل
والترتيب الاصلح في ذلك الوقت الذي اوجده فيه وهو
عين ارادته التي هي عين الذات والاضافة وسابقه فلا يتوهم
مناسبة لذلك المذهب الصريح الى مغايرة الصفات
للمضاف اليه وكذا في الشاعي الذات اي الذات الاحدية
التي هي عين العلم بالمصلحة والنظام الخير الذي هو عين الارادة
قوله لكن هذا انما هو على التسامح في العبارة لغاية ظهور
عينية الصفات على مذهب المصنف وكمال شهرته واما ما قال
في شرح قول المص تخصيص بعض الممكنات الخ فهو ليس لاعتقاده
ان مذهب المص اثبات الارادة الزائدة بل هو مواخذة
لفظية على ظاهر قول المص بان مجرد كون الارادة عين الداعي
لا يعقل لزوم اثباتا او تعدد القدماء بل هو لازم على اي حال اذا

لكن

لم يكن عين الذات والمص لم يذكره هنا بل انما اكتفى على عينية
الارادة للداعي خاصة وهو لا يستلزم لزوم اثباتا او تعدد
القدماء فينبغي له التوجه في هذا العينية الصفات للذات لا لانه غفله
ان مذهب المص اثبات ارادة زائدة على الذات كما
لا يخفى على الناظر الفطن الا انه يقال انه لم يعلم ان غرض المص
بها انما هو ابطال مذهب الاشعري من ان الارادة غير الداعي
وهو خلاف ما هو مسلم عندهم لا حاجة في هذا التوجه الا ان التوجه لشعور نادرها
على الداعي خاصة فلا حاجة في دفع هذا الاعتراض عن المص
الى ارتكاب ذلك التكلف لا يخرج عن بعد باطل فانه مع وضوحه
لا يخرج عن رده والمص لم يلتفت بها الى الزام الاشعري
تعدد القدماء الماهر من التف ... والمحذور المؤدي الى ما
لا يلزمه المسلم المتأدب باداب الشرع بل يتبرأ عنه المتدين
بدين الاسلام قوله لا يعرفون تجدد شيء له ويمكن ان يكون
غرضهم ان ارادته التي هي عين العلم بالمصلحة وعين الذات
الاحدية قد تعلقت بالحادث الحادث في الوقت الذي اوجده
فيه في الازل فالعلم بالمصلحة والنظام الخير فلا يلزم تجدد شيء
عن الفعل كما مر غير مرة وفيه اشارة الى دلالة على ان المتكلمين
بعد اتفاقهم مع الحكماء على عينية الصفات الارادة والعلم

بالمصلحة للذات الاحدية ووجوب الفعل بالارادة وامتناع
تخلفه عنه نحو زلهم النزاع في القدم واختيار الحدوث لما هو الواقع
في نفس الامر وانه تعالى العالم بها ذلك نحو زلهم بهذا الخلاف و
اختيار الحدوث تمسك بعض قصور طباع الامكان الذاتي
عن قبول التعدد وابا وانه بدا لا الا الوجود بعد العدم الحادث
والوجوب بعد الوجوب عليه في الخارج كما سمعت عن قرب
الا ان حمل هذا المذهب بالنظر الى عن مصحح التصور لان صاحب
هذا المذهب على حده ويكون ذلك الوقت اصلح للايجاد و
من قال منهم بالامتناع لم يقل بالامتناع الذاتي كما هو مقتضى
هذا التمسك بل انما قال به لقوله بوجوب الاصلح وهو كما امتناع
بالغير كما صرح به المحشي رحمه ونص عليه المحقق في مصنفاته غير مرة
قوله والظاهر ان المراد الى اخره لعل غرضه دفع ما يتوهم من ان ما
ظاهر مخالف لمؤدى العبارتين وان القول انما هو وجوب
الاصلح لان الاولى صريح في ان الامتناع انما هو لعدم التجويز
بوجوب الاصلح انما هو بالغير والثانية غير صريحة فيجوز ان
يكون المراد بها الامتناع بالذات فتصدى لدفعه وقال
والظاهر ان المراد الى لان عبارتهم صريحة في ان وجوب
الصدور وامتناع اللاصدور انما نشا من العلم بالمصلحة

ذلك الوجه

ذلك الوجه لكونه الانسب الافضل والنظام الاكمل و بالنظر الى
قالوا ان نسبة ارادته اليه تعالى مرادا اليه نسبة وجوبية لا جوازية
ومنهم من يتحاشى عن ذلك وقال بالاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب
ولهذا قال ان ما لحكم ويظهر ذلك من تصريحاتهم وتلويحاتهم وكلام
من يطرق في كلامهم ووقف على امرائهم حق الوقوف والفاضل المحشي ذكروا
ذلك تصريحا وتلويحا غير مرة ولا مرية كما لا يخفى على من له ادنى
مرتبة من التتبع قوله انما قال بوجوده الا لزامهم بعد تسليم القدرة
انما سماه كذلك بل سماه بالوجوب لا لتسميتهم ان الفاعل القادر
بمعنى ان الاحد بعينها القدرة والاختيار وان كل
من مصنوعاته يتعلق بالنظام الكلي الحر يتعلق نسبة بالكائنات بالوجوب
بتر ومع ذلك يسلم صحة صدوره ولا صدوره بالنظر الى ذات
القادر والوجوب انما هو بالنظر الى ارادته التي هي عين
العلم بالمصلحة وعلى الداعي الذي هو عين ذاته فلا مجال لسبيل
من مثل هذه الشكوك قوله انه يمكن الجواب باختيار الشق
الثاني بان يقال التمكن على الفعل والترك حال وجود الاثر
انما هو بالنظر الى ذاته من حيث هو قادر والوجوب بالنظر
في حال وجود الاثر
الى ارادته التي هي عين علمه بالمصلحة لان حال وجود الاثر انما
هو حال تعلق ارادته بعلمه بخيره وصلاحه وكذا حال

عدم الاثر فاذن حال عدم تعلق مستمر كيف لا وقد قالوا ان كل فعل
محفوف بعدمين سابق ولاحق وقد اجاب بعض المشايخ
الاول وهو بحر في هذا السلك الا ان المصنف اجاب عنه
بجواب آخر وهو ان القدرة في حال عدم الاثر يمكن التمكن
على الفعل والترك في ثاني الحال فلا ينافيه العدم في الحال بل
تجتمع معه لانه اطوع للفعل واقرب الى القبول لما ارتكز في خاطر
كل احد واستمر الامر على ان القادر على الشيء هو الذي يصح
في حال عدم الاثر فعله وتركه في ثاني الحال بان يريد فعله فيتحقق
او يريد تركه فيتحقق او لم يرد فعله فلم يتحقق بل استمر عدمه
فالتمكن الموقوف على ثبوت الايجاب والامتناع له في حال عدم الاثر
بالنظر الى ثاني الحال فلا يتوجه عليه ما اورده المحشي من ان القادر
ان يقول الخ واما ما قاله الفخري بعد احسان التمكن من الفعل و
الترك ليس في حال واحد باعتبار واحد من عود السؤال
على القدرة من جهة ان نقول ان اختيار وجود الفعل بان الحال
والتمكن من العدم في الحال ومن الوجود في ثاني الحال فتحقق القدرة
فلا يسمع وقد عرفت انه وقوع كل طرف لا يستلزم وجوب
ولزوم وهذا الانسب الاحصار فلا يحتاج الى الجواب الذي
ذكره فعلم ما لا يخفى من ان القدرة تتعلق بالطرفين معا

في حال

في حال واحد وقد ذكر بعضهم ان مذهب المعتزلة تعلق القدرة
بالطرفين على السواء وهو مختار المصنف فلا يناسب توجيه كلامه
بما يخالف مذهبه كيف وان الحال اذا كان حال العدم لا تمكن فيه
من الوجود لوجوب عدم الاثر فيه فلا يكون تعلق القدرة بهما
على السوية في تلك الحال وكذا اذا كان الحال اذا كان في حال
وجود الاثر لا تمكن من العدم فيه لوجوب وجود الاثر فيه فلا يكون
تعلقها بهما معا فيه على السوية ايضا ولعل مقصود من تعلق القدرة
بالطرفين على السواء تعلقه بكل منهما في حال عن حال الاخر
من غير ترجيح لا في حال واحد الا ان المفهوم من كلامهم ان
المصحح به هو تعلقها بالطرفين معا على السواء في حال واحد
ولهذا احتج الى اسباب الارادة ويوجه كلام المحقق على
الاشاعرة القائلة بتعلق القدرة بالفعل خاصة مع ما فيه
بذهبه ما يوجه به كلام المصنف فتدبر ولعلهم احتلف المتكلمون
في ان القدرة الحادثة هل هي قبل الفعل ومعه او هي انما
تكون مع الفعل فقط فذهب المعتزلة الى الاول واختاره المصنف
والاشاعرة الى الثاني والظاهر ان لا نصح بالمعنى المراد
من القدرة المتنازع فيها ههنا لعلاقهم على واحد من الفعل
على ما هو معلوم التحقق بالبداهة وتمكن لكل منهما الاستدلال على مذهبه

من العدم والمعه وسائر ما قال الفاضل الرازي وغيره من المتكلمين
المحققين من ان المراد من القدرة ههنا ان كان القوة التي هي مبدأ
الآثار والافعال بحسب شرائط تأثيرها تأثيرا حقيقيا كما هو مذهب
المعتزلة او تأثيرا كسبيا وتسببا عاديا وهو اقترانها بالقدرة
المؤثرة تأثيرا حقيقيا كما هو مذهب الاشاعرة او لا فلا شك
في انها مع الفعل وهو ظاهر وقبله ايضا للفرق الضروري بين
الزمن والممنوع من الفعل لوجدان النفس القدرة على اتيان
مثل الفعل الذي اتى به بعد الفراغ منه وان اراد بها القدرة
المستجمعة لجميع شرائط التأثير او الكسب فلا شك في انها مع الفعل حتم
لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة ويسمى تعلقها بالفعل
ضرورة ان التردد انما يتصور عند عدم العلم المتنازع فيه
معنى وفي بعض ما قاله المحشي من ان الحق ليس النزاع المذكور لفظيا
وليس ما سمي عقوبة قوله الثاني انه حاصله ان القدرة لو لم
كونها محتاجا اليها في الفعل فاذا كانت مع الفعل فقط استغنى
عنها لا يرتبها والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة انه
لا احتياج للفعل حين تحققه الى الفاعل فضلا عن قدرته فاذا
كانت مع الفعل فقط لا يكون له الاحتياج اليها وبطلان
التالي ظاهر ضرورة امتناع انفكاك اللازم عن الملزوم قوله

والجواب

والجواب عن الثاني حاصله ان حصول المعلول لا يستغني الاحتياج
الى العلة كما حقق في مظانه على انه ان اراد ان احتياج الفعل
الى احد الازمنة الثلثة لازم فهو ممنوع وانما يلزم بعد حصوله تكشف
وهو انما يحصل بها لا باثرها وان اراد ان احتياجه اليها
في الازمنة الثلثة كلها لازم فهو ممنوع ضرورة احتياجه اليها عند
حصوله لا غير فهي مع الفعل لا غير قوله على الاول اي حاصله ان
تكليف الكافر بالايمان انما هو في الحال باتيانه في ثاني
الحال وهو حال القدرة فانه حال الفعل على تقدير ان يأتي
به فالقدرة مع الفعل حاصلة قوله واورد عليه انه حاصله
انه لو استمر على الكفر في ثاني الحال فلا قدرة له اصلا على انها
مع الفعل وان بدل بالايمان لم يكن مكلفا لاستحالة التكليف
بتحصيل الحاصل لحصول الايمان ويحصر مناط التكليف [illegible]
لما ام قوله لا يتعلق اي حاصله ان التكليف انما يتعلق بالمقدور
على تقدير وقصد اي على تقدير انه لو اتى به وفعله او تسببه
اسبابه [illegible] الا على الخارج فاقد القدرة فان لم
يفعله في ثاني الحال وهو قادر عليه فالتكليف انما هو متعلق
بالمقدور على تقدير وقصد سواء فعل او لا فلو كان الكافر
المكلف بالايمان في ثاني الحال يؤمن فيه بانه كان يؤمن

[illegible]

قادرا الا عاجزا او اذ لم يؤمن ومات على كفره فليس ذلك لانه
لم يكن يوجد قدرة لو اراد الايمان واتى به بل لسوء نيته وخبث طينته
كان لو لولا انه لا يأتي به قادرا مختارا ولهذا قال الفاضل
الرازي وهو من اكابر محققي الاشاعرة ان كل عاقل
اذا رجع الى وجدانه يجد من نفسه بالضرورة ان له ان يأتي
بالفعل الذي اتى به بعد فراغه عنه قادرا وان لم يكن اتيا
به اصلا ولهذا فرقوا بين الزمن والممنوع اكرهوا من هذا
الذهاب فلا محال لما توهم هنا قبل التأمل من ان التكليف
اذا كان واقعا على المعدوم وشرط القدرة وجب ان لا يكون
الكافر والذي مات على كفره مكلفا فلا يظهر فائدة هذا الجواب
بالنسبة الى الرسل انما يظهر فائدته بالنسبة الى من آمن فقط فلا تحسم
مادة الشبهة بل قوله والاستلزام لا يخفى ان الاستلزام وكذا معنى
انما هو فائدة حدوث التكليف وتعلقه بالمكلف واما
فائدة استمراره وبقائه انما هو كونه سببا لمن انتزاعه على
تقدير ان يفعله ويكسبه اي لو كان يفعله ويكسبه وان لم يفعله
بل مات على سوء نيته فهذا اتمام الحجة البالغة عليه والحاصل القدرة
منه فلا يتوهم هنا ان هذا انما يفيد في حق من اتى به واما
لا يأتي به فلا قوله والحق ان النزاع المذكور لفظي اذ لعله الحق ان يكون

بعض الامر

بعض الامر شهادة العقل الصريح والوجدان الصحيح الا ان قد
تحاجا حاصل ان ما يفهم من ادلتهم وسياقهم في هذا المطلب هو
صريح في ان النزاع بينهم انما هو في ذات القدرة حيث
قالت الاشاعرة اولا ان القدرة عرض والعرض لا يبقى
زمانين فلا يكون قبل الفعل لامتناع كون الموجود معلولا للمعدوم
وثانيا انه لو كانت القدرة قبل الفعل لكان الفعل مقدورا
قبله وكون الشيء قبل نفسه محال وقالت المعتزلة ان كل عاقل قادر
اذا رجع الى نفسه يجد ان له قدرة على ايقاع قبل الفعل الذي
اتى به بعد فراغه عنه بالبديهة ولان الفرق بين الزمن والممنوع
ضروري واجابوا عن الاول بان ذلك ليس لوجود القدرة حال
وجوب عادة الله واستمرت سنته على خلق القدرة عند الفعل
ان تكرر في خواطرهم ان لم ذلك وليس كذلك وغير ذلك
وتركنا صريح في ان النزاع بينهم انما هو في ذات القدرة ونقض
على العلامة الدواني في اثبات الواجب لحدوث حيث قال قبل
تعقل ولا يلتبس عليك ان هذا اول النزاع انما هو في ذات القدرة
كما يعلم من دلائل الطرفين فلا يتوجه عليه ما اورده عليه التبريزي
بقوله لو كان الامر كما فهم لما قال الفاضل الرازي ما قال
وهو مردود بما في مرامه كما ذكر انفا من ان قال ليس لا يصح ما
قال ونام

هو المراد منها لسلامته عما ورد على الوجهين بمعنى ما هو معلوم التحقق
بديهة ويمكن ان يقال الاستدلال على الحدوث والعدم اه لان كلامهم
في معنى المراد منها ومعنى لزوم معنى معلوم التحقق بالبديهة ومنه
يعلم ما في قول الفاضل الاردبيلي في قول المحشي ره والحق اه وتعليل التخلف
وجها وجيها لظهور ما ذكرنا ومن لم يتامل الفاضل **قوله**
مبدأ التأثير والكسب لعل الظاهر الخلاف الواقع بين الحكماء
القدرة الحادثة بل في مبدأ التأثير اصلا كما ذهب
اليه المعتزلة واختاره المص او في مبدأ الكسب وان لم يستقل كما
يقولون القدرة المؤثرة حقيقة كما ذهب اليه الاشاعرة
قوله وفي الثالث اه قال بعض الفضلاء المتتبع مواضع المسند
عدة في المحصل بعد نقل السابق المناسب ما لفظه بل
يقولون حال وجود القدرة ليس الا عدم الفعل وليس العدم
هو مقدورا اه بل القدرة على الفعل الواقع في الوقت الثاني
واذا وقع الفعل في الوقت الثاني لكن القدرة ح موجودة لكم
القدرة عندهم نقيض حكم العلة لكن ربما معلولها بعد لان العلة ح
الايجاب ولا يصح ان يكون الا كذلك والقدرة بهذا
غير مقدور اه على الايجاب ولا يصح ان يكون الا كذلك
فهذا صريح مذهبهم اه فهذه العبارة من هذا البعض صريحة في

بعضهم في الثالث **قوله** وانه الدليل الثاني اي الدليل الثاني
المذكور في الحاشية للمعتزلة يدل على تحقق هذا الذهاب فان
مقتضى هذا الدليل باعتقادهم ان القدرة انما تكون قدرة
اذا كانت قبل الفعل لانها عندهم ما يكون بها تحصيل الفعل
فلو كانت معه لا تكون تحصيل الفعل فلزم انفكاك اللازم عن
الملزوم وهو محال فلا تكون القدرة قدرة الا وان تكون
قبل الفعل ولا يمكن الا اذا كانت غير مستجمعة لجميع شرائط التأثير
والا لكانت معه لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة فالقدرة
بمقتضى هذا الدليل هي القوة التي الشرط معها عدم
شرائط التأثير فهذا الدليل لا محالة دال على هذا الذهاب
قوله ولعل المص لما كانت عبارة المص هذه ظاهرة
الاطلاق وعلى ما ذهب بعض المعتزلة القائلين بان القدرة
موجودة في حال عدم الفعل يقع بها الفعل في ثاني الحال
والقدرة معدومة ح كان للقائل ان يقول لعل المص اراد اشار
الى دفع قول الاشاعرة وان لم يكن لان احدا لا يجري على مذهب
المجازفة بالامكان والجواز والاحتمال وهو ظاهر ووجه
ما يعرف من مراده من هذه العبارة وفيه رد على من نفى القدرة
مطلقا وعلى من قال ان الكافر لا يقدر على الايمان قبل

او لا قدرة له على ان القدرة لا تكون الا مع الفعل حاصلة
وفيه اشارة الى ان المراد بالقدرة هي القوة التي هي مبدأ
الافعال الاختيارية وهي موجودة في جميع الحوال لكن بعضها
من قبيل الحار وبعضها في مصغار ولولاها لا يمكن ان يقال
انه بهذا الذات لا شعار ظاهر بهذه العبارة بان قوله
ويمكن معناه انه يمكن ان يجاب عن هذا الشك بجواب احرى ابدع
من الجواب الاول لكن وجهنا ان ساقطا لانه يمكن ان يكون القدرة
في الحال فقط حتى تعالى لا ان بعده بل لصادر بالفعل قال
المصنف قدس سره واستقا الفعل ليس فعل الضد يعني ليس معنى
كون العدم مقدورا متعلق القدرة كونه بحيث يحصل القادر
(يفعل العدم) (عند العقلا) (ان اراد)
العدم ويصيره ويفعل اللاشئ ويحدثه حتى يقال انه اذا
والا لزم ان لا يكون مقدورا للقادر وانه لا شئ محض ونفي
الفاعل
صرف لا يتصور فيه الفعل والجعل بل معناه ان لا يفعل
القادر الفعل فيستمر العدم ويبقى كما كان او يفعل فلا يستمر
ولا يبقى بل ينقطع ويبقى لان استقا الفعل ليس فعل الضد
ويعدم الارادة علة بالذات لا بالاعتبار فلا يشترط كونه
ازليا لكونه مقدورا متعلق القدرة وانه كونه مقدورا
متعلق القدرة ليس الا مع الاستمرار فان القادر يصح له ان
لا يفعل

لا يفعل فيبقى العدم وان يفعل فلا يبقى بل ينقطع فهو تابع للقدرة
وقوعا واستقا لا فعلا وجعلا لان استقا الفعل ليس جعل الضد
فلا يشترط كونه جعلا مستقلا ومقتضيا وحرفا كونه مقدورا او متعلق
القدرة بعد ابدع الشك ان جمعا واحكى جعل الصورتين الاولى
جوابا عن الشك الاول والثاني عن الثاني والعرق بين الصورتين
ظاهر لان اثر القدرة في الاول هو تابع للعدم الاستمرار
والاستمرار والبقاء واللابقاء وفي الثاني اثرها تابعه ليس
العدم وقوعا واستقا ولهذا احق الاول بالاول والثاني
بالثاني والظاهر امكان جعل كل من الصورتين جوابا عن الشكلين
جميعا باوفى عناية في الاول لم ان ستت الخبط باطراف
المقال وبظهر لك حقيقة الحال فالتي اسمع وانت تشهد ان معقد
العدم يحسب اى طرف كان يعبر عن استقاء الشئ مطلقا
وذلك الطرف لا شئ يعبر عنه بالاستقاء وانه يطلق عليه العدم مطلقا
العدم لا ذات له ولا تشخص ولا تميز الا عن لفظ ومفهوم اي حاصل
في الذهن يعني ان مفهوم الاستقا الحاصل في الذهن عنوانا للطبيعة
باطلة مساه بالعدم فهو احق في ثبت الماهيات والذوات
المحصلة التي يره في حد انفسها فيتعوم له حصص بالاضافة اليها
متمايزة عند العقل بحسب تمايز تلك الماهيات والذوات وبحسب

للقدرة في

[illegible]

٢١

ما هي متميزة في الذهن بما هي أعدام وليست فإذن لا يحصل الأعدام
إلا بحصول ما هي أعدام لها ولا يتصور عقود ولا أحكام عليها عند
العقل إلا عند تحصيل الموضوعات فحسب وكذلك يصح أنها اعتبار
الاستمرار واللااستمرار والبقاء واللابقاء وغير ذلك
فلا يتوهم أن العدم لاشيء محض لا يتصور اتصافه بالاستمرار
واللااستمرار والبقاء واللابقاء فإنها مفهومات وجودية
كيف ولو قد يصح تعلق القدرة بها وكونها مقدورة
لله تعالى بلا اشتباه والخلق والجعل إليها بحسب ذلك الاعتبار
وورد في التنزيل والأخبار مثل خلق الموت والحياة وجعل
الظلمات والنور وخلق القوة وخلق العدم وأيس الأيس
وليس الليس كما لا يخفى وهذا ما عندي في هذا المقام وأما ما قيل
يمكن أن يكون منع وأن انتفاء الفعل ليس فعل الضد إن انتفاء
الفعل ليس فعل العدم حتى يصح أن يكون مقدورا متعلقا للقدرة
لأن العدم لا يصح تعلق القدرة به بل إنما يتعلق بالفعل خاصة
والعدم والانتفاء ليس فعلا حتى يصح تعلق القدرة به وهو ينافي
ما مر لأنه لا يناسب مذهب المحقق القائل بتعلق القدرة
بالطرفين على ما هو المشهور بل إنما يناسب مذهب الأشعري
القائل بتعلق القدرة بالفعل خاصة وهو مردود عند المحقق

[illegible]

فلا مجال لهذا الحمل هنا وكذا ما قيل يمكن أن يكون مراده أن
متعلق القدرة ليس الوجود والعدم بل الفعل والترك والترك
وجودي قائم مع بعده لا يناسب مذهب المحقق على أن
الترك لو كان عبارة عن عدم فعل كما هو مختار كثير من المحققين فلا
يجدي اختياره نفعا وإن كان فعلا كما هو مختار بعض
فلا يجدي أيضا نفعا لأن المحقق اختار تعلق القدرة بالعدم
القائم لو كان الأمر كذلك لما كان نزاعهم في أن القدرة
هل متعلق بالطرفين أم بالفعل خاصة معنى محصل قوله وعموم
الكلام إلخ واعلم أنه قد ثبت وتحقق لدى الحكماء الإلهيين وثبتوا
على أن لا مؤثر في الوجود حقيقة سوى الله تعالى والوسائط
من الشرائط والآلات لا تأثير لشيء منها في الإيجاد
وإفاضة الوجود كما صرح به في الشفاء والنجاة وغيرهما وكذا غره
كان ... أن جميع الممكنات مستندة إليه تعالى ابتداء ونفوا
الوسائط والشرائط مطلقا والمعتزلة إلى أن جميع الممكنات
مستندة إليه تعالى إما ابتداء وإما بتوليد إلا أفعال
العباد عندهم صادرة عنهم بقدرتهم واختيارهم وقالوا
بوجوب استناد بعض الممكنات في بعض بحيث يمتنع تخلفه عنه
إلا أنه لا شك في كونه مقدورا له تعالى بمعنى أنه لو شاء عدم الفعل

لا يجوز ان الحادث ما يوجب بل بالحادث لعله ولو شاء ان لا يفعله
لا يفعله لا يجوز ترك الحادث ما يوجبه بل تركه لعله وكلما كان
امكان الصدور عن الموجب امكان الصدور عنه تعالى
بقدرته واختياره وبين الفلاسفة وبعض اهل الحق وعلى ان
العالم صادر عنه تعالى ووجوده على بقدرته واختياره
لا بالايجاب والوسائط عند معقول فقد ثبت انهم مع تخالف
مذاهبهم وتباين مشاربهم متفقون على ان جميع الممكنات مقدورة
له تعالى وقدرته عامة شاملة لها بمعنى انه لو شاء وارادة فعله
لفعله اما بلا واسطة او بوساطتها ويجوز ان يكون
محل النزاع مقدورية الكل بمعنى انه صادر عنه تعالى بتأثير
قدرته واختياره اما بلا واسطة او بتوسط الشرائط او بوساطتها
فهو غير مصحح التصور لهما لانه يوجب حمل كلام المصنف عموم
العلماء على ان الكل صادر عنه تعالى بتأثير قدرته واختياره
وقد نص في محل آخر على ان افعال العباد صادرة
عنهم بتأثير قدرتهم واختيارهم واستدل عليه بالعقل و
النقل مع انه ادعى البداهة عليه فهل هذا الا تهافت
وتناقض صريح يتحاشى عنه العاقل فضلا عن مثل هذا العالم
النحرير والحكيم الكبير وكذا الحق ان يكون محل النزاع مقدورية له — ان الكلام

عموم ان

عموم انه مستند اليه تعالى بلا واسطة فهو غير مصحح التصور اصلا اذ
لا يعقل عاقل كونه مستندا عاما بعد اقامة البرهان القطعي
على اثبات الوسائط الا انه تعالى بل محل النزاع هنا انما هو
ما ذكرنا واحتمال كونه خصوص بعض الممكنات ما مر باطل
كما يظهر في اثناء الشبهات والسياقات الآتية ان شاء الله تعالى
واختاره المصنف واستدل عليه وعموم العلماء من حمل
من حمل الحدوث على المقدورية وهو عام لجميع الممكنات
بمعنى ان قدرته عامة شاملة لجميع الممكنات اما كونه على المقدورية
فلما عرفت انه بمعنى الايجاب واما كونه عاما لجميع الممكنات
فلما عرفت من قيام البرهان على حدوث العالم مطلقا و
امتناع قدم غير الذات الاحدية الواجبة وعليه نزل
ان عموم العلماء اي عموم صفة الحدوث للعالم واجزائه
ما لا يرى في على المقدورية يدل على عموم صفة القدرة
له تعالى ومنهم من حمل الامكان على المقدورية وهو عام
لجميع الممكنات وعليه نزل قول وعموم العلماء وفيه
الامكان انما هو علة الحاجة الى المؤثر والمؤثر اما موجب
واما قادر فلا يلزم انه على المقدورية ولو سلم فلا يلزم انه عام
المقدورية له تعالى لجواز ان يكون بعض المقدورات خصوص

فقدرته عامة شاملة
لجميع الممكنات

في بعض الصادرات فلا يكون مقدورا الا له خاصة كالجواهر
والاعراض المفارقة فانها لا يجوز صدورها الا بقدرة
الله تعالى خاصة على قاعدة الاعتزال وهو انه قدرته تعالى
قادر بجود مطلق وعلى كونه قادرا انما هي ذاته الاحدية الفياض
ومصحح القدرة انما هو الامكان والنظام الاجود والزيد احق
بالوجود متعلق الارادة خاصة لا غير وهو عام فيكون قدرته
عامة والتخصيص غير معقول فانه لا محال له هنا على ان معدوم
المقدور مقدور لكنه وجد ثبت بالبرهان العقلي الفاعل
الممكن انما يقتضي الوجود علة من الواجب بالذات بالقدرة
لا غير فنسبة ذاته الاحدية العامة من حيث صحة الصدور
ومصحح الاصدار في جميع الممكنات على السواء فيكون بعض
الممكنات مناسبا لما يقتضيه النظام الاجود وكون بعضها غير مناسب
وغير لائق له انما هو مصحح تعلق الارادة وعدمه لا القدرة
فقدرته تعالى عامة شاملة للكل بمعنى انه لو شاء واراد ايجاده
لصح ايجاده بالقدرة والاختيار ومنهم من قال انه مقتضى القادرية
انما هو ذاته الاحدية ومصحح المقدورية الامكان لان
الوجوب والامتناع يحيلان المقدورية ونسبة ذاته
الاحدية في جميع الممكنات نسبة واحدة على السوية فجميع الممكنات

مقدورة له وقدرته عامة شاملة لها لاستواء السوية وهذا
انما يصح هذا على قاعدة الاشاعرة بان العدم لا شيء محض ونفي
صرف لا يتصور فيه تميز واما على قاعدة الاعتزال بان للاعدام
ثبوتا وتميزا لاختصاص بعضها باحوال وبعضها باحوال اخر
غير تلك الاحوال فلعل خصوصية بعض يمنع تعلق القدرة اما مطلقا
واما قدرة الواجب تعالى فلا يكون نسبة ذاته الاحدية في جميع
الممكنات نسبة واحدة على السوية وكذا على قاعدة الحكماء
بان الاجسام مركبة من المادة والصورة فانه يمكن ان يكون
مادة جسم او استعداد مادة جسم مانعا عن تعلق القدرة او تعلق
قدرة الواجب لاسيما بالقياس في بعض الممكنات التي لا تقبل
تلك المادة وجوده او لا يكون مستعدة له فلا يكون نسبة ذاته
الاحدية في جميع الممكنات نسبة واحدة على السوية وفيه ان
السبب ليس الا الوجود والواسطة غير معقول وان سلمنا
لا نسلم خصوصية باستحالة تعلق القدرة مع عزل النظر عن الارادة
وان منع عن تعلق الارادة كما سبق وثبوت انه لو شاء اراده
وكذا انك المادة والاستعداد للبعض دون اخر فان
كان يمتنع ان يقبل وجود البعض فهو خارج عما نحن فيه وان كان
يمكن ان يقبل وجوده فلا يمتنع كون نسبة ذاته الاحدية على

بالنظر الى كونه ممكنا يصح صدوره ولا صدوره عنه تعالى بالقدرة
والاختيار من حيث استناده الى تعالى فعال قادر وستسمع فى تضاعيف
الشبهات والسفسطات الاتية ما يندفع به جميع الشبهات و
الوساوس ان شاء الله تعالى ولعل الاشاعرة القائلين بزيادة
الصفات على الذات الاحدية لا يمكن لهم الا التمسك بالسمع لا بشيء من هذه
الادلة ولا يتمشى شيء من هذه الادلة على هذا القول فان
الصفات السبع اذا كانت زائدة على الذات لكانت
ممكنة لبرهان التوحيد ولا يمكن لهم القول بصدورها عنه بالقدرة
والاختيار ولا بالايجاب اما الاول فظاهر لانه يلزم عليهم
ان يكون تلك الصفات صادرة عنه تعالى من غير سبق علم و
ارادة وقدرة ويلزم عليهم كون ذات الاحدية محل الحوادث
لا سيما على قاعدتهم بان الاثر لا يكون حال البقاء ويلزم
كون ذات الاحدية فى مرتبة ذاته غير عالمة وغير قادرة وكذا
غيرها من الصفات الكمالية واما الثانى فلانه يلزم القول بالايجاب و
كون ذاته فى مرتبة نفس ذات الاحدية خالية عن الكمالات و
ظاهر وسيظهر فى الدليل الماخوذ من الامكان قوله او
لا حقا لها لما ثبت وتحقق ان البارى سبحانه وتعالى اوجد العالم
واقام عليه الوجود على الوجه الاكمل بالقدرة والاختيار
ويصح

ويصح المقدورية انما هو الامكان المستند الى كونه على
انحاء فى المؤثر القادر فكان الامكان علة للمقدورية
بشرط فلا تصور ورود منع كونه علة للمقدورية فانه فاحش
وكذا لا تصور ورود منع كونه مقدورا له تعالى بعد تسليم كونه
علة المقدورية غيره تعالى فانه افحش وكيف يتصور عاقل ان يكون
ممكن ما من الممكنات مقدورا لغيره تعالى ولم يكن مقدورا له تعالى
وهذا وحده العالم واخرجه من العدم الصريح الى الوجود وافاض
عليه نظام الخير بالقدرة والاختيار واوجد فيه العقول واخرج
من الليس الصرف الى الايس واعطى له القدرة ومكنه على ذلك
القدرة ويصح مقدوريته الامكان ان كيف وقد ثبت
ان ذات الاحدية عين القدرة والارادة وسائر الكمالات
بحسب نفس مرتبة ذات الاحدية وثبت ايضا انه كمال مطلق
للموجود فهو واجب الثبوت له تعالى بحسب نفس مرتبة ذاته
وكونه قادرا بالقياس الى اى ممكن من الممكنات ومن حيث
هو فاعل بالقدرة ومن حيث ذلك الممكن ممكن واجب الثبوت
له بحسب نفس مرتبة ذاته لانه كمال مطلق للموجود لكونه قادرا
مطلقا من حيث هو ممكن وموصوف بهذه الصفة فكل ما هو داخل
فى سواد عالم الامكان فهو مقدور له تعالى يصح صدوره و

لا صدوره عنه تعالى باعتبار كونه قادرا فكيف يكون وجه
مقدورا للعبد ولا يكون مقدورا لله تعالى ومقدورية العبد
محقق لمقدوريته له تعالى وان كانت خصوصيات بعض مقدوراته
ما يتوقف على تعلق ارادة واختيار لبعضه وعدم مناسبة تلك
الخصوصية لنظام الكل لا تعلق قدرته على الاطلاق من حيث هو قادر
فعال لما يريد فلا مجال لشيء من هذين المعنيين وكذا لا مجال لما قيل
من انه لا نزاع في صحة وجود العالم وعدمه وصحة صدوره
ولا صدوره بنسبته بالنظر الى العالم وجميع اجزائه بل انما النزاع
في صحة صدوره ولا صدوره بالنظر الى ذاته وصفته وهو
بعد غير ثابت واقع في محل المنع فتأمل قوله ممن لم يكن له اختيار
بل يتم الحكم وما ذهب اليه من ان الممكن بحسب نفسه وذاته عدم
صرف وليس محض لا يصح ان الحادث شيء جوهرا كان او عرضا
كان فعل عن اختيار او وجها بيناه سابقا فلا نطول الكلام
باعادته فلا يمكن يكون على قاعدته وقوع جميع الممكنات بقدرته
واختياره تعالى وتقدس وقوله ومن جوزهم اختياره تعالى
المولى وما ذهب اليه من ان افعال العباد انما هي صادرة
عنهم بقدرتهم واختيارهم وقالوا ان الله تعالى اوجد العالم
بالقدرة والاختيار واوجد عباده واعطى لهم القدرة
المؤثرة

فتأثيره

المؤثرة ومكنهم على فعل الحركات على حسب دواعيهم بالقدرة
والاختيار ثم كان مذهبه هذا فلا خفاء في انه يجوز ان يكون
ايجاد الحركة والحركة بالقدرة والاختيار فلا يمكن للشيخ منع
عموم قدرته تعالى سيما على قاعدة الاعتزال والحكمة
قوله والتأثير لا امكان له لان التأثير باجماع المتكلمين
انما هو فعل الفاعل والفعل انما هو اثر المسبوق بالعدم
الصريح المنفك وجوده عن وجود فاعله بحسب وجوده العيني
وهو غير مصحح للصدور في صورة الايجاب ضرورة ان
لوازم ذات الموجب ليست منفكة عن ذاته فضلا عن وجوده
في الخارج مسبوقا بالعدم الصريح فانه لما اعترف بان الامكان
على الحادث في المؤثر والتأثير لا يصح في صورة الايجاب
على اجماع المتكلمين فلا بد له من القول بان الامكان على
الحادث في المؤثر القادر ولعله بحث الزامي على ان لزوم
لم يمكن له حاصل الا بعد اتمام البرهان الكلي على ان الامكان
على الحادث في المؤثر القادر فلا سواء ان يقال وان سلمنا
وقوع الاجماع على ان الاثر عند الاثر في الامكان ووجه
على ان الامكان على الحادث في المؤثر القادر كيف ووجه
الفصل في المركز والحصر في المحيط لما امكان الصدور عن

المؤثر الموجب فلا امكان على الحاجة في المؤثر المطلق لان المؤثر
القادر كيف وقد اتفقت الاشاعرة على ان آثار الطبائع
انما هي آثار القدرة الواجبة المؤثرة حقيقة اذ لا مؤثر في الوجود
عندهم سوى الله تعالى ووافقهم الحكماء وان خالفوهم بالقول
بالشرائط والآلات التي لا تأثير لها في الايجاد واما المعتزلة
وان قالوا انها صادرة عن الطبائع الا انهم لا يقولون
انها آثار وافعال لها ويشهد به ما نقل صاحب الاشارات
والمقاصد في شرحهما حيث قال في كلام طويل بعد بعض السياقات
المناسبة والمتكلمون يزيدون في معناه ويقولون الفاعل
هو القادر بشعور وارادة وفي موضع آخر كان المتكلمون
يطلقون الفعل على كل احداث يكون بارادة فاعله وهو
اخص من مطلق الاحداث وقال الفاضل الشارح ولا يخفى
ان الحق معهم لان اهل اللغة لا يسمون الشارق فاعلا للاحراق
والماء فاعل التبريد والمرجع في امثال هذه المباحث
الى الادباء انتهى وقوله هذا وان لم يكن حقا الا انه حجة على
الشيخ فكيف لا وهو اسوء المذهب ثم لو منع انعقاد
اجماعهم على بحث لا يمكن للمتكلم حله لكان له وجه تامل قوله
وجب انتهاء جميع الممكنات الى الله تعالى اي لما ثبت بشهادة العقل

الصريح

الصريح والنقل الصحيح ان مقدور المقدور مقدور والاثر لكن
المعلول اشرف واقوى من العلة على ان العلة هنا الواجب بالذات
تعالى وهو عين مبادي القدرة والحي المطلق والمعلول ممكن بالذات
وهو بحسب ذاته القوة والعدم فقد اوجده الله ووهب له
القدرة على نقص كذا على الكمال قدرته وجب انتهاء جميع الممكنات
الى الله تعالى بمعنى انه لا يتصور في سلسلة الممكنات ممكن الا وهو
معلول له او معلول المعلول له ولو لم يكن كذا لا تعدد ولا تحصى
فلا يتصور ممكن الا وهو مقدور بمعنى لو شاء فعله واراد
ايجاده لفعل بقدرته او اوجده بارادته لا بمعنى انه يجب انتهائها
جميع الممكنات الى الله تعالى في سلسلة الحدوث كسلسلة اسباب الوجود تعالى
كما يعلم من دلائلهم حتى يتوهم انه غير قابل النزاع فقد ثبت عموم
قدرته وشمولها لجميع الممكنات ولكونه مختارا وقوله منشأ للعقد
بل لكونه يتعلق ارادته ببعض الممكنات لا شتماله على خصوصية مقتضية بعض
ولكونه غير لائق بنظام الكل لا نقص في شمول سلطان قدرته
لجميع ما في سواد عالم الامكان على الاطلاق وهو على كل
شيء قدير قوله لكن اولئك المعتزلة حاصله ان المعتزلة لم ينفوا
عموم تعلق قدرته تعالى بجميع الممكنات على الاطلاق بل انما نفوا
تعلق ارادته ببعضها وافعال العباد لعدم مناسبتها لجناب

لجهات فاسدة لا لأجل خصوصيات مصححة وجهات مقتضية وبعضها
وعدم نشأتها للنظام الحكم ومنافاتها لصلاح العمر وهو ارفع
واعلى من ان يفعل مثل ذلك الفعل لانه لو شاء بفعله واراد
الجادة مع عدم الظاهر عن ذلك لم يقدر على فعله ولم يتمكن على ايجاده
تعالى عن ذلك علواً كبيراً وكل ذلك معلوم من تصريحاتهم وادلتهم
سأذكر لك احسن الخاتمين قوله لا فرق اي لا فرق في ورود
المنع بين مذهب اهل الحق وهم الاشاعرة زعماً القائلون
بان العدم لا شي محض ونفي صرف لا تمايز له اصلاً وبين مذهب
غير اهل الحق وهم المعتزلة القائلون بثبوت المعدوم وتمايزها
بالاحوال والفلاسفة القائلون بالهيولى والصورة فان
قيل كيف يتصور ورود المنع على مذهب اهل الحق بل يمتنع
كون الذات الواجب تعالى علة للعالم او كون العقل الفعال
حرفاً او كون الامكان مصححاً للمقدورية وبل يتصور اختلاف
بين الذات في العدم الصرف واللاشي المحض قلنا لا شبهة في
ورود المنع على كون الذات في جميع الممكنات على السوية
بحسب كونه قادراً على الجميع وكون المعدوم ثابت لعدم ما
لا يصادم لاختلاف الماهيات في انفسها فكيف وهي
معلومة له تعالى متميزة عنده على ما عليه الوجود وقبل الايجاد وقوع

اعلى

اعلى واقدس من استحالة صدوره او مثال واستلزام بكثرة
طل كما هو مختار المصنف ويجيء انشاء الله تعالى قوله وعلى قاعدة الاعتزال
الخ وهي ثبوت المعدومات وتمايزها بالاحوال قوله بل من تعلق
الارادة الخ الظاهر انه اضراب ومعناه بل الخصوصية انما هي
ما يكون من تعلق الارادة فقط فارسي ونفي ما يقتضي الفلاسفة من ان
يريد فعل مثل ما له تلك الخصوصية كما مر مراراً ويحتمل الترقي ايضاً
ومعناه بل الخصوصية ما يكون من تعلق الارادة فقط انه وقد يتوهم
كون جميع الممكنات معدودة له تعالى مما لا يمكن لاحد سوى من قبل الخ
قوله او من قبيل قانون الحكمة وهي كون الاثر مخصوصاً بما هو
موجب بذاته ترى عما بالقوة من جميع الوجوه وهو الواجب
تعالى شأنه واما الممكن فيحسب ذاته قوة محض وعدم صرف
لا يسوي عن طلب ما بالقوة بعد قبول الوجود اصلاً فلا يصح
ان لا يكون فعل الا بعد قبول الوجود والحركات فقط هذا بيان
لورود المنع على قانون الحكمة فلا يتوهم الاضطراب في كلام المحشي
حسب حكم سابقاً بصدور الافعال عن العباد وههنا بمنعه
فان هذا منع قانون الحكمة وذلك على مذهب المحققين على انه يجوز
ان يكون الصدور بمعنى كون الفعل مقارناً لقدرة العبد المؤثرة
كما هو مذهب الاشاعرة فلا يتصور التدافع بين الكلامين اصلاً

47

وما قال المحشي العجمي من انه اذا كانت المادة مستعدة لحدوث ممكن
دون آخر لم يكن نسبة الذات الى جميع الممكنات على السوية كما
صرح به الشيخ فعدم الالجاء ضرورة ان ذلك الآخر ان لم يكن
ممكنا كان خارجا عما نحن فيه وان كان ممكنا فلا يمكن وجوده
الا بسبب قدرة الواجب تعالى ونسبة ذاته الى جميع الممكنات
التي لها امكان الصدور باعتبار كونها ممكن الصدور
حيث هو قادر على السوية فسقط ايضا ما قال في تعدد ذلك
من وجوه احدها انه لم يستعد المادة لحدوث ممكن آخر لم يكن
مقدورا له فلا يصح ان المصحح للمقدورية الامكان وهو
ظاهر انتهى لقطع النظر عن ان يكون ان يحمل ما ذكر مستعدة لوجوده
بقدرته الكاملة وربما المانع مخصص علة الوجود وهو على كل
شيء قدير مع رد على الاشاعرة القائلين بزيادة الصفات
على الذات وقيامها بها البعض فان على هذا لا يتمشى قولهم انه
نسبة ذاته المقدسة الى جميع الممكنات على السوية والامكان مصحح
القدرة فانها اذا كانت صادرة عنه تعالى لزم خلو ذاته عن
جميع الكمالات في مرتبة ذاته وهي متقدمة عليها لكونها علة لها ضرورة
صدورها عنه من غير علم وهو مناط القدرة والارادة وقول
بعضهم انها صادرة عنه تعالى بالايجاب لا يدفع البعض بل يحققه

مع

مع انه مخالف للواسطة وهي غير معقولة وقول بعضهم انها ليست زائدة
على الذات ولا عينها ولا صادرة عنه تعالى بالقدرة ولا
بالايجاب مع انه سفسطة خارج عن طور العقل لا يدفع البعض
فقد ظهر على اللبيب ان هذا الدليل لا يتمشى على مذهب اهل الحق عند من
بل انما يتمشى على مذهب غير اهل الحق فاثبات هذا الحكم ولعل هذا
التعميم يدل على فساد القول بالصفات الزائدة على الذات
بامثال **قال** الشارح وهو اعظم الاصول الاسلامية واعلم
ان المتكلمين قد عدوا مع فاكثره مخالف لهم في هذا الاصل وهو
اعظم اصول عقائد الدين المبين اولها الفلاسفة لا يقولون
فانهم قالوا ان الواجب تعالى واحد من جميع الجهات والواحد لا يصدر
عنه الا الواحد قال المدقق في تلخيص المحصل انهم يقولون الواحد
لا يصدر عنه الا الواحد لا مطلقا بل من جهة واحدة واما
من جهتين مختلفتين فقد يجوز والمبدأ الاول تعالى انه قال
وانهم لا يقولون الامكان علة لوجود شيء بل قالوا ان
المبدأ الاول يمكن ان يكون شرطا امكان معلول علة لشيء
وشرطا وجود معلول علة لشيء آخر وشرطهما معا علة لشيء ثالث
والمشروط يكون ان يكون عدمه كما مر انتهى وهو صريح
في ان مذهبهم ان الكل متأثر بقدرته وبعض علة في تحقيق

[illegible]

الشبه من الروحانيه ارباب الهياكل قالوا لابد لكم
ذلك المتوسط مما يرى ويشاهد حتى يتوسل به الى الروحانيات
ليست كذلك فاتخذوا الكواكب اربابا وزعموا ان التقرب
اليها وسيلة التقرب الى الروحانيات وهي وسيلة
التقرب الى الله وهو رب الارباب وقربوا الى الكواكب
هياكل ما يناسبه من الاطعمة والازمنة واللباس والخواتم
المطبوع على صورة نسبة

٤٨

مذاهبهم فيه وفي شرح الاشارات عن عمره وبالغ في نفي الكلا
سفهم ومن المتكلمين في اثبات القدرة والاختيار وكذا
في عموم القدرة ما لا مزيد عليه كشف لا وعلى اصلهم لا يمكن ح
نفي الاسباب عن قدرته تعالى والسابقة البطامية قالوا لا تقدر
على الجهل والقبيح الا انه الكعبي ومتابعوه قالوا لا يقدر
على مثل افعال العباد وقال المصنف في التلخيص في جوابهم ليس
المحال لذاته غير مقدور واما المحال لغيره ممكن لذاته فكونه
مقدورا لا ينافي كونه محالا لغيره والائمة الجبائية قالوا لا
يقدر على عين مقدور العبد قال المصنف ان المقدور اذا
كان مشتركا او احدهما مضافا واما اذا احدهما مضافا
في احدهما لا يكون مشتركا والمقدور المضاف يكون
اضافة في كل واحد منهما على شكل التداخل وهو المراد
كون مقدورا احدهما مقدورا للآخر والحاصل لا حقا
القائلون بمؤثرية الكواكب وحركات الافلاك و
الساتر الروحانية وهم اربع فرق وللمعلم لا يقولون
بعدم مقدورها على الاطلاق بل انما يقولون بعدم
كونها موقعها لقدرته في المسمى لجميع شرائط التاثير و
جعلها موكولة في يده الفاعل لما فعلها دقائق الحكم

وبدايع الصنع والمصالح لنظام العالم لكن ان يقولوا انها
معدات لها كما صرح بعضهم على انه لا يضر بالعمام البرهان
على عموم قدرته تعالى والله قاهر فوقهم وهو على كل شيء
قدير قال اشنع اعظمها المجوس اي اعظم الفرق المخالفه
المجوس وهم قائلون باصلين اثنين لانهم قالوا لا بد
في العالم من خير كثير او شر كثير والواحد لا يكون فاعلا لهما
معا فلابد من ان يكون لكل واحد منهما فاعل والمجوس
منهم يقولون فاعل الخير يزدان وفاعل الشر اهرمن و
قال المصنف في التلخيص ويعنون بهما ملكا وشيطانا و
الله تعالى منزه عن فعل الخير والشر والثانوية وهم اصحاب مانع
يقولون ان فاعلهما النور والظلمة والديصانية وهم
اصحاب ديصان مذهبهم في مثل ذلك والجميع يقولون
ان الخير هو الذي يكون جميع افعاله خيرا والشرير هو الذي
يكون جميع افعاله شرا ومحال ان يكون فاعل وافعاله كلها
خيرا وشرا معا وجوابها ان الخير والشر لا يكونان لذاتيهما خيرا
وشرا بل بالاضافة وبشرط هو اذا امكن ان يكون شيء
واحد بالقياس الى واحد خيرا وبالقياس الى غيره شرا
امكن ان يكون فاعل ذلك الواحد اشياء وقال شارح حكمة

49

الاشراق وقد ليس حكماء الفرس قائلون باصلين احدهما نور
والاخر ظلمة وهو رمز على الوجوب والامكان فالنور
قائم مقام الوجود الواجب والظلمة قائم مقام الممكن
لا ان مبدا الاول اثنان احدهما نور والاخر ظلمة لان
هذا لا يقول به عاقل فضلا عن حكماء الفرس الخائضين
غمرات العلوم الحقيقية ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله
في مدحهم لو كان الدين بالثريا لتناوله رجال من فارس
وهذه القاعدة ليست قاعدة كفرة المجوس القائلين
بظاهر النور والظلمة وانهما مبدآن لانهم مشركون لا
موحدون وكذا من اثبت مؤثرين في الخير والشر ولا
قاعدة الحادثة ماني البابلي الذي كان يعتقد الدين
مجوس الطبيعيين والمثنوية القائلون بان كان
احدهما اله الخير خالقه وهو النور والاخر اله الشر خالقه
وهو الظلمة [illegible] كل من كان اعتقاداته
للملوك [illegible] لا يقول بمبداين ولا يسعى عموم قدرته تعالى
واما من لا يعبا به [illegible] عن درجة الاعتبار لا يلتفت
اليه اصلا ومنه ظهر ما في كلام الشارح ومن اقتفى اثره قال
الشارح لكنه لا يلزم مما ذكره ان العالم يمكن ان يكون محصورا في العالم
غيرها

الا الخير المحض

الا الخير المحض والخير الغالب فقط لقيام البرهان على انه لا يلزم
قولهم انا نجد في العالم خيرا كثيرا وشرا كثيرا ان يكون الشر على فعلا
غير ان يكون الشر المحض محتاجا الى مبدا اول لكنه
وانه وقد يخفى عليهم الوجود خير محض والعدم شر فلا يكون
في العالم موجود الا الخير المحض فلا يلزم من كون المبدا الاول
تعالى خالقا للكل بالقدرة والاختيار كون فاعل واحد
خيرا وشرا او لا يلزم ذلك الا من كون قدرته تعالى عامة شاملة
لجميع الممكنات على الاطلاق وعلى تقدير تسليم كون الالهين
السابقة ممكنة يلزم [illegible] ذلك لو شاء واراد وهو منزه تعالى
القدس عن ان يريد مثل ذلك ثم انهم ان قالوا بان
كل واحد منهما واجب لذاته انتقضت المقالة على
الموحد على الظاهر وان قالوا بامكان مبدا الشر
استحق مذهبهم لوجوب صدوره منه تعالى وهو شر وان
قالوا ان وجوده ليس من اهل الرمز فلما [illegible] الموذيات
والخبائث كثير لم يكن وجودها خيرا والشر منها اكثر
وجودها افسد واخس ووجودها المبدا الذي يعتقد العباد
والعباد [illegible] وعقابهم ويصدر منه هذه الشرور
الى اعوانه الا ما خالف منها [illegible] بل لا يدانيه

الراهن [illegible]

[illegible]

شيء اصلا على ان في وجودها مصالح كالادوية والاغذية
للامراض والاسقام وغيرها من الحكم والمنافع والمصالح
وليس شيء منها بناء وتحقيق هذا المبدا انه هو محض الخير ووجود
منسوبها يقولون ان الخالق ما من ليس من اهل الزمن قوله
ويمكن الزام الحكماء السوية بهذا الاصل بان نقول لهم انه يحتاج — اي يمكن الزام الحكماء
ونفي اما ان يخلق هذا الشيء الذي خيره غالب ام لا يخلقه
فلم يترك فعلى الاول يلزم عليكم القول بكون مبدا الشر وعلى
الثاني يلزم عليكم ان يكون مبدا الشر الكثير فان ترك
خير الكثير شر كثير ولا نال لهما فلا محيص ولا مناص لكم
من ان يقولوا ان مبدا الشر على انه لا مؤثر في الوجود سوى
بقيام البرهان عليه ولا يمكنكم القول بوجود واجبين لما دل
برهان التوحيد قوله وعليها انما يكون بما يستحق وهو
صحيح في ان وقوعها انما يمكن بهذا الاصل فقط وقد عرفت
وقوعها لعدة وجوه والفرق بين ما ذكرنا من طريقة
الحكماء وبين هذا الاصل ظاهر لا يخفى ان على هذا الاصل
يكون الشر القليل واقعا متعلقا بقدرته تعالى اولا وبالذات
وعلى ما ذكرنا انما يكون واقعا متعلقا بقدرته ثانيا
وبالعرض خاصة كما توهم هذا على تقدير كون الشر وجوديا واما
على التقدير

[illegible]

[illegible]

واما على تقدير كونه عدميا فلا يكون مستندا الى عدم ارادته او لا ارادته فعلا
يحتاج الى عمل موجه فاندفع شبهتهم المبنية على اصلهم الفاسدة بحمد الله وحوله
الحمد لله رب العالمين قال المصنف قدس سره والاحكام اي واعلم ان
في حصة العلم وبمنه واقسامه كلام طويل لا يكثر جدوى في ذكرها هنا وانما
ما هو مرتبط والاطناب وتمام الابحاث على ان ما لا بد منه موقوف
فيها مسطورة في اشارات غير الساقات الاتية في كيفية تحصيل علمه تعالى بذاته
الاحدية وجميع الممكنات اشارة الى ان تعالى عطوبا عينا جواد العلم
احدها انه على علمه تعالى ذكره المصنف وهو حجة على علمه تعالى احدها للمتكلمين
وتقان للمحكي وان في حجة المتكلمين بعود الاحكام اي ملاحظة
احكام نظام العالم وصلاح العالم الخالق الفرد والخلل واتقان وجوده
العالم المسمى بالانسان الكبير المشتمل على الصغير والفعل يعطي البطلان — الفلك جمع الفلو وهي الكسرة
بان فاعلا انما فعلوا افاض على الوجود عالما بها فعلا لضرورة
من نظر في بدائع صنائع النظام الحكيم ولاحظ عجائب فطرة العالم الملكوت
والسماء والجبال والبحار وما روعي فيها من غرائب الحكم البالغة وعجائب
المصالح الى بدو طرائف حقائق المصنوعات ولطف دقائق
المعقولات وحسن الترتيب والنظم الكامل ولطف التنسيق لمحاسن
وان العمل على ترفل ناسا وبالوصف لازم الجزئية الكثيرة حصل له العلم
العقلي والفعل المضاعف بان فاعلا انما فعله عالما به فاعلا انيا

بحث صفة العلم

[illegible]

كما يشهد به الفطرة السليمة والفطنة المستقيمة فانه فطري العقول الكاملة
وجبلي الطبائع الصحيحة والمكابرة مكابرة صريحة لا يلتفت اليها اصلا
ثم لو اسقط علمه تعالى بما يحصل العلم القطعي بانه عالم عاقل لذاته لا محالة
وهو انه فطري العقول الصريحة ومع ذلك يمكن اقامة البرهان عليه ايضا
بان كل من يعلم شيئا ويعقله وهو مجرد لا يمتنع عليه ان يعلم انه يعلم
ويعقل بل يمكن ويصح وكل ما يمكن ويصح للمجرد فهو واجب الثبوت
له بالفعل والامكان بالقوة فموقوف على استعداد قابل و
استحقاق مادة لاستلزام ان يكون ماديا وهو محال فكيف و
هو سبحانه وتعالى بكل مطلق متعال المقدس من كل وجه عن ملابسة ما
بالقوة محال ان علمه تعالى كعلمه كمال مطلق للوجود وكل كمال مطلق
للوجود فهو واجب الثبوت له تعالى في مرتبة نفس ذاته المقدس
تعالى فعلم انه تعالى عالم بنفسه عاقل بذاته وهو المطلوب
وان ربنا المجرد الاول هو المحقق للكل بعقوله والمجرد وهو استغنى
الشيء عن ملابسة المادة ولواحقها وعوارضها وهو يقتضي
كونه عقلا وعقلا من حيث كونه مجردا وعاقلا عاقلا من حيث كونه
قائما بذاته مجردا ومعلوما ومعقولا من حيث كونه غير محجوب
ذاته عن ذاته لانه لا يستدعي المغايرة الا بالعلم الحصولي بذاته
والمجرد ولما كان معقولا بالتشكيك والعلم تابع له في الكمال و

النقصان

والنقصان والشدة والضعف بحيث يكون علمه تعالى بذاته
وعقله اياها بالكمال لتجرده واستغنائه والمطلق عن شائبة ملابسة
علما تاما وعقلا كاملا فوق تمام وكمال على ان العلم بالذات كمال
مطلق واجب الثبوت لذاته بذاته ثم لو اسقط علمه لذاته بذاته وعقله
لها علما تاما فوق تمام وعقلا كاملا فوق كمال بحيث لا يكون
عاقلا عالما بجميع ما سواه من الممكنات لانها لوازم ذاته لا محالة
الصادرة عنها ولما كانت لوازم ذاته الاحدية صادرة عنها على
ذاته الاحدية والعلم عن مستند على الصور المعلومات وعن مقتضى
لمثل المعقولات كان علمه بذاته وعقله لها علة لعلمه بجميع ما سواه
من الممكنات وعقله لها وعدم عزوب ذاته الاحدية عن ذاته
المقدسة وكان حضور ذاته المقدسة على حضورها ومثولها
عنده تعالى مفصلا ازلا وابدا على نسبة واحدة مقدسة
عن الزيادة والشدة والكمال والكثرة في الذات والصفات
والاجمال والتفصيل الذي يسمع في كلامهم انما هو في المعلومات
لا في علمه تعالى وستجيء كل ذلك بالدليل والبرهان في تضاعيف
البيان ان الله تعالى بذاته ما هو المشهور في مبحث التجرد وعلم
المجرد بذاته عند اهل البحث والبرهان من الحكماء واما عند اهل
الكشف والوجدان من المحققين المستوعلين في التاله فهو الوجود

على عدم عزوبها

الحق الحقيقي المقدس عن المهية والارتباط بالغير فهو الظاهر المحض
والنور الصرف فهو ظاهر لذاته بذاته ونور حق وظهوره
مطلق وما سواه من وجه وكمال وجه فهو ظل نوره الحق وما سواه
ظهوره المطلق بل كل وجه وكمال وجه فهو مظهر كماله وتجلي جماله
وجلاله ولهذا قال اهل الذوق والنظر ان كل قدرة واراده
مستورة في قدرته وارادته وكل علم وعقل مستور في علمه وعقله
بل ما من وجه وكمال وجه الا وهو من وجهه وكماله ونوره
وظهوره لان الموجود وما سواه شئون واعتبارات له
وانه كالبحر الزاخر وما سواه كالامواج كما ذهب اليه بعض
الصوفية فان في ظاهره ما لا يخفى واشار بقوله الى ان التجلي
بصورة واسماء كل شيء اليه والظاهر المتبادر من سياق كلامه
انه دليل مستقل على علمه تعالى بذاته وبجميع الممكنات من غير
اسباب علمه بذاته تعالى نحوه من الاول الدال على علمه بذاته من الجهات
والبحر دليل على احد الدليلين اللذين ذكرهما المحشي بمعنى قوله
باحد الوجهين المذكورين في الدليل الاول اي اما بان يشار الى
علمه تعالى بذاته ثم بعلمه بجميع ما سواه بان يقال انه سبحانه وتعالى
لما كان مبدأ الفيضان الوجود على جميع الممكنات ومنها العقلاء
للعقلاء بذواتهم وما بالهم اياها كان عالما لذاته بذاته عاقلا

لها واذا كان عالما بذاته وعاقلا لها ومبدأ لجميع الموجودات
كان عالما عاقلا لها لاستلزام العلم بالعلة العلم بالمعلول او
ثبت اولا علمه تعالى مطلقا ثم ثبت علمه بذاته الا انه ثم ثبت
علمه بجميع الموجودات بان يقال انه سبحانه وتعالى لما كان مبدأ
لجميع الموجودات ومنها المعلوم للعقلاء كان عالما واذا كان
عالما كان عالما بذاته لما عرفت من قيام البرهان على [illegible]
المعقول واذا كان عالما لذاته بذاته ومبدأ لجميع الممكنات
كان عالما لها عاقلا اما لما ذكرنا انفا قوله وظني انهم
بنوا احكامهم ظاهره انهم بنوا احكام العقلاء على الواجب
تعالى لذاته بذاته الذي هو عينه وان بعض الصوفية وهم عرفاؤها
العقلاء لانه الذين نفوا العلم مطلقا كما نص عليه المصنف وكفى جعل
الرازي وصاحب المواقف وهم انما نفوا العلم الحصولي الزائد
على الذات ظنا منهم ان العلم الحصولي انما هو وجود الاشياء في
الاعيان واما قدماء العقلاء فقد نفوا العلم مطلقا اي التحقيق
اسقطهم عن درجة العقلاء وقال وظني انهم بنوا احكام العقلاء
الا انهم اثبتوا علمه بذاته تعالى الذي هو العلم الاجمالي الكمالي
الذي هو عين الذات ونفوا العلم الحصولي الزائد على الذات
فقط وما قال المصنف في تلخيص المحصل من ان اوائل قدماء العقلاء

قالوا العلم حصول صورة المعلوم في العالم ومع ذلك فهو نعت صاحبها
للعالم لا المعلوم والعالم والمعلوم ان كانا متغايرين فلا بد
ان يتصور العالم المعلوم ولا يمكن ان يعقل المبدأ الاول شيئا غيره
وان كانا واحدا فلا بد من تغاير اعتباري حتى يمكن ان يعقل
الاضافة بينهما ولا كثرة في المبدأ الاول بوجه من الوجوه فهو
لا يوصف بالعلم بوجه بل هو يفيض العلم على الموجودات التي هي
معلولاته كما يفيض الوجود عليها هذا مذهبهم والباقون منهم
ومن اهل الملل جميعا اتفقوا على انه تعالى عالم انتهى عبارته فانه
صريح في انهم نفوا العلم مطلقا ظنا انهم هذا الظن الباطل ويدل
عليه قول القائل هذا الذي نقل المص عنهم لا اطلاعا فقد بطل ما توهم
من انهم انما نفوا العلم التفصيلي فقط او قصد منه توهم حمل
قول المحشي عليه ولو ظنوا انه ان هذا هو العلم على العلم كما هو
الكامل الذي هو عين ذاته اي ظنوا ان العلم اللائق بجناب
المقدس الالهي هو هذا العلم فقد بطل هذا الذي نقل المص في
كيف يمكن حمله عليه فضلا عن دلالته عليه والقول بان الدليل
قد لا يكون مفيدا للمدعى سافر بصريحهم بالتنجيم لو كان مراد المحشي
ما توهم لما جاز له ان يقول كما يدل عليه ان يامل قوله والبعض
الذي لم يستدل بعض الفلاسفة على نفي علمه تعالى بذاته بان العلم

عبارة

عبارة عن اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم او عن حصول صورة
المعلوم في العالم فلا يصح ان يعلم ذاته اما على الاول فلاستحالة
تحقق الاضافة بين الشيء ونفسه واما على الثاني فلامتناع حصول
الشيء في نفسه على انه يلزم كون الواحد الحقيقي فاعلا وقابلا
ومستكملا بغيره وهو محال كما ذكره صاحب الطوالع وحرره
النيريزي في شرح اثبات الواجب الجديد واجيب عنه
بان علمه تعالى بذاته انما هو عين ذاته وهو عبارة عن عدم غيبة
ذاته عن ذاته وعدم غيبتها عنها والتغاير الاعتباري فلا يلزم
محذور اصلا ولعل هذا البعض انما نفى علمه تعالى بذاته الزائد
على ذاته لا العلم الذي بذاته هو عين ذاته كما صرح به المحشي المحقق
لان دليله هذا انما ينفي علمه فقط فالجواب هذا ليس
عن هذا الدليل بامل الا ان يقال العلم المنفي للاضافة المخصوصة
ان لم يكف فيه التغاير الاعتباري لم ينف العلم مطلقا وليس
كون علمه عين ذاته كما لا يخفى اللهم الا ان يكون لهم
دليل اخر قوله جاز ... اي عند المتأمل هو الحاصل التصور
فضول ... الحكم والمنافع واستعمال حله على محاسن المصالح
والرب الاكمل الاعلى والنظام الاحسن الاصل الاولى وليس
كان في مصر ... العقلية بالوصف يدل على ان صانعه حكيم

بالعلم والجهل بالضرورة فان فطرة العقول الصحيحة وان جازت
في اول النظر وبادي الراي ان يكون ما هو في ما هو الحق مستبعدا
واقعا وكلام الشارح كان ظاهره تجويز ان يكون هو في
ما هو الحق واقعا في الواقع وفي نفس الامر وهو باطل ضرورة
ان ترجيح المرجوح واختيار الاخس الادون على الاشرف
الاعلى واشار الى قصور على الكامل يؤذن بالسفه والجهل
او بالقصور والحاجة وهو عين ما يصحح التصور هنا فصرف المحشي
كلامه عن الظاهر واوله بهذا التاويل ليستقيم وقال ولا وجه لما
لانه لو قال ذلك لم يحتج الى التاويل بل يستقيم ظاهره لانه
ذهب اليه الشافعي وكثير من الاشاعرة **قوله** وقد عرفت
ما قدمنا انه لا يسع احدا من العقلاء على الوجه الذي
هو عليه الا وقد عرف بوجهه فلا نعيده **قوله** لعلهم سكتوا
اه قد استبان بما مر ان اظهار المعجزات وخوارق
العادات مقرونا بالتحدي على يد مدعي النبوة الصادق
تصديق له من الله تعالى ونص على نبوته وانه رسول منه تعالى عليه
وهو موقوف على علمه تعالى به وبجميع ما يظهر على يده من المعجزات
وخوارق العادات مقرونا بالتحدي فانها من افعاله تعالى
تصديق له وانما ما يحتج البالغ على خلقه وحسنا لعذرهم وذلك
لانه

نافق الحدي بالضم وفتح الدال المنازعة والمباراة وقد تحدى

لا نسلم ان قيل لا يتصور الا ان يكون المرسل عالما قادرا على جميع الممكنات
والكليات والامر بعلم ذلك كله لانه لو جوز تجويز كونه غافلا
عن عالم بالجزئيات لا يمكن ان يحمل ما يظهر على يده من المعجزات على
ضرب من السحر والنيرنجات والحيل فلا يتم علم بالعجز ولا تحصيل به
عدده بل يلزم افحام النبي عليه السلام فلا يمكن التمسك في اثبات
عموم العلم وشموله على الكليات والجزئيات بالادلة السمعية
لما فيه من الدور الظاهر وما قال بعض الافاضل في رسالة
دليل الهدى من انه يمكن اثبات تحقق صدق مدعي النبوة بشهادة
المعجزات وحصول العلم بنبوته بمجرد ظهور خوارق العادات
على علمه تعالى بها في نفس الامر الا انه ليس موقوفا على علم الامة
بل هو اسقط من لانه لا يتم به الحجة ولا يحسم به العذر بل يلزم الحاجة
الا ان علمهم بها كما لا يخفى **قوله** فيكون الالتفات بها بكذا
وحدث بهذه العبارة في كثير من النسخ اي بعض الالتفات المعدود
وفي بعضها بهما بصيغة التثنية فعلى الاول الضمير للنبوة والباء
للسببية لان الالتفات لا يتعدى بالباء صرح به او بل ومعناه
انه ان اراد بالحضور الحضور بعضها اي الحضور بالكلية
عالم بمدعي النبوة من انه رسول الله تعالى وان ما يظهر على يده
من المعجزات مقرونا بالتحدي وجميع ما جاء به من عند الله فيكون الالتفات

على ما يده على وجه يطمئن به القلب هو على ما تراه وكذا اما قبل ظهور المعجزات وخوارق العادات وان كان موقوفا

قوله ان اراد بالحضور الحضور المقتضي الكامل اشار بهذا الترديد الى رد الجواب وتقريره ان دفع الدور مقتضى هو ان العلم
بالمرسل قد يحصل بعلم متعلق بالمرسل واعجازه بعضا او يكون غير متعلق بهما بل يكفي علم مطلق غير مقيد بهذين
فح الاول جزء الدور المحال اذ هذا العلم يفهم من الشرع اذ الشرع دال عليه والفرض انه لم يحصل الا منه انما يثبت بالادلة السمعية
مقتضى الكلام بكمله ان الله تعالى عالم اذ الشرع ورد به والشرع انما ورد بهذا العلم فرجع الكلام الى انه تعالى عالم لانه عالم
بوسط ظن انه عالم وليس الدور الا هنا وعلى الثاني يرد اعتراض الشارح من انه لا يكفي انكاره ولكن العبرة بوجه
انه وهو ان المجيب كيف دفع الدور فيحصل ... صدق الانبياء عليهم السلام بالمعجزات ... علمه تعالى بهم وبمعجزاتهم مفصلا
فح لقدر توقف صدقهم بالمعجزات لو اثبت علمه تعالى بهم لزم الدور ...

اليها بسبب المعجزات مستفادا من الشرع واصل العلم المعرفة
فانه كاف فيه وعلى الثاني لم يكن الحضور للمعجزة ومدعي
النبوة وتمكن لم يكون للعلم والقدرة والثاني لا يستلزم الا
لان الالتفات لا يتعدى بالبال الا ان يكون بمعنى التوجه
انه ان اراد بالحضور الحضور المفصل بكون المرسل عالما بمدعي
النبوة وبما ظهر على يده من المعجزة وخارق العادة في زمان
عليها فيكون الالتفات اليها اي الى كونه عالما وقادرا
عليه بالتفصيل مستفادا من الشرع الثابت بسبب المعجزة واصل
العلم المعرفة فانه كاف فيه وان اراد بالحضور حصول
اصل العلم بان لا يكون معلوما الا من الشرع فيرد عليه ما
اورده الشارح عليه بقوله اما عندي فلانه حمل بناه اي ... واما
حمل الحضور المفصل على علمه بمدعي النبوة وبما ظهر على يده من
خوارق العادات على الاطلاق ففيه ما لا يخفى من ورود ...
اثبات نبوته موقوف على علمه تعالى وبجميع ما ظهر على يده من
المعجزات وخوارق العادات وقدرته تعالى عليها فان من
افعال الله تعالى تصديقه تعالى ونفس علمه بصدق نبوته وما
قيل فيه قصد عرف ما قدم ما قال الحكم ليس يقال الا من تمسك
بالادلة السمعية اراد اثبات علمه تعالى بجميع الممكنات في الازل

حمل الحادها

حمل الحادها بالتمسك بالادلة السمعية فلا يرد عليه الايراد المذكور
فهو صحيح مستقيم لا شبهة فيه اصلا قوله حاصل كلامه اه واعلم
ان التعقل هو عدم غيبة الشيء عن الذات المجردة عن المادة
وهو يصدق على المجرد العاقل لذاته لانه تعالى اه غير غائب
عن ذاته لامتناع غيبة الشيء عن ذاته فيكون عاقلا لذاته عالما
بذاته لان وجوده في نفسه هو بعينه وجوده لذاته وما وجوده في نفسه هو وجوده
لذاته فهو عاقل لذاته عالم بذاته لان كل موجود مستقل في
ذاته اذا كان وجوده في نفسه هو وجوده لذاته كان عاقلا
لذاته وعالما بذاته وكلما كان وجوده في نفسه هو وجوده
لغيره كان غير عاقل لذاته مجتمع غيره لا يزال كان وجوده
المحسوس في نفسه من حيث هو محسوس هو بعينه وجوده لمدركه
ووجوده لمدركه نفس محسوسيته وجوده مدركه او ملزوم لها
وكذا وجود المعقول في نفسه من حيث هو معقول هو وجوده
لعاقله ووجوده لعاقله هو بعينه معقوليته ومعلوميته ومدركيته
او ملزوم لها كان كل مجرد عن المادة عاقلا لذاته عالما
بذاته مدركا لها لانه غير غائب عنها وذاته المجردة معقولة له
معلومة به مدركة عنده مشعور بها له لان كل مجرد عن المادة
وجوده في نفسه هو بعينه وجوده لذاته لبراءته عن المادة وتعلقه

عن مقارنتها وما هو كذلك فهو لا محالة حاضر عند ذاته غير غائب
عن ذاته ظاهر على ذاته غير محتجب عنها وما هو كذلك فهو عاقل
لذاته عالم بذاته مدرك ذاته بشرط ان لذاته وذاته معقول
له معلوم مدرك مشعور به فاذن كل مجرد عن المادة عاقل ومعقول
وعقل لذاته بذاته والمغايرة اعتبارية ولما كان النفس الناطقة
الانسانية مجردة عن مقارنة المادة وتوجد في نفسها هو
وجودها لذاتها حاضرة عندها ظاهرة عليها غير غائبة عنها فهي
عاقلة بنفسها عالمة بذاتها ومعقولة وعقل لذاتها بذاتها
من غير مغايرة بالذات ومراتب التجرد لما كانت مختلفة في الشدة
والضعف والكمال والنقص والفعل بانع لزم في ذلك كله
كان كل ما كان تجرده اكمل واقوى واشد وافضل وازيد
كان تعقله اقوى واشد وافضل وازيد فالعقول اكمل
وازيد تعقلا واقوى واشد ادراكا من النفوس على ان
العقول علل لها واقرب منها الى جناب المبدأ الاول في
قبول الفيض والعلة اكمل واشرف من المعلول والاقرب اعلى
واولى وافضل من الابعد فقد تحقق بهذا ان التعقل وملاك
الامر في الادراك انما هو التجرد عن المادة وحيث التجرد
حاصل فالتعقل حاصل كالعقل والنفس وحيث لا تجرد لا تعقل

كالاجسام

كالاجسام واعراضها وان قوة التعقل وكمال الادراك
بقدر قدرة التجرد وكمال البراءة عن المادة كالعقول فانها
اقوى تعقلا واكمل ادراكا من النفوس لكن لا بد في تحقق
التفاوت المظاهر في النفوس الناطقة الانسانية وقوة بعض
النفوس في تعقلاتها وزيادة ادراكاتها لقوة تجردها
وزيادة تقدسها بالرياضات والمجاهدات على بعض في
التقدم في النوع والتجرد للنفس في الفطرة والجبلة وشيء في
زيادة بيان ثبوت اثباته ثم لما كان كل مجرد عاقل
مدرك نورا محضا كما صرح به صاحب حكمة الاشراق بقوله
كل من ادرك ذاته فهو نور محض وكل نور محض ظاهر لذاته
مدرك لذاته ثم عكس كبرى من قول المشائين من ان كل
مدرك لذاته مجرد عن المادة وكل مجرد عنها مدرك ذاته
وقال الاشراقيون كل ما هو عالم بذاته فهو نور محض وكل ما هو
نور محض فهو عالم بذاته بل الامران واحد ولهذا الشيخ
يسمون المجرد نورا والمتوسط ظلمة فلا مجال لاعتراض الاشراقي
وبعضهم بالمتوسط على المشائين فانه جوهر غاسق ثم انه غير
موجود في نفسه فان حصولها انما هي القوة المحضة وملاك الامر
في الظهور والادراك الوجود والفعل ولهذا قال بهمنيار

وما هو اقوى الموجودات فهو اقوى في باب المعقول وقد
حقق المحشي الامر فيه بما لا مزيد عليه في غاية البسط والتفصيل
ولم يبين كما اذا عرفت ان كل معقول فهو مجرد عن المادة و
الموجود الفعلية لا يستلزم عكسه حتى يعرف ان كل مجرد فهو معقول اراد
بيانه بما حاصله ان كل مجرد عن المادة فاما ان يمكن ان يعقل
او لا يمكن ومحال ان لا يمكن ان يعقل اذ لا يلزم من فرض كونه
معقولا مدركا محال وكلما هو كذلك فهو ممكن ان يعقل وكلما هو
ممكن ان يعقل فامكان تعقله لازم له لاستحالة انقلاب الشيء
الامكان الى الامتناع والوجوب لتطرق الاستحالة ومحال ان
لا يصح ان يعقل واذا كان ممكنا ان يعقل فاما ان يصير في شيء
فيصير معقولا مدركا كما هو شان المعقولات بالقوة اعني
الامور المادية المكتنفة بالغواشي الغريبة فانها لا يمكن ان
يعقل الا بتجريدها بالفعل بتوسط المشاعر والمدارك الجسمانية
فمنها ما يبلغ نوعا من التجريد بسطح في آلات الحس فيدركها
ومنها ما يبلغ في التجريد مرتبة في الحس فيعقلها او لا يصير بل
يعقل من غير ان يصير في شيء كالمجردات بالفعل فانها لتجردها
عن مقارنة الغواشي المادية يعقل من غير ان يصير في شيء
والا لكان المجرد بالفعل مجردا بالقوة وهو خلاف المفروض

الغواشي جمع الغشاوة

كل مجرد بالفعل

كل مجرد بالفعل معقول بالفعل بيانه ان كل ما هو ممكن الثبوت للمجرد بالفعل
فهو واجب الثبوت له بالفعل والا لكان ثبوته له موقوفا على
استعداد او مادة فاللازم ان يكون المجرد بالفعل مجردا بالقوة
وهو خلف ثم ان بالبيان المذكور ان كل مجرد عن المادة فهو
عاقل لذاته وذاته معقول له ولا يشترط المغايرة الذاتية بينهما
كما في النفس الناطقة فثبت به ان كل مجرد معقول له وما ذكره
في توجيه قوله هذا فهو تسهيل لما في توقف ان كل مجرد عاقل و
معقول وعقل فتامل قوله ويمكن الاستدلال الخ واعلم ان
العقلاء سموا وحدوا المدارك الجسمانية المكتنفة بالغواشي الغريبة
والمشاعر الهيولانية المنغمسة في الامور الطبيعية من الحواس الظاهرة
والباطنة عقولا دراكة بالفعل وكذا وحدوا الامور التي هي
المكتنفة بالغواشي الهيولانية الظلمانية عقولا للمعقول بالفعل
بل معقولا بالقوة بحاجتها في تجريدها عن تلك الامور المادية
الظلمانية فاذا جردت بالفعل عنها صارت معقولة مدركة
بالفعل ووجدوا النفوس الناطقة الانسانية عاقلة لذواتها
عالمة بانفسها وبالامور المجردة عن علائق المادة بالفعل كلها
بان كل موجود بالفعل مجرد عن المادة عاقل لذاته مدرك
لها عالم بها وبغيرها من الامور المجردة التي حصلت والمدركة

قال السيد الشريف واعلم ان القوة المدركة ... [illegible]

العاقلة والمعقولة انما هو المادة الجسمانية فيمكن اسباب كمال كل
بالاطلاع على احوال نفوس الحكماء الالهيين من ارباب الكشف
والشهود واصحاب الذوق والتالهين فان كل من كان منهم
اكثر تجردا عن الغواشي المادية الجسمانية واشد بعدا عن
العلائق الهيولانية الظلمانية كان اكثر تعقلا واشد علما وادراكا
حتى فاز اكثرهم بالكمال التجردي وبعضهم بمرتبة العقول الفعالة
وخلعوا جلابيب ابدانهم وصعدوا الى عالم الاعلى وشاهدوا
الانوار المقدسة والعقول المجردة وغير ذلك مما هو من موجودات
عالم الملكوت وعقلوا الاسرار والحقائق المجردة واثار الانوار
المكنونة التي لا يمسها الا المطهرون كما حكي افلاطون الالهي
عن نفسه انه قد خلع بدنه وصعد بنفسه الى العالم الاعلى وشاهد
الانوار المقدسة والعقول المجردة ورأى ما لا عين رأت
ولا اذن سمعت وحكى المعلم الاول مثل ما حكاه عن نفسه
والنقل كلهم على ان هرمس خلع بدنه وصعد بنفسه الى العالم الاعلى
وغيره من اصحاب المعارج وهذه الحكايات وغيرها من
حكايات كل واحد منهم انهم تجاوزوا عن مرتبة الاتحاد الا انها
متواترة بالمعنى وما شاع وذاع من اكابر الصوفية المجردة
عن العلائق المادية المقدسين عن الغواشي الطبيعية من الكرامات

والمجردات والاطلاع على اسرار عالم الغيب والشهادة فهو
دليل ظاهر على ان المانع من التعقل والعلم بل من سائر الكمالات
العقلانية انما هو المادة والعلائق الجسمانية الغواشي الهيولانية
الهيولانية والتجرد ذريعة العلم والتعقل بل معراج الاتصال
بالعالم الاعلى ووسيلة الوصول الى جناب المبدأ الاول تعالى وتقدس
وتعالى وادريت وتحقق ان كل مجرد عاقل لذاته وعقل لذاته
بعد تجرده عما سواه وبالكمال التجرد عالم لذاته
بذاته على انا فوق ما تعقله العاقلون
وتعلم العالمون جل جلاله قوله وقد يستدل به قد استدل
في مطالب ان كل ما هو كمال مطلق للموجود من حيث هو موجود
فهو غير ممتنع الثبوت له تعالى وكل ما هو كذلك فهو واجب الثبوت
له تعالى بنفس مرتبة ذاته الواجبة بالذات اذ لو كان ممكن الثبوت
له تعالى لكان ثبوته له تعالى موقوفا على استعداد او حال له فيلزم
ان يكون الواجب الحقيقي الكامل المطلق المجرد الحق البري عما
بالقوة من كل وجه في ذاته بذاته مركبا في ذاته عن كامل بذاته
وما بالقوة هف فالعلم كمال مطلق للموجود من حيث انه موجود
فهو واجب الثبوت له تعالى فيكون بهذا الدليل الظاهر
انه تعالى عالم عاقل لذاته وهو المطلوب قوله لا يخفى الخ

لا يخفى ليس هذا الدليل على ما هو المراد انما يدل على عموم علمه تعالى
بذاته وبجميع الموجودات كلية كانت او جزئية بعد صحته وتسليم
انه دال على علمه تعالى بذاته وهو من الصرف لكلامه قدس سره الظاهر
المساق ومما لا يخفى جوازه ان الظاهر المتبادر من سياق
كلامه قدس سره ان هذا الدليل انه دال على علمه تعالى بذاته كما انه دال
وبجميع ما سواه من مخلوقاته ومصنوعاته كلية كانت او جزئية مستقلا
من دون ضميمة دليل اخر دال على علمه تعالى بذاته وهذا ليس
الا وان يحمل على احد الوجهين اللذين ذكرناهما انفا
سابقا فتبصر ولو حمل على احد المعنيين الباقيين لا يخفى ويمكن حمله
على معنى اخر مناسب لها وهو انه سبحانه من حيث انه مبدأ الكل اي
فاعل لوجوده ولا يصح ذلك الا ان يكون بريا من كل وجه
عن ملابسة ما بالقوة فهو نفس الوجود البحت الواجب بالذات
المبرء عن الماهية والاوساط ما بالقوة فهو نور بحت بسيط و
ظهور لذاته بذاته وما من وجود وكمال وجهة الا وهو
فائض من ظل كماله فهو ظاهر له حاضر عنده غير غائب عنه تعالى
قوله ما يعبر عنه بالعلم الخ قد اشتهر بين اهل الشرع انه قال النبي
صلى الله عليه وآله اول ما خلق الله العلم وقال اول ما خلق
العقل وقال اول ما خلق الله نوري واتفق ارباب النظر و

على انها عبارة عن موجود واحد هو اول ما خلقه الله عز وجل
فمن حيث انه سبحانه واسطة او حد سائر الموجودات وافاضة
نظام الخير والترتيب الاصلح للعلم تعالى له العلم ومن حيث انه عقل مبدأ
الكل تعالى له العقل ومن حيث انه نفس من اشراقات نوره
كمالات جمال السبوحة وكرامة تعالى له النور المحمدي واصحاب
الظاهر ما بالقوة بالعقول بل قالوا ان اول ما خلقه الله هو
قلم قد صدر منه تعالى صورا الانوار في عالم الامر بامره
واول عقل خلقه الله هو عقل امر له بالاقبال والادبار فعقل
فاختص بالفضل والكرامة واول نور خلقه الله هو نور محمد
ومن عادة الحكماء ان احدوا تارة العالم الحسي بالانسان
الكبير فجعلوا له واحدا او سموا جسم الكل واحدا وجعلوا النفوس
المحركة السموية بالتشويق له نفسا واحدة بالطبع وسموها
نفس الكل واحدا واجمع العقول المجردة له عقلا واحدا
وسموه بالعقل الكل وتارة خصوا العقل الاول المحرك
للجرم الاقصى بالشوق بالعقل الكل ونفسه بالنفس الكلي كما في نفس
في الكواكب والمبدأ او المعاد وغيرهما فتخصيص النبي بالعقل
الكل عن القلم بالصورة لا يخ عن شيء ونظيره من يوجه قولوا بالعقول
عند الحكماء قوله فالعلم الذي يمكن ان يراد به جملة العقول المجردة

كما هو الظاهر المناسب بالمقام ويؤيده قوله وبالعقول
عند الحكماء وبغيره كتاب المحو والاثبات وهو اول المخلوقات
من غير بعد ويمكن ان يراد به العقل الاول كما هو المشهور بينهم
في اسباب العلم الذي في هذه المرتبة وهو ظاهر قوله وهو
اول المخلوقات فعلى التقديرين فهو جميع ما فيه من صور جميع
الموجودات من الازل الى الابد من غير تغيير وتبديل حاصل عنده
فلا يعزب عنه شيء علمه وهو كل شيء علم وهو علم
تفصيلي بالنسبة الى المرتبة الاولى وهو علم في جميع الممكنات
ليس على التدريج بل دفعة واحدة وقد عرفت في الاحكام
والتفصيل في علمه فلا حاجة الى الاعادة قوله وثانيهما
ما يعبر عنه قال بعض اعلام اهل الشرع اول ما خلق الله القلم
الاعلى وهو العقل اي اللوح المحفوظ وهو نفس الكل وورد
في كتب اهل السنة او اشارات الصوفية بالاكثر وما
قال رئيس المحدثين ابن بابويه في ... النور قوله
في اللوح والقلم انهما ملكان ... لان اطلاق
الملائكة على مجردات الملأ الاعلى شائع وقد عرفت ان
الحكماء جرت عادتهم باطلاق نفس الكل تارة على جملة النفوس
المجردة لاجرام السموات وتارة على نفس الفلك الاعلى فقول
المحشي

المحشي وما نفس الكل عند الصوفية على ما يرى وما قال استادنا
مالك المعلمين من قوله وربما يقال للعقل الاول او لعالم العقول
جملة اللوح المحفوظ وام الكتاب والكتاب المبين لكون
كل ما فيه من الصور المنقوشة محفوظا من التغيير والتبديل ولكونه
كتابا الهيا مشتملا على صور الموجودات من غير تدريج وتعاقب
لا تصادم ما ذكرناه فانه اصطلاح اخر بل يؤيده قوله وربما
يقال قوله فاللوح المحفوظ يمكن ان يراد به جملة النفوس الفلكية
كما هو الظاهر المناسب بالمقام ويشير اليه قوله وبالنفوس
الفلكية المجردة عند الحكماء ويمكن ان يراد به نفس الفلك الاعلى
وعلى التقديرين فاللوح المحفوظ حاضر جميع ما فيه من نقوش
صور الكل ... عنده فلا يعزب عنه وهو علم تفصيلي له
بالنسبة الى العقل الاول وهو ظاهر وما قال استادنا مالك
المعلمين من قوله ويقال للنفوس السماوية كتاب المحو والاثبات
لوقوع ذلك فيما ينطبع فيها مما يتعلق بالقدر من صورها يكون
في المستقبل من الحوادث المقدرة ازمانها فتلك ادراك النفوس
المنطبعة السماوية وبالنفوس المجردة وهو اصطلاح اخر فلا
تصادم ما نقلناه قوله وبالنفس كتاب المحو والاثبات
كما قال المحشي في رسالة له في اثبات الواجب ان النفوس الفلكية

الى رتبة في اجزائها كتب المحو والاثبات فهو انما يثبت
وعنده ام الكتاب فهي راس كل شيء من شيء العالم
الالهي وهي بمقدار الف وستين العام مما تعد المجمول بحث اليه
في تلك النفوس الفلكية صورها او حده في تلك السنة بعد تمام
الايجاد فيها نحو ما ويثبت صورها بوحده في السنة الاولى
وهكذا الى عمر النهار على ما ذهب اليه الحكماء واشير الى اوائل بدء
السنين بقوله تعالى يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب واشير
الى تمام تلك السنين بقوله تعالى يدبر الامر من السماء الى الارض
ثم يعرج اليه في يوم كان مقداره الف سنة مما تعدون واسمى
وقال بعض اساطين حكماء الالهيين بنقوش صور الكائنات
ازلا وابدا المحفوظ في الرابع العلوية ومصورة فيها وجود
عند الله علمها كما يوجد بجميع هيآتها واشكالها وحركاتها
وسكناتها وسائر ما يوجد لها فان الافلاك ابدا منقوشة
منقوش بجميع الكائنات وتلك النفوس في سطوحها المحو ولا
تحس بالبصر السعادية الافلاك كلا الا بسبب المقام وتملك اكثر ح
العقول الاجسام السفلية فكما ادرجها الحس فهذا الكتاب
مع ما فيه حاضر عند الله تعالى غير غائب عنه قوله ولا انتهائها في
اي رابع مراتب علمه تعالى كتاب نظام الوجود المشتمل على جميع
الممكنات

الممكنات من اجزاء عالمي الغيب والشهادة واجزاء عالم المثال
البرزخي باسرها سواء كانت ذواتا اعيانا عقليا او حسيا
او صورا ادراكية منطبعة في القلم الاعلى وفي اللوح المحفوظ
وما كان وما يكون وما هو كائن من الازل الى الابد في كتب
المحو والاثبات روحانية او هيولانية ذواتا اعيانا او صورا
ادراكية كلية او جزئية من غير ان يتطرق اليه ما يقاس الى علمه تعالى
ماض او مستقبل او حال ومن غير ان يتصور فيه تعاقب وتدريج
فان الامتداد الزماني المنبئ في جهة الازل الى الابد باسره
احاط علمه تعالى كان واحدا لان الامتداد المكاني المنبسط
المحيط الى المركز بالنسبة اليه كنقطة واحدة فكتاب نظام الوجود
حاضر عنده في مرتبة الايجاد بجميع اجزائه غير محتجب عنه تعالى وهو علم تفصيلي
له تعالى ما عبارة ومعلوم باعتبار فلا يعزب عنه شيء مثقال ذرة
في الارض ولا في السماء ولا اكبر منها ولا اصغر وهو بكل شيء عليم
قوله اما الذي على السؤال الاول لما ثبت وتحقق لي علمه تعالى
بذاته الاقدس علمه بجميع ما سواه من معلولاته وحضورها
عنده في ادنى واشد في اسباب البرهان والا ممكن
التام لها بحضور معلولاته عنده وانه في جميع ما يوجد هنا
لا يسمى من بدي السؤال الثاني اما الاول فلان حضور المعلولات

[illegible]

في العلم الاجمالي الكمالي بمعنى حضور ذاته عند ذاته والمانع المتكلم
على ذكره المحشي المدقق واما اندفاع السؤال الثاني فلما فصله المحقق
وما قال العلامة الدواني في شرح عقائد العضدي من قوله
ويمكن ان يذهب الى الاحتمال الذي ابداه بعض المتأخرين من الفرق
بين القيام بالفعل والحصول فيه ويقال ان الممكنات حاصلة
في العقل ليست قائمة به وقد صرح بهذا على ما ذكرناه في بعض
تعليقاتنا انه هو من حيث انه قد ذكر بطريق الدعوى ولا دليل
له عليه واما بحسب الاحتمال فلا فائدة فيه واثبت ... بانه لو
اجرى هذا الاحتمال على مذهب الحكماء لزم ان يكون الممكنات
موجودة في علمه تعالى الذي هو عين ذاته ولا يكون قائمة بذاته
ولا يمكن حمل المثل الافلاطونية على ذلك والدلائل التي ذكرت
في نفيها انما تنفي اذا قيل بوجودها في الخارج كما لا يخفى على من
له دراية وهو اوجه مما قيل ان علمه تعالى بالممكنات منطو في علمه
تعالى بذاته لان ذاته تعالى هو علة جميع الصفات معلولة له تعالى ومن
جملة تلك الصفات انه مبدأ للممكنات على الترتيب الواقع فيعلم
انه مبدأ لها فيعلمها بعلمه بذاته من غير ان يؤدي الى كثرة في
ذاته وصفاته انتهى فعلمه نوع ما يتبدل ذكرنا مما قيل ... قال
ما صدر منه اي اول ما صدر عنه تعالى الصور العلمية التي هي لوازم

ذاته

ذاته الاحدية الوجودية المتعينة بذاتها فانه تعالى اراد ان يعقل او يعقب
ماهيته ... وسلم بها وحدة المحضة وهو ظاهر عبارة صاحب
الاشارات لكنه صرح في الشفاء بقوله واورد على المصنف انه
مخالف لقواعدهم وليس ما قال العلامة الدواني في شرح عقائد
العضدي حيث قال على اصولهم لا بأس بصدور الممكنات بحسب الوجود
العلمي بذاته فانها بحسب هذا الوجود هو العلمي اوسع من هذا الوجود
متحدة ويمكن ان يذهب الى الاحتمال الذي ابداه بعض المتأخرين من
الفرق بين القيام والحصول ويقال الممكنات حاصلة فيه ولا
قائمة بذاته وقد صرح في بعض تعليقاتنا انما هو لانه ذكره على سبيل
الدعوى من غير دليل واما بحسب الاحتمال فيه واثبت بانه
لو اجرى هذا الاحتمال على مذهب الحكماء لزم ان يكون الممكنات
موجودة في علمه الذي هو عين ذاته ولا يكون قائمة بذاته ولا يمكن
حمل المثل الافلاطونية عليه والدلائل التي ذكرت على نفيها انما هو
اذا قيل بوجودها في الخارج كما لا يخفى على من له دراية وهو اوجه
مما قيل ان علمه بالممكنات منطو في علمه بذاته انتهى فعلمه نوع ما قيل لك
المذهب مما يدفع عنه جميع ما اورد عليه وكان الشيخ العارف
الشيخ الكبير صدر الدين القونوي قد قال ان تصور معلومه كل شيء
في عرصة العلم الالهي الازلي بما هو به الحق ... الاشياء ...

وصفها بسببه سوء فهم عرض العلم ومرتبة الاستهلاك في الحق سبحانه وتعالى
وكتب عليه بعض أهل الذوق لأن لكل حصة باعتبار معلوميتها
لا يترتب عليها الحكم بها ولوازمها ولا يكفي ما وهم الوجه
لكلام المحقق وكلام الاستاذ بما يحث لا يوجد عليه شيء
من الاشكال لأن هذا البحث ظاهر عبارته وأما ان أول
وحمل على العلم الاجمالي الكمالي الذي هو علم ذاته بعيد جدا
التأويل لأن كلام الاول مرموز وكلام … المحاكمة
منه فلا مجال لشيء من الاشكالات التي أورد عليه أصلا
قوله بل ما صدر عنه أمر تلك الصور العلمية التي لوازمه
ومعلولاته الموجودة في … بحسب ذلك الوجود في العلم
أو في هذا البحث وذلك الوجود مساوق عن حصة ذاته الأحدية
باعتبار المعلول عن العلة وأن الأحدية الواحدة هذا أنها ليس معلوم
بها ولا متكثرة وتكثر لوازمها ومعلولاتها لا في وحدتها
الملزومة لها المقتضية إياها بذاتها ونورها في … احدية
بحسب الوجود العلمي أو حصولها في علمه بحسب ذلك الوجود لا يحمل
على وجه منعها من … التكثر والانفعال والاشكال لأن
لها مرتبة الحرف لا يترتب عليها الحكم بها ولوازمها قوله
فان قيل انما كان … كلامي … هذا … الحشي

المدعى

المدعى السوقي بينهما فحمل كلام الأول على علمه التفصيلي الذي
جمع الانحاءات الغيبية مستورة وكلام الثاني المذكور بعده
على العلم الاجمالي الذي جمع الصور العلمية القائمة بذاته الأحدية
بالوجود العلمي مستورة فلا عدم صدور شيء من … دون …
فظهر بطلان ما الزمه بعض الجمهور من ان التمكن … باعتبار
كونها على مستورة في ذلك الانحاءات لأنها ليست مستورة بالعلم و
الارادة لأنها مستورة بالعلم الزائد على الذات قوله والمدعى
الكائن انه بعض صاحب الملل والنحل عما ليس للمنطقي انه قال ان المبدأ
الأول … ابدع العنصر الذي فيه صور الموجودات والمعدومات
كلها اولا … عن كل صورة موجودة في العالم العقلي
والعالم الحسي وما … الأول ذات العنصر الأول صورة
ومثال … قوله فعلى هذا ان قدس سره كون
الجوهر الاول غير مستور بالعلم الزائد غير قادح اصلا لكن
وسبب … العلم الاجمالي هو … الصادر الاول
واحد … سائر الموجودات لان … الفعل المقتضي
لخصوص موجود … الصورة الادراكية
الذي … قوله ولعل ذلك انه ولو كان الاختيار لا يوجد
الا بالعلم الزائد على الذات لكان صدور الصور العلمية الموجودة

… الصور العلمية … في الصدور … بالعلم الزائد …

بالعلم الا انه بالايجاب لا بالاختيار كما ذهب اليه بعض الجمهور
وهو منشأ ما ترى وتخصيص الاختيار في الموجودات العينية تحكم
ظاهر قوله ثم قد عرفت ان الاختيار لا يوجد بدون العلم
اي سواء كان متحدا مع المعلوم كما في الالهي ذوقا
الموجودات بحسب الوجود العلمي قائمة بذاته الاحدية او حاصلة
في علمه بذاته الاحدية من غير لزوم محذور او كان ذلك العلم زائدا
على الذات الاحدية وقد عرفت ان الاول لانه اشد الانكشاف
واقوى في الظهور من الصور الادراكية مع انه يمكن استنباط
كون العلم المقدم المتحد مع المعلوم كما في الالهي ذوقا على الذات
من اصول اهل التنزيه كما لا يخفى على من له ادنى دراية وانس
بكلامهم قوله كما ان الكتاب ام لا يزيغنك المثال عن سبيل
فيظن ان علمه الاجمالي الذي هو عين ذاته الاحدية هو علمه بما سواه
بالقوة كما ظن بعض المشائين بل هو علمه بتفصيله بالفعل بجميع
الممكنات لان ظهور ذاته لذاته وانكشافها لها وحضورها
عندها الظهور جميع الممكنات وانكشافها وحضورها عند ذاته
الاحدية اقوى واشد من حضور صورها الادراكية عندها
كما مر وهو المراد من ظاهر قولهم ان علمه في الممكنات منطو
في علمه بذاته الاحدية وقد عرفت وجها اخر له ولعلها احق

واعلم انه

واعلم قال المصنف قدس سره والمعارف اعتباري اي اشارة
الى دفع ما يقال ههنا من ان علمه تعالى بذاته الاحدية عين ذاته
وعلمه بما عداه اثر علمه بذاته الذي هو عين مرتبة كنه ذاته
فان ذاته الاحدية حجة كل حجة على العلم التام وفوق
التام بجميع الممكنات وملاك ظهور كل شيء وانكشافه
هو ظهور نفس ذاته بذاته لذاته ولا مدخل لوجود الاشياء
ولا لصورها وشبهها في ذلك بوجه من الوجوه بانه يلزم
ان يكون من الشيء وصف اضافة وهو محال فكيف يعقل
ان علمه بذاته عين ذاته ويلزم ان يكون لذاته الاحدية نحو ما
ن من الاتحاد مع الممكنات وهو منشأ من لم يتصف بالامكان
بوجه من الوجوه فضلا عن ان يكون ذا اتحاد مع الممكنات
وحاصل الدفع ان انما يلزم ذلك لو اسند على هذه الاضافة
ان يكون لها طرفان متغايران بالذات وليس كذلك فانه
مع العلم عدم المغايرة كما عرفت وكفى بك شاهدا علمك
بنفسك وقد نص عليه الشيخ في الهيات الشفاء حيث قال كل
من يعقل شيئا علم ان العاقل يقتضي ان يكون له شيء معقول
وهذه الاقتضاء لا يقتضي ان ذلك الشيء اخر او هو اي شيء
مطلق والشيء مطلقا اعم من هو او غيره فجاز ان يكون ذاته

عقلا باعتبار ومعقولا باعتبار وعاقلا باعتبار كما قال
فالاول باعتبار كون المهية مجردة يسمى عاقلا وباعتبار كون
ان المهية المجردة يسمى معقولا وهذا المسمى هو ذاته فهو عاقل
بان المهية المجردة التي يسمى هو ذاته بان ذاته المجردة
يسمى هو ذاته المسمى وان ما قلت ليس يكون العلم بجميع الممكنات
عين العلم بذاته لو صح لم يكون لذاته الاحدية الواجبة
اتحاد مع الممكنات لم اراد به انه لو صح لم يكون ذاته
الاحدية بهذه الاشياء باعتبار مفهوم وليس فيه تجدد وراء اصلا
الا ترى ان الصور العلمية القائمة بانفسنا كيف هي موجودة
في اذهاننا وهو عين معلوماتها التي قد يكون جوهرا
وغيرها باعتبار وان اراد انه لو صح لم يكون ذاته
عينها من غير ان يغاير انها اعتبار مفهوم والمستدل
قد ذاته الاحدية عالم قادر على جميع الممكنات وهي بهذا الوجه
حاضرة عنده اذ هم المسمى بسبب ان الباري جل مجده
يعقل ذاته ويجب كون مهيته فاعل تام لنظام الوجود وكذلك
يعقل هذا النظام الكلي المحرم الازلي الابدي على الترتيب في
النظام المحرم فيتحقق ذاته الاحدية في ان فاعل مقتض لوجود
المعلول الاول والثاني والثالث الى ما لا نهاية له على الترتيب

الواجب

الواجب وهو عالم بكنه ذاته علما تاما وفوق التمام فهو عالم بجميع
الممكنات بنفس علمه بكنه ذاته الاحدية كما قال اللوكري العقل
البسيط في الاول وانه بخلاف العقل البسيط الذي
يحصل لنا وكما انه العقل البسيط فيه مبدأ المعقولات
المفصلة كذلك العقل البسيط الذي هو في الاول مبدأ
لوازمه التي هي المعقولات المفصلة لا على سبيل الانفعال
بل على سبيل الفعل وهي ايضا ان لا يتغير عن ساهيه اذ ليس فيها
الترتيب الطبيعي الذي يكون باعتبار الاشياء فيه بالفعل مجتمعا
قال الرئيس على انه يتغير وايضا ان لا يتغير عن ساهيه لا على ذلك
الترتيب فلا نقص بحال على بل امثالها موجودة بالفعل على
للامور المساهية فان المثلث لا يمتنع ان يكون له لوازم وجودا
غير متناهية الى وكذا اشار رئيس في ما قالوا ان قولهم
ان علمه بالموجودات التي هي معلولاته على تلك الموجودات
المعلولة بان العلم حصول صورة الشيء للعالم ومع ذلك نقيض
اضافة للعالم في المعلوم فلا يتصور كون الموجودات علما
ومعلوما له في وحاصل الدفع ان التغاير الاعتباري كاف
كما ان الصور العلمية الموجودة في اذهاننا معلومة بانفسها
حاضرة عندنا بها عند النفس وهو ظاهر وعلم من حيث

انها مما لا تنكشف بعينها وانكشافها بصورها
من الموجودات العينية وكذا اشار رحمه الله في قوله تعالى علم العالم
بالعلم باستلزامه النسبة والاضافة وبين العلم والمعلوم فيلزم التكثر
وسيهم من بعد العلم به وهو ظاهر لا يستتره عن الاسما بعد ما ذكر
قوله واما تقرير السؤال والجواب الخ اما السؤال فهو
تقرير ان ليس بعد المناسبة بتلك المرتبة كيف وقد عرفت ان
مناطا اكثر شبه الناس للعلم انما هو هذا السؤال واما الجواب
فهو بعد المناسبة بما لا يخفى اللهم الا ان يقال انه رحمه الله اراد
دفع شبهة الناس للعلم على المذهبين اى على مذهب الاشراق
الذي هو مختاره وعلى مذهب الحكماء والمولى الذي هو مختار
المصنف كما يحكى عن كلامه على ما في عبارته تأمل قوله الا انه
ان يقال الخ وذلك لان بعض الحكماء لما ادعوا علمه تعالى بصوره مع كونه
عالما بذاته بان لا يعلم غير ذاته والا لزم تكثر الصور في ذاته
الاحدية من كل وجه والزم صاحب الاشارات كون
معقولاته صورا مباينة متقررة في ذاته وذلك لا يبقى وحدة
الذات ورده المصنف في شرح الاشارات واجاب عن الشبهة
بان العلم لا يستدعي صورا مغايرة للمعلومات وبين ذلك بيانا
وافيا كما سمع عن قريب ان شاء الله فالاولى ان يقال وثم

من الرسم

من الرسم اشارة الى مذهب صاحب الاشارات كما لا يخفى
قوله العاقل كما لا يحتاج الخ اورد عليه العلامة الدواني علاوة
ايرادات الاول انه غير بين وما ذكره من الاعتبار لم يفيد الا انه لا يجب
مباينة فان الصور العلمية القائمة بذات العاقل من صفات ذاته
والذات مع سائر الصفات حاضرة عنده من غير افتقار الى صورة
ليس المعلول من صفات الواجب تعالى حتى يكون حضوره مستلزما
لحضوره وادراكه لادراكه الثاني قوله فانه يعقل الصورة
ان يعقل تلك الصورة بعينها من غير حاجة الى صورة اخرى
ليس بعلاقة الصدور وحتى يقال يعقل المعلول الخ بل يعقل الصورة
الحلول او الصدور ومع الحلول والمعلول الاول ليس
حالا في ذاته الاحدية الثالث قوله لا تظنن الى اخره
ضعيف لانه يجوز ان يكون شرط التعقل احد الامرين
من كون ذات الحال او صفاته والرابع قوله فان
حصلت تلك الصورة الخ لكنه يكون مصادرة اذ ليس
والمعلوم من كلامه ان حصوله بالصورة في ذاته حيث
فيكون حصوله للعاقل وكذا ... ولا يكون دون
حصوله للعاقل فيلزم لكن لا يظهر ان الحصول على اى وجه
يظهر ... في التعقل وربما كان هذا المتوهم الحصول اعم الحصو

للقابل وان كان اضعف من الحصول للفاعل شرطا للتعقل كما
ان حصول السواد للقابل شرط للاتصاف بالسواد وحصوله
للفاعل وان كان اقوى واوكد منه لا يستلزم الاتصاف
بالسواد وهذا ابهى ولا يخفى ان غرض المحقق هنا انما هو بيان
فساد ما توهموا من ان العلم يستدعي صورا مغايرة في
ذات العالم وهو بين وما ذكره من الاعتبار من بعدك فهو
واف ببيانه وما قال فان الصورة العلمية فهو ظاهر
الاندفاع ضرورة انه لو كان التعقل بالحلول والاتحاد
لما امكن لنا ادراك المحسوسات والمتخيلات اذ ليس لها الينا
نسبة الحلول والاتحاد بل ليس لنا اليها الا نسبة علمية
كما ثبت في مظانه كيف لا وقد قال به العلامة في حواشي
التجريد انما ذكرت الحواس والادراكات الجزئية بطريق التمثيل
ولا يلزم انحصار الادراك الجزئي على الوجه الجزئي في الاحساس
بل الموجودات ذاتا وصفاتا بذواتها وسائر الموجودات
على الوجه الجزئي انتهى من صاحب حرم لا يخفى ان حصول المعلول
للفاعل العالم بذاته مثل الحضور عنده فكيف حصول المعلولات
للواجب بالذات الموجود العالم بذاته واثاره علما تاما و
ورد كلام لا يكون مثل الحضور عنده وقد ثبت في مظانه

الموجودات

لسائر الموجودات من الازل الى الابد بمعنى انه موجود واحد بالنسبة
الى الموجودات فكيف بالنسبة الى الواجب تعالى شانه وتبين رسالة
تلخيص فيه ان ثبت انه تعالى عالم بشيء بما ذكره بل من فكر اذ
بفكر بعلم انه واذ وهو في واذا ورد ودفع الظن الذي ذكره
وهو ما توهموا من ان العلم يستدعي صورا مغايرة والحكم
المردود هو كون علم الواجب تعالى بقيام الصور المغايرة
وقد عرفت توجيهه غير مرة فلا نعيده

تم التعليق

تنبيه

المتبوع وليس [illegible] بالحال وعدم [illegible]
القوابع ان الضعيف [illegible] في امكان [illegible] ذاته ودونه [illegible]
لم يقع وان تحقق خلاف الفرض [illegible] ان لم [illegible] الاله [illegible]
وانه واقع لانه [illegible] كشف العلم بالضعف [illegible] لم يعد [illegible] ودون [illegible]
فلو فرض عدم انه لا اله الا [illegible] الاول في الوجود [illegible] وجود الحق [illegible]
والنقص لا يحصل الا في [illegible] ان الوجود [illegible] الوجود المطلق [illegible] الصنع [illegible] قال
لا بعد [illegible] سبب الاول انه [illegible] للعالم وما سواه [illegible] بوجوده وذلك [illegible]
وجوده [illegible] واجب وانه [illegible] الصانع [illegible] الواجب [illegible]
ان بعض الوجود [illegible] الصانع [illegible] اثبات [illegible]
اثبات وجود [illegible] في اثبات الوجود [illegible] الواجب له وجود [illegible]
العلم [illegible] ودليل على اثبات [illegible] الواجب [illegible] يكون له وجود [illegible]
المذكور في [illegible] قضية بموجبة صادقة [illegible] لا بد وان [illegible] في [illegible]
حصول قضية [illegible] في الموضوع [illegible] العلم الثابت [illegible]
في [illegible] ان الموضوع لدليل [illegible] انه لا يعقل [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] المقدرات [illegible] ان [illegible] لم [illegible] ان [illegible]
[illegible] والنظر [illegible] الا كان [illegible] في تجرده [illegible]
العقل [illegible] على [illegible] وقصاره [illegible] الا [illegible] وجوده [illegible]
[illegible] القول [illegible] العقل [illegible] النفس
[illegible] العقل [illegible] التجرد

وان له

والثبوت [illegible] انفصال
والقوة [illegible] المطابقة [illegible]
[illegible] العدول [illegible] الواجب [illegible]
فلان [illegible] الواجب [illegible] الواجب [illegible] لعدم [illegible]
[illegible] بالضرورة [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] المطابقين بالضرورة تامل [illegible] الاوله [illegible] المعلق

[illegible]

[illegible]

٧١

[illegible] ذاته من جميع [illegible] الصور [illegible]
حيث يكون [illegible] عند ذاته [illegible] وفوق [illegible]
المكنات [illegible] وحضور ذاته عند ذاته ظهوراً تاماً وفوق التمام [illegible]
لذاته وحضور [illegible] العلول ولا مرجل [illegible] اقوى واكمل [illegible] الظل [illegible]
عن المكنات بالعلية [illegible] الاولية [illegible] وجود [illegible] الغيب [illegible]
حضوراً كاملاً فوق [illegible] له [illegible] ذاته الاحدية [illegible] قبل وجود [illegible]
ذلك ولا الصورة [illegible] بتكثير [illegible] المكنات [illegible]
بجعل [illegible] فمعنى [illegible] وجود [illegible]

تام بالفعل من دون استيجاب كثرة في ذاته وصفاته بوصف الوحدة اصلا
بل غاية ما يلزم ان يحصل لذاته الاحدية نسب واضافات كثيرة
وذلك لا يقدح في وحدة ذاته الاحدية كما ان الواحد نصف الاثنين
وثلث الثلثة وهكذا الى ما لا نهاية له مع انها لا يقدح في وحدته
فعلمه التام لذاته بذاته نفس علمه بجميع الممكنات على الترتيب والنظام
الواقع في الوجود علما تاما وفوق التمام بالفعل وحضور ذاته عند ذاته
وظهور ذاته على ذاته نفس حضور الممكنات عنده بهم وبجميع ظهورها
له حضورا تاما وظهورا كاملا قبل وجودها وعند وجودها على نسبة
واحدة متعاليا عن القوة والاجمال والتفصيل في شيء من مراتب حضورها
وظهورها وان لم نعلم كنه كيفية حضورها بنفس حضور ذاته الاقدس عنده
ذاته وعدم عزوب شيء منها عنه بهم لعدم عزوب ذاته الاحدية
عن ذاته واطلاق علم الاجمال وعلم التفصيل على علمه انما هو بسبب
وجود معلولاته التي هي علم ومعلوم له كما قيل فانها بذاتها مجملة تارة

ومفصلة اخرى بحسب مراتب كمالها وظهورها في المدارك والالات
واطلاق العلم الاجمالي والتفصيلي عليها بحسب مراتب ظهورها كمل
صحيح وواقع في الفاظ بعض اطلاقاتهم ولا يستصح العقل نسبة الاجمال
والتفصيل الى علمه المحيط بكل شيء على التمام وفوق التمام بالفعل
بعلمه بذاته والى هذا ذهب الشيخان المعلم الثاني وابو علي سينا
بن جو [illegible] بحسب الحكماء وتوهم القوة من تشبيهم كلام بعض بالظل
وهو يحق الحق ويهدي السبيل **قوله** وليعلم ان لواجب الوجود [illegible]

[illegible] صحيح الذي هو علم بجميع [illegible] وهو فعل دائم ظاهر [illegible] ذاته [illegible] وهو [illegible] ذاته [illegible] الاقدس [illegible] علم [illegible] الاولى [illegible] الارب [illegible] الممكنات [illegible] وظهور ذاته [illegible] نفس ظهور [illegible] الحضور [illegible] وكل [illegible] الوجود [illegible] القوة [illegible] العقول البسيطة [illegible] ذاته [illegible] الظهور [illegible] الوجود الذي [illegible]

في الوجود فهو اقوى في باب المعقولية وما هو اكمل في التجرد فهو
اكمل في التعقل والعاقلية والمعقولية فلا يقاس بالذهن كما هو
بوجه اصلا لتضلّع القوة وبالغ في ذلك حتى قال في ان التمثل
بما عنده لما اشد تجردا فكان في الشهود العلمي علمه بذاته
الاقدس حضور علمه بجميع الممكنات علما تاما وفوق تام وكون
الاشياء في ذاته الاقدس لذاته بذاته وظهور ذاته عند ذاته بذاته
اقوى واكمل في الاستيفاء من الاشياء في الممكنات وظهورها عند
ذاته من الاشياء فيها وظهورها عنده بحسب وجودها وظهورها في
المدارك [illegible] والله اعلم [illegible] بقوله [illegible]

اياه على تاما وفوق تام [illegible]
اي اياه في ذاته [illegible] على ذاته الاقدس [illegible]
[illegible] تاما وفوق تام [illegible]
[illegible] بنفس ذاته الاقدس [illegible]
[illegible] الوجود [illegible]
[illegible]